

منها حكمة ، فالأول وقع فيه من الزيادة — كما عند مسلم فى حديث أنس — فأخرج
علقة فقال هذا حظ الشيطان منك وكان هذا فى زمن الطفولية فشأ على أكمل
الأحوال من العصمة من الشيطان ، ثم وقع الشق عند البعث زيادة فى إكرامه ليتلقى
ما يوحى إليه بقلب قوى فى أكمل الأحوال من التطهير ، ثم وقع شق الصدر عند
إرادة الخروج إلى السماء ليتأهب للمناجاة .

ولا أدرى ما وجه المقارنة بين الشق والصلب ؟ فالشق أمر حق وممكن وثابت
بالأسانيد الصحيحة ، والصلب أمر باطل وفيه مخالفة للعقل والنقل ، وقد نفاه
« القرآن » الصادق نفياً باتاً قال تعالى : ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ
الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ ، مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِيناً ،
بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ ولئن جاز استبعاد شق الصدر فى العصور
السابقة لا يجوز أن يستبعد فى عصورنا هذه التى تقدم فيها الطب تقدماً عجيماً ،
حتى أصبحت العمليات تجرى فى القلب وفى المخ وغيرهما من الأعضاء التى هى
سبب وثيق من حياة الإنسان .

وهذا مما يقرب إلى النفوس التى دأبت على الجحود هذه المعجزة النبوية التى
جرت بغير جراحة وبغير مبضع .

وبعد كل هذا التهجم والظعن بغير حق أحالنا فى الاستزادة من معرفة
الإسرائيليات والمسيحيات إلى كتب التفسير والحديث والتاريخ ، وإلى كتب
المستشرقين أمثال جولد زهير وفون كريمر وغيرهما ، وبهذا استعان المؤلف
وكشف لنا عن حقيقة نفسه ، وفى الحق أنه ما أوقعه فى كل هذا الزلل وتلك العثرات
المتلاحقة إلا متابعتة لأساتذته من المستشرقين والمبشرين الذين اتخذهم له أئمة .

وغبى عليه ما يضمره هؤلاء اليهود المعاصرين السبئيون من حقد وضغينة على
الإسلام والمسلمين ، ولم يجدوا تغرة ينفدون منها إلى أغراضهم السيئة إلا النيل من
السنة ومحاولة التشكيك فيها وإطفاء هذا القبس الإلهى ، ويأبى الله إلا أن يتم نوره
ولو كره الكافرون .

أبو هريرة رضى الله تعالى عنه :

وقد عرض « أبو رية » فى كتابه لترجمة الصحابى الجليل أبى هريرة رضى

الله عنه فيما يربو على خمسين صفحة ، ولم يدع منقصة ولا مذمة إلا ألصقها به ، وعلى أن الفصل معقود لأبى هريرة ، فقد نال من غيره من الصحابة كما نال منه ، وجرحهم كما جرحه ، وتهكم بجمهور أهل العلم الذين قالوا إن الصحابة كلهم عدول ، وقولهم مالا يقولون .

لذلك كان لزاما على أن أكتب بين يدي الردود كلمة عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم لأضع الحق في نصابه في هذا الموضوع .

منزلة الصحابة في الإسلام :

الصحابي في عرف العلماء وأئمة الحديث هو من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على ذلك ، فمن ارتد ومات على ردة بطلت صحبته ، ومن تاب وعاد إلى الإسلام عادت إليه الصحبة على الأصح ، وكذلك من أظهر الإسلام وأبطن الكفر من أهل النفاق بمعزل عن شرف الصحبة ، وقد تكفل الله ورسوله بالكشف عن نفاق هؤلاء ، والجمهور من العلماء على أن الصحبة لا يشترط فيها طول الوقت ، ولا الجهاد والإنفاق في سبيل الإسلام ، وبعض العلماء اشترط في الصحبة طول الملازمة والمعاشرة ، وأن يكون غزا مع النبي غزوة أو غزوتين ، ومع أن الجمهور من العلماء على عدم اشتراط طول الصحبة أو الغزو أو الإنفاق إلا أنهم يرون أن من طالت صحبته بالنبي أو سمع منه أو غزا معه أو بذل نفسه وماله في سبيل نصرته أحق بالفضل وأولى بالتقديم ممن ليس كذلك ، قال الحافظ ابن حجر في شرح نخبة الفكر : « لا خفاء برجحان رتبة من لازمه ﷺ وقاتل معه أو قتل تحت رايته على من لم يلازمه أو يحضر معه مشهدا ، وعلى من كلمه يسيرا أو ما شاه قليلا أو رآه على بعد أو في حال الطفولة ، وإن كان شرف الصحبة حاصل للجميع ، ومن ليس له منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية ، وهم مع ذلك معدودون في الصحابة لما نالوه من شرف الصحبة » (١) .

ويشير إلى هذا المعنى قول الله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلْ ، أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا ، وَكُلًّا وَعَدَّ

(١) شرح النخبة ص ٣٧ .

اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١﴾ .

عدالة الصحابة :

والصحابه كلهم عدول عند جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء والأصوليين ، ومعنى عدالتهم : أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله ﷺ — لما اتصفوا به من قوة الإيمان والتزام التقوى والمروءة وسمو الأخلاق والترفع عن سَفَاسِفِ الأمور وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي أو من السهو أو الغلط فَإِنَّ ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم ، ولم يخالف في عدالتهم إِلَّا شَذَاذٌ من المبتدعة وأهل الأهواء ، لا يعتد بأقوالهم وآرائهم لعدم استاندها إلى برهان ولا يتسع المقام الآن لذكر آرائهم ومناقشتها ، وبحسبنا هذا الإجمال والإيجاز في هذا المقام .

وعدالة الصحابة ثابته معلومة بتعديل الله — سبحانه لهم وإخباره عن طهارتهم وأنهم خير الأمم وأوسطها وأزكاها وأتقاها ، قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ الآية ^(١) والوسط هم الخيار العدول ، إذ الوسط من كل شيء خياره وأعدله ، وقال تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ ^(٢) ، وليس من شك في أن الخطاب في الآيتين يدخل فيه الصحابة دخولاً أولياً ، وقال تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ ^(٣) ، وقال : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ الآية ^(٤) ، وقال : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ ^(٥) ، إلى غير من الآيات الكثيرة التي تزكيهم وتشيد بفصلهم ومآثرهم وصدق إيمانهم وإخلاصهم وسمو أخلاقهم ، وأي تزكيه بعد تزكية الله الذي لا تخفى عليه خافية في الأرض

(١) الحديد : الآية ١٠ .

(٢) البقرة : الآية ١٤٣ .

(٣) آل عمران : الآية ١١٠ .

(٤) التوبة : الآية ١٠٠ .

(٥) الفتح : الآية ١٨ .

(٦) الفتح : الآية ٢٩ .

ولا فى السماء ؟ ومن أصدق من الله قىلا ؟ وأيضا فقد نزه بعدالتهم نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه ودعا إلى معرفة حقوقهم وإكرامهم ، وعدم إيذائهم والتَّهْجُم عليهم لما لهم من الأفصال ، ففى الصحيحين مرفوعا : « لَا تُسَبُّوا أَصْحَابِي فَوِ الَّذِى نَفْسِى بِيده لو أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مَدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ » وقد تواتر عن النبى ﷺ فى الصحيحين وغيرهما من كتب السنة المعتمدة أنه قال : « خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِى ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ » الحديث وروى الترمذى وابن حبان فى صحيحه أن النبى ﷺ قال : « الله الله فى أصحابى لا تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا ، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحَبِّى أَحَبَّهُمْ ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِغْضِى أَبْغَضَهُمْ ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِى ، وَمَنْ آذَانِى فَقَدْ آذَى الله ، وَمَنْ آذَى الله فَبُوشِكَ أَنْ يَأْخُذَهُ » .

وروى البزار فى مستنده بسند رجاله موثقون أن رسول الله ﷺ قال : « إِنْ الله اخْتَارَ أَصْحَابِي عَلَى الثَّقَلَيْنِ سِوَى النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ » . والواقع التاريخى يؤيد هذا الحديث كل التأييد ، وإنما يعلم ذلك حق العلم من اطلع على تاريخ الصحابة وسيرهم ، وما كانوا عليه من العلم والعمل والتقوى وطهارة الأخلاق والترفع عن الأهواء والشهوات ، وقد كان كبار الصحابة ولا سيما الخلفاء الراشدون يعرفون هذا الفضل لكل صحابى ، وإن لم يكن له من الصَّحبة إلا الرؤية . . . وقد روى أنه جىء للفاروق عمر رضى الله عنه برجل بدوى هجا الأنصار فقال لهم : « لولا أن له صحبة من رسول الله ﷺ — ما أدرى ما نال فيها لكفيتكموه ولكن له صحبة منه » فها هو ذا عمر على صرامته فى الحق قد توقف عن معاتبته ، فضلا عن معاقبته لكونه علم أنه حظى بشرف الصحبة .

على أنه لو لم يرد من الله ورسوله فيهم شيء مما ذكرنا لأوجبت الحال التى كانوا عليها — من الهجرة وترك الأهل والمال والولد والجهاد ونصره الإسلام وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأبناء فى سبيل الله — القطع بتعديلهم واعتقاد نزاهتهم وأمانتهم ، وأنهم كانوا أفضل من كل من جاء بعدهم . وقد عرف أئمة الإسلام كل هذا للصحابة ، روى الحافظ أحمد البيهقى أن الإمام الشافعى — وهو من هو ديننا وعقلا وعلمنا وألمعية — ذكر الصحابة فى رسالته القديمة وأثنى عليهم بما هم أهلهم ثم قال : « وهم فوقنا فى كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر (استدرك) به علم

واستببط به ، وآراؤهم لنا أحمد وأولى نا من آرائنا عندنا لأنفسنا » ^(١) وقال الإمام أبو زرعة الرازى : « إذا رأيت الرجل ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق وذلك لأن الرسول حق ، والقرآن حق ، وما جاء به حق ، وإنما أدى ذلك إلينا كله الصحابة ، وهؤلاء — يريد الزنادقة وأشباههم — يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة ، والجرح بهم أولى وهم زنادقة » وما أحكمها من كلمة ألقى بها الله سبحانه على لسان أبى زرعة رحمه الله ! ولا يدخلن الشك إلى نفسك ما روى من مراجعة الخليفين أبى بكر وعمر لبعض الصحابة فى بعض مروياتهم وطلبهم شاهدا ثانيا ، ومراجعة بعض الصحابة لبعض فى القليل النادر ، فذلك ليس لتهمة ولا تجريح ، وإنما هو أمر لزيادة اليقين والتثبت ، وقد وضع الخليفان الراشدان بهذا التحوط البالغ والتثبت المحمود المنهج السليم فى التثبت فى الرواية ، وليس أدل على هذا من قول عمر — رضى الله عنه — لأبى موسى الأشعرى — وقد طلب منه أن يأتى بمن يشهد معه أنه سمع ما رواه له عن رسول الله — قال الفاروق : « أما إنى لم أنهمك ولكنه الحديث عن رسول الله » فهل بعد هذا القول الصريح يتهم الصحابة متهم ومتظنن ظان ؟؟ .

الصحابى المظلوم :

لم أجد أحدا من الصحابة — فيما أعلم — تعرض لسهام النقد الظالم بمثل ما تعرض له الصحابى الجليل أبو هريرة رضى الله تعالى عنه وهذه الحملة الجائرة تضرب فى القدم إلى آماذ بعيدة ، فقد نقل لنا العلامة ابن قتيبة فى كتابه « تأويل مختلف الحديث » ^(٢) الكثير مما رمى به أبو هريرة فى القديم من النظام وأمثاله من أهل البدع والأهواء ، ولم نر أحدا يعتد به من أئمة العلم فى الإسلام تعرض لأبى هريرة بما يغض من شأنه أو يحط من قدره ، ثم جاء بعض المستشرقين فوقعوا على أقوال هؤلاء المتحاملين فأخذوا وزادوا وأعادوا فيها ، ثم طلّعوا علينا بآراء مُبتسرة وأحكام جائرة ، ولعل من نافلة القول أن أنبه إلى الأغراض السيئة التى يقصدها المستشرقون من وراء حملاتهم ، التى هى امتداد للحملات الصليبية ، والتى يقصدون منها تقويض

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٣ .

(٢) الحق أن الإمام ابن قتيبة ذكر فى كتابه ما تهجم به النظام وأمثاله على المحدثين بعامة وأبى هريرة بخاصة ، ثم دافع عن الحديث وأهله ودافع رجل عاقل عالم مثبت نرجو أن يكافئه الله عليه .

دعائم الإسلام والعروبة ، وإضعاف الروح الدينية فى المسلمين ، كى يتم لدولهم ما تريد من الاستعمار والاستئثار بخيرات البلاد واستئلال رقاب العباد ، وهم — يشهد الله — يريدون من الطعن فى الصحابة حيناً وفى السنة حيناً آخر تشكيك المسلمين فى الأصل الثانى من أصول التشريع فى الإسلام وهى السنة وتقليل الثقة بها ، وإذا تشكك المسلمون فى السنة وقللوا الثقة بها استعجم عليهم فهم القرآن ومعرفة حقيقة المراد منه ، إذ السنة شارحة للقرآن ومبينة له ، وإذا استعجم على المسلمين القرآن فقل على الإسلام والعروبة العفاء ، وقد نجح المستشرقون إلى حد ما فى التأثير فى بعض الكتاب المسلمين فى عصرنا الأخير فاقتفوا آثارهم فيما زعموا ورددوا من دعاوى لم تقم عليها بينات ، بل وزادوا عليها من عند أنفسهم ، وكل هؤلاء وأولئك نفثوا سمومهم باسم البحث والمعرفة وحرية النقد ، والله يعلم والراسخون فى العلم يعلمون أن ما زعموا أبعد ما يكون عن العلم الصحيح ، والبحث القويم والنقد النزىة ، وقد جاء مؤلف كتاب « أضواء على السنة » فردد ما قالوه ، بل زاد الطين بلةً فعقد فى كتابه فصلاً طويلاً تحت عنوان « أبو هريرة » حشاه بكل جارحة من القول ، وتهجم فيه على أبى هريرة وغيره من الصحابة ورماهم بالكذب والإختلاف ، وقد رد فى هذا مقالة « النظام » التى نقلها عنه ابن قتيبة فى كتابه وتبعه حذو القذة بالقذة ، ولا تكاد تطلع على صفحة من هذا الفصل إلا وتجد فيها من الأخطاء العلمية ما نزباً بأى باحث عنها ، ولذا يظهر لى أن المؤلف دخل إلى هذا البحث وهو متشبع بفكرة خاصة مما نأى به عن البحث الصحيح ، وقواعد البحث العلمى النزىة تقتضى من الباحث إذا ما شرع فى بحث أن يجمع مادته ونصوصه ، ثم يجرد نفسه من كل هوى أو رأى ، ثم يبحث ويمحص ويدقق ويوازن بين النصوص كى يأتى حكمه أقرب إلى الحق والصواب ، أما أن يدع ما يشاء على حسب هواه ، فهذا مالا تفره قواعد البحث الصحيح والنقد النزىة .

عدم رعاية أبى رية للأمانة العلمية :

والمؤلف فى سبيل الوصول إلى ما يريد يقتضب بعض النقول ويقتصر على بعضها ، على طريقة ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ ﴾ ويدع ﴿ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ ويترك بعض الروايات القوية التى لا تطاوعه إلى ما قصد ، ويستشهد بالروايات الضعيفة ما دامت تسعفه .

وإليك بعض المثل أجتزىء بها عن كثير مما وقع فيه كى لا يظن ظان أنى أتجنى أو أتتكب طريق الإنصاف .

ففى ص (١٦٨) قال فى معرض الاستدال على اتهامه أبا هريرة بالكذب ما نصه : « ولما سمع الزبير أحاديثه قال : صدق ، كذب » وإيراد النص بهذا الوضع يوهم اتهام الزبير لأبى هريرة بالكذب ، وإليك النص بتمامه كى تؤمن معى بما أقول ، قال صاحب البداية والنهاية ^(١) : « وروى عروة بن الزبير قال : قال لى أبى : أذنبى من هذا اليمانى — يعنى أبا هريرة — فإنه يكثر الحديث عن رسول الله — ﷺ ، قال : فأدنبته منه فجعل أبو هريرة يحدث وجعل الزبير يقول : صدق ، كذب . . . قلت : يا أبت ما قولك صدق ، كذب ؟ قال : أما أن يكون سمع هذه الأحاديث من رسول الله ﷺ فلا أشك ، ولكن منها ما وضعه على مواضعه ومنها ما وضعه على غير مواضعه » فهل ترى فى هذا النص بتمامه ما يشهد لما ذهب إليه ؟

ومن أمثلة أخذه ببعض الروايات لأنه يشهد له ، وترك البعض الآخر وإن كان أقوى لأنه لا يشهد له ، ما ذكره فى ص ١٩٢ من أن عمر رضى الله عنه استعمل أبا هريرة عاملا على البحرين ، ثم بلغه أشياء تخل بأمانته فعزله وولى مكانه غيره ، وأن عمر أهانه وكلمه بكلام شديد .

وكنا نحب من المؤلف أن يبين لنا مرجعه لئرى إذا كان من المراجع الموثوق بها أم لا ، وإليك القصة كما جاءت فى الإصابة ^(٢) وهى أوثق كتاب فى تاريخ الصحابة ، قال الحافظ فى الإصابة : « وقال عبد الرازق أخبرنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين : أن عمر استعمل أبا هريرة على البحرين ، فقدم بعشرة آلاف فقال له عمر : استأثرت بهذه الأموال فمن أين لك ؟ قال : خيل نتجت ، وأعطية تتابعت ، وخراج رقيق لى ، فنظر فوجدها كما قال ، ثم دعاه ليستعمله فأبى ، فقال : لقد طلب العمل من كان خيرا منك ، قال : إنه يوسف نبي الله ابن نبي الله وأنا أبو هريرة بن أميمة ، وأخشى ثلاثا : أن أقول بغير علم ، أو أقضى بغير حكم أو يضرب ظهري ويشتم عرضي وينزع مالى .

(١) ج ٨ ص ١٠٩ .

(٢) ج ٤ ص ٢١٠ .

وقد روى هذه القصة أيضا الحافظ ابن كثير في بدايته^(١) ثم قال عقبها : وذكر غيره أن عمر غرمه في العمالة الأولى اثني عشر ألفا ، فلهذا امتنع في الثانية .

فها أنت ذا ترى أن رواية عبد الرازق ليس فيها اتهام لابی هريرة بل فيها تبرئة لساحته ، ثم هي قد اتفق عليها إمامان لهما في النقد باع طويل ، ولعل في أسلوب ابن كثير وإشاراته إلى الرواية الأخرى ما يشعر بعدم ارتضائه ، لها وأيضا فعبد الرازق إمام جليل وأحر بروايته أن ترجح ، ثم هل ترى لو أن عمر — رضى الله عنه — وجده متهما — كما زعم المؤلف — أكان يعرض عليه الإمارة مرة ثانية وسيرة الفاروق وتشدده مع الولاة معروفة ؟ ؟ وهكذا يتبين لنا أن رواية عبد الرازق هي التي يجب أن يعول عليها ، ولعلك بعد ما سمعت آمنت معي أن المؤلف يدع ما يشاء ويأخذ ما يشاء بالهوى والتشهي لا بالحجة والبرهان ، وأنه ما عدل عن رواية عبد الرازق إلى الأخرى إلا لحاجة في نفسه ! .

ومن ذلك أيضا ما ذكره في ص (١٦٣) من أن عمر — رضى الله عنه — قال لأبي هريرة : أكثر يا أبا هريرة من الرواية وأحر بك أن تكون كاذبا على رسول الله ، وأوعده إن لم يترك الحديث عن رسول الله فإنه ينفية إلى بلاده ، وأنه قال له : لتترك الحديث عن رسول الله أو لالحقنك بأرض دوس .. ولم أجد رمى عمر له بالكذب في أى كتاب من الكتب الموثوق بها ، اللهم إلا إذا كان المؤلف وقع عليه في كتاب من كتب الأدب أو نحوها أو أتى به من بنات خياله ، وليس في توعده له بالحققة بأرض دوس ما يشم منه رائحة الاتهام بالكذب وإنما هو التحوط وزيادة التثبت ، والإكثار مظنة الغلط أو السهو ، ومذهب الفاروق في التثبت في الرواية معروف .

اعتماده في الأحاديث على كتب الأدب والتواريخ ونحوها :

ومن عجيب شأن مؤلف كتاب « أضواء على السنة » — أنه على ما زعم من أنه طوف في عشرات من كتب الحديث — كيف خفى عليه ما قرره الأئمة المحدثون من أن المرويات لا يعتمد في الوثوق بها وقبولها على كتب الأدب والتواريخ ؟ إذ فيها زيف كثير وغث غير قليل ، وأن الحديث لا يؤخذ إلا من كتب الأئمة الثقات ،

(١) ج ٨ ص ١١٣

الذين يرجع إليهم فى معرفة الصحيح من الضعيف والمقبول من المردود ، ومن قواعدهم التى وضعوها : من روى حديثاً فعليه أن يبرز سنده أو ينسبه إلى من خرجه ، وإلا فليس له أن ينسبه إلى رسول الله ﷺ إلا بصيغة التضعيف كقيل وروى ويذكر ونحوها ، وليس له أن ينسبه إلى رسول الله بصيغة الجزم إلا إذا تحقق من صحته أو حسنه ، وقد اعتمد المؤلف فى كثير مما نقل على كتاب « الشعر والشعراء » وكتاب « ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب » و « مقامات بديع الزمان الهمداني » و « المثل السائر » و « شرح نهج البلاغة » و « حياة الحيوان للدميمي » و « نهاية الأدب » ونحوها ، ولست بهذا أقصد الأزراء بهذه الكتب ولا بأصحابها ، ولكنى أحب أن أقول : إن كثيرين من العلماء يكونون ثقات فى فنونهم ، ولكنهم لا يعتمد عليهم فى رواية الحديث ، ومعرفة صحيحه من سقيم ، لأنهم ليسوا من رجاله وصيارفته ، وإذا كان ابن اسحق — وهو إمام أهل المغازى — قد ضعفوه فى رواية الحديث ، على ما بين التأليف فى الحديث والسير فى القديم من سبب وثيق ، فما بالك بغيره من أهل الأدب واللغة والمباحث العامة !

وإنى لأهتبل هذه الفرصة لأبين للباحثين وأنبه المسلمين إلى أن كتب الأدب والتواريخ والأخلاق والمواعظ ونحوها مشتملة على الكثير من الإسرائيليات و الأحاديث المكذوبة التى هى دخيلة على الإسلام ، وقد بينت هذا فى كتابى « الوضع فى الحديث ورد شبه المشرقين والكتاب المعاصرين » .

مخالفة أبى رية لبدائه العقول :

ومن أجل أن المؤلف اعتمد على كتب الأدب ونحوها فى النقل ، ولا سيما فى موضوع دقيق يتعلق بتاريخ صحابى جليل ، وهو أبو هريرة رضى الله تعالى عنه ، وأنه أخذ فى البحث وهو متشبع بهوى خاص ، فقد وقع فى أخطاء نربأ بطالب مبتدىء أن يقع فيها .

فمن ذلك ما ذكره فى ص ١٥٦ من التهكم بأبى هريرة وتسميته بشيخ المضيرة ، قال نقلا عن كتاب « ثمار القلوب » للثعالبي : « وكان يعجبة المضيرة جداً فأكمل مع معاوية ، فإذا حضرت الصلاة صلى خلف على رضى الله عنه ، فإذا قيل له فى ذلك قال : مضيرة معاوية أدمم وأطيب ، والصلاة خلف على أفضل ،

وكان يقال له شيخ المضيرة ^(١) .

وكيف يصح هذا فى العقول وعلى كان بالعراق ومعاوية كان بالشام وأبو هريرة كان بالحجاز ، إذ الثابت أنه بعد أن تولى إمارة البحرين فى عهد عمر — رضى الله عنه — لم يفارق الحجاز ، قال الإمام ابن عبد البر : « استعمله عمر على البحرين ، ثم عزله ، ثم أراد على العمل فأبى عليه ، ولم يزل يسكن المدينة وبها كانت وفاته ^(٢) » .

اللهم إلا إذا كان المؤلف يرى أن أبا هريرة أعطى بساط سليمان أو كانت تطوى له الأرض طيا !!! .

وفى ص (١٥٧) ينقل عن أحد المؤلفين فى سيرة سيدنا أبى هريرة — بعد أن أضيف عليه من الألقاب الفضفاضة ما أضفى — قوله : يظهر من هذه الحكاية وغيرها أنه ممن حضر وقعة صفين وأنه كان يصانع الفئتين ثم قال : وحدث غير واحد أن أبا هريرة كان فى بعض الأيام يصلى فى جماعة على ، ويأكل فى جماعة معاوية ، فإذا حمى الوطيس لحق بالجبل ، فإذا سئل قال : على أعلم ومعاوية أدسم ، والجبل أسلم .

وهل يؤخذ العلم من الحكايات ولاسيما فى موضوع فيه اتهام وتجريح كهذا ؟ ! ! ولمن ؟ لصحابى جليل من صحابة رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ثم من قال : إن أبا هريرة حضر موقعة ضفين ؟ ، الأجل أن تصحح أيها المؤلف المتجنى وصاحبك الذى زعمت أنه محقق و ... و ... حكاية باطلة تركبان هذا المركب الصعب وتتمحلان هذا التمثل الشديد ؟ ، ثم من « غير واحد » الذى حدث ؟ ثم هل يصح فى العقول أن أبا هريرة كان ينتقل بين الجماعتين ويصانع الفئتين ولا يكتشف أمره ؟ ؟ .

أدركونا يا أصحاب العقول ، وصدق القائل :

(١) المضيرة مريقة تطبخ باللبن المضير ، أى الحامض ، وربما خلط بالحليب ، وكان من أطايب الأطعمة يؤمذ .

(٢) الاستيعاب ج ٤ ص ٢٠٩ هامش الاصابة .

هذا كلام له خبيء معناه ليس لنا عقول

إن هذه الحكايات وأمثالها — وما أكثرها في كتب الأدب — مما لا تصح نقلا ولا توافق عقلا إنما ذكرت في كتب يقصد من ورائها قتل الوقت وشغل الفراغ والتفكه والتندر ، وكان الأليق بها الإهمال في معرض البحث العلمي ، أما أنها توضع في كتاب في تاريخ السنة ، ويعتمد عليها في تجريح رجل من كبار أهل العلم ، فضلا عن كونه صحابيا جليلا زكاه الرسول والرعييل الأول من خيار المسلمين ، فهذا ما لم نعهده في أسلوب البحث في القديم ولا في الحديث .

ومما لا يقضى منه العجب أن صاحب هذه السقطلة الشنيعة يكتب على غلاف كتابه ما نصه : دراسة محررة تناولت حياة الحديث المحدث وتاريخه وكل ما يتصل به من أمور الدين والدنيا ، وهذه الدراسة الجامعة التي قامت على قواعد التحقيق العلمي ، هي الأولى في موضوعها ، لم ينسج أحد من قبل على منوالها .. « ولقد صدق ، فهي محررة من قواعد البحث العلمي الصحيح ومن صحيح النقل وسليم العقل ، وهي الأولى في موضوعها خلطا وسبابا وتجنيا ، وكيف ينسج أحد من قبل على منوالها ، وقد تعرّت من التحقيق والصدق والعدل ؟ ! :

وهكذا يتبين لنا جليا أن المؤلف — وقد سمعت طرفاً من بحثه ودراسته — قد التوى بالبحث وتنكب به طريق التحقيق والعدل والإنصاف .

إسفاف أبي رية في نقد الصحابي أبي هريرة :

وما لا ترتاح إليه النفوس الكريمة وتأبى أن تتغمس فيه الأقلام العفيفة ما نضحت به نفس المؤلف وجرى به قلمه ، من تهكم بأبي هريرة وسباب وهجر من القول ، مما لا نرضاه ولا يرضاه رجل ذو دين وخلق لرجل من رعاي الناس وسفلتهم ، فضلا عن صحابي كريم من أصل عربي كريم ، وكنا نحب من رجل يكتب في السنة أن يتأدب بأدب صاحبها وأدب أئمتها ورجالها ، كالبخاري وغيره .

وإليك بعضا من هذا ، ومعذرة إذا كان القلم جرى بحكاية هذا السباب والسفاه .

أمثلة من هذا الإسفاف في النقد :

فمن ذلك ما ذكره في ص (١٥٢) : « وكان بينهم — أي الصحابة — لا في

الغير ولا فى النفير .

وفى ص (١٦٦) قال : « ولما قالت له عائشة : إنك لتحدث حديثا ما سمعته من رسول الله — ﷺ — أجابها بجواب لا أدب فيه ولا وقار ، إذ قال لها — كما رواه ابن سعد والبخارى (كذا) وابن كثير وغيرهم — شغلك عنه — ﷺ — المرأة والمكحلة » .

وليس فى العبارة ما يستأهل أن يصب المؤلف أبو رية على الصحابى أبى هريرة ذنوبا من سفاهه ، فى أى منطق يا معشر العقلاء أن من يدافع عن نفسه يكون لا أدب عنده ولا وقار ؟ ! ! ! .

ومما ينبغى أن يعلم أن الرواية التى ذكرها ابن كثير فى بدايته : أنها قالت لأبى هريرة : « أكثرت الحديث عن رسول الله ﷺ يا أبا هريرة قال : إني والله ما كانت تشغلني عنه المكحلة والخضاب ، ولكن أرى ذلك شغلِكَ عما استكثرت من حديثي قالت : لعله » وهذه الرواية تزيل ما يتوهم من الأولى وتدل على أنها اقتنعت بما قال .

وفى ص (١٨٥) قال : « ومن كان هذا شأنه لا يكون — ولا جرم — إلا مهينا لا شأن له ولا خطر » ولكن أتدرى أيها القارىء بم استحق سيدنا أبو هريرة أن يكون مهينا ... فى نظر المؤلف ؟ لأنه لم يصاحب النبى إلا على ملء بطنه ، وأنه اتخذ الصفة ملاذًا لفقره ، أكل منها كما يأكل سائر أهلها أو يأكل عند النبى أو عند أحد أصحابه .. وهل هذا عيب يجرح به أبو هريرة ؟ ! ! .

ولقد مدح الحق — تبارك وتعالى — فى الكتاب الكريم أهل الصفة ، ومنهم — ولا جرم — أبو هريرة ، وإن شئت فاقرا معنى قول الله سبحانه : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ ^(١) . ثم يجيء أبو رية فيجعل المفخر مثالب ، والفضائل رذائل ، فهل ياترى ندع كلام الله الحق ونأخذ بتجنيات أبى رية ؟ ! ! .

وفى ص (١٨٧) قال : ولقد استحفه أشربه وزهوه وثم عليه أصله ونحيزته ،

(١) البقرة الآية ٢٧٣ .

فخرج عن حدود الأدب والوقار مع هذه السيدة الكريمة « بسرة بنت غزوان » التى تزوجها ، ثم أتدرى لم كل هذا السباب وتلك الشتائم ؟ لأنه كان يقول بعد الزواج منها : « إنى كنت أجيرا لبسرة بنت غزوان بطعام بطنى فكنت إذا ركبوا سقت بهم ، وإذا نزلوا خدمتهم ، والآن تزوجتها فأنا الآن أركب فإذا نزلت خدمتنى .. » .

ويذكر رواية أخرى عن ابن سعد فى معنى هذه ، ثم تأبى عليه نفسه إلا أن يبلغ فى عرض أبى هريرة رضى الله عنه قتنضع نفسه بسباب آخر فيقوم بالهامش ما نصه : انظر إلى هذا الكلام الذى تعرى عن كل مروءة وكرم ، واتسم بكاء دناءة ولؤم ، فتجده يباهى بامتهان زوجه والتشفى منها ، وهل يفعل مثل ذلك رجل كريم خرج من أصل عريق .

فهل رأيت فى باب النقد والبحث مثيلا لهذا ؟ وفى أى شرع أو عرف أو قانون يكون السباب نقدا والشتائم بحثا ، ولو أن المؤلف كان باحثا حقا وناقدا نزيها لما نظر إلى هذه المرويات بعين السخط والكراهية ، ولعلم أنه لم يقل ذلك إلا تحذرا بنعمة الله وشكرا لآلائه عليه ، ففى « البداية والنهاية » قال أبو هريرة : « نشأت يتيما وهاجرت مسكينا ، وكنت أجيرا لبسرة بنت غزوان بطعام بطنى ، وعقبة رجلى ، أحلبو بهم إذا ركبوا ، وأحتطب إذا نزلوا ، فالحمد لله الذى جعل الدين قواما وجعل أبا هريرة إماما » ^(١) .

وفى الحلية لأبى نعيم بسند صحيح عن مضارب بن جزء : « كنت أسير من الليل فإذا رجل يكبر ، فلحقته فقلت : ما هذا ؟ قال : أكثر شكر الله على ، كنت أجيرا لبسرة بنت غزوان لنفقة رحلى وطعام بطنى ، فإذا ركبوا سقت بهم ، وإذا نزلوا خدمتهم ، فزوجنيها الله فأنا أركب وإذا نزلتُ خَدَمْتُ » ^(٢) . فأى تشف وامتهان فى هذا ، ثم أليس الأليق بمثل أبى هريرة أن يحمل كلامه على محامل حسنة وأغراض شريفة ، وأن لا نظن به الظنون السيئة ؟ وإذا كان من أدب الاسلام تحسين الظن بأى أخ مسلم واحترامه ، فما بالك بصحابى من صحابة رسول الله ؟ بل كيف غاب عنه قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ وقول الرسول الكريم : « إِيَّاكُمْ

(١) ج ٨ ص ١١٠ .

(٢) الإصابة ج ٤ ص ٢٠٦ .

وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ » وقوله : « بِحَسَبِ أَمْرِي مِّنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمُ » وكلمة الفاروق عمر رضى الله عنه : « لا تظنن بكلمة خرجت من فم أخيك المؤمن شراً ، وأنت تجد لها في الخير محملاً » ؟ وكلام أبي هريرة لا يخرج عن كونه نوعاً من الدعاية والمباينة التي تكون بين الرجل وزوجه ، ولو أن السيدة بسرة بنت غزوان استشعرت منه التشفى أو القصد إلى إذلالها وإهانتها لما قبلت منه ذلك ولدافعت عن كرامتها ، ولاسيما ونحن نعلم ما كانت عليه النساء العربيات المسلمات من اعتزاز بالكرامة والمواجهة بما تراه حقاً ، حتى ولو كان المواجه به أمير المؤمنين ، فضلاً عن الزوج .

طعنه في كثرة أحاديث أبي هريرة والرد عليه :

في ص (١٦٢) و (١٦٣) أخذ المؤلف على الصحابي الجليل أبي هريرة أنه كان أكثر الصحابة حديثاً عن رسول الله ، على حين أنه لم يصاحب النبي إلا نحو ثلاث سنين ، وقد ذكر أبو محمد بن حزم أن مسند بقي بن مخلد قد احتوى من حديث أبي هريرة على (٥٣٧٤) الخ ما قال .

خصائص أبي هريرة وأسباب إكثاره :

وأحب أن أقول للمؤلف وأمثاله :

(أ) ما وجه الغرابة في كثرة رواية سيدنا أبي هريرة ، مع حداثة صحبته بالنسبة لغيره ، مع أن الثلاث السنين ليست بالزمن القصير في عمر الصحبة ؟ وليس ذلك بيدع في العقل ولا العادة ، فكم من شخص قد يجمع في الزمن القليل ما لا يجمعه غيره في أضعافه ، والذكاء والإقبال على العلم والتفرغ من الشواغل الدنيوية ، كل ذلك يساعد على الإكثار من الجمع والتحصيل ، وإنا لنجد في عصورنا المتأخرة بعض التلاميذ والمريدين الذين لازموا أساتذتهم وشيوخهم مدة وجيزة ، يقيدون عنهم الكتب والمجلدات ويحفظون عن ظهر قلب من كلامهم ما يربو على ما حفظه أبو هريرة عن رسول الله ، وذلك على فرق ما بين عصرنا وعصرهم ، وما بينهم وبين أبي هريرة من جهة التفرغ والاستعداد وتكاليف الحياة .

وأحب أن لا يعزب عن بالنا أن هذه الخمسة الآلاف والثلاثمائة والأربعة والسبعون حديثاً الكثير منها لا يبلغ السطرين أو الثلاثة ، ولو جمعت كلها لما زادت

عن جزء ، فأى غرابة فى هذا ؟ .

(ب) إن أبا هريرة — رضى الله عنه — كان رجلا لا أرب له فى الدنيا وكان راضيا بالشىء اليسير ، ولم يكن من الأهل والولد — آنذاك — ولا من التجارة والزراعة ما يشغله — فكان همه ملازمة رسول الله على ما يقيم صلبه وسأدع أبا هريرة يفصح لنا عن السر فى كثرة ما حفظ وروى .

روى البخارى ومسلم وغيرهما — واللفظ للبخارى — عن أبى هريرة : « إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ : أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَوْلَا آيَاتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا ، ثُمَّ يَتْلُو قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانُوا يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ ، وَإِنْ إِخْوَانُنَا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانُوا يَشْغَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ ، وَإِنْ أَبُو هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ — لِشِعْرِ بَطْنِهِ ، يَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ » .

ولقد كان من دواعى إكثاره أيضا تفرغه للعلم والرواية والفتيا بعد الرسول ، حتى لقد رغب عن الإمارة لما طلبه إليها عمر — رضى الله عنه — بعد أن عزله كما قدمنا .

هذا إلى ما امتاز به من ذاكرة وقادة وحافظة قوية بسبب دعاء النبى ﷺ له ، ذلك أنه شكأ إلى النبى — ﷺ — نسيانه فقال له : « أَبْسُطْ رِدَاءَكَ » قال : فبسطته ، فغرف بيديه ثم قال : « ضُمَّهُ » فضممته فما نسيت شيئا بعد ^(١) ، وقد عد العلماء هذا من معجزاته ﷺ ، فقد كان أبو هريرة أحفظ الصحابة للحديث فى عهده ، روى النسائى بسند جيد فى العلم من كتاب السنن ، والحاكم فى المستدرک : أن زيد بن ثابت قال : « كنت أنا وأبو هريرة وآخر عند النبى — ﷺ — فقال : ادعوا فدعوت أنا وصاحبى ، وأمن النبى — ﷺ — ثم دعا أبو هريرة فقال : اللهم إني أسألك ما سألك صاحبى ، وأسألك علما لا ينسى ، فأمن النبى — ﷺ — فقلنا ونحن يا رسول الله ؟ فقال : سَبَقَكُمَا بِهَا الْعَلَامُ الدَّوسَى » وخرج البخارى فى التاريخ من حديث محمد بن عمار بن حزم أنه قعد فى مجلس فيه مشيخة من الصحابة بضعة عشر رجلا ، فجعل أبو هريرة يحدثهم عن رسول الله ﷺ بالحديث فلا يعرفه

(١) قد يشك المؤلف فى هذه القصة وحاول إنكارها وقדותه فى ذلك هو المستشرق اليهودى جولد زيهير .

بعضهم فيراجعون فيه حتى يعرفوه .. فعل ذلك مرارا ، فعرفت يومئذ أن أبا هريرة أحفظ الصحابة .

ومما يدل على حفظه أيضا ما ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة ، قال أبو الزعيزعة كاتب مروان : أرسل مروان إلى أبي هريرة فجعل يحدثه ، وكان أجلسني خلف السرير أكتب ما يحدث به ، حتى إذ كان في رأس الحول أرسل إليه فسأله وأمرني أن أنظر ، فما غير حرفا عن حرف ، وقد عرف هذه الخصيصة لأبي هريرة الصحابة ومن جاء بعدهم من الأئمة ، فهذا ابن عمر يقول : « إِنْ كُنْتُ لَأُزِمَّنَا لِرَسُولِ اللَّهِ وَأَعْرِفَنَّا بِحَدِيثِهِ » وهذا هو إمام الأئمة الشافعي يقول : « أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في عصره » فكيف بعد هذا يجوز أن نتخذ من كثرة روايته وحفظه للحديث — حتى نشر منه ما لم ينشر غيره — بابا للطعن عليه في صدقه وأمانته ؟ فالإكثار من الرواية مرجعه إلى طول الملازمة وعدم الشواغل الدنيوية ، وقلة تكاليف الحياة والتفرغ للعلم والتعليم والفُتْيَا ، وعدم الاشتغال بشئون الحكم والسياسة وتأخر الوفاة ، وليس مرجعه إلى الفضل والمنزلة في الدين كما حاول المؤلف في صدر كلامه عن أبي هريرة أن يربط بينهما ، ألا ترى إلى الخلفاء الثلاثة — على منزلتهم في الدين ، ومكانتهم في الفضل ولصوقهم برسول الله لم يكن لهم من التفرغ للعلم ، والتخلي عن شئون الدولة المترامية الأطراف ، ما يهيئ لهم الإكثار من الرواية ، فمن ثم قلت روايتهم ، أما الخليفة الرابع فإنه لما تأخرت وفاته وتهاى له من التفرغ للعلم والفتيا ما لم يتهيأ لهم فقد كثرت مروياته ^(١) ، فمحاولة الربط بين المنزلة في الدين وكثرة الرواية ليس من التحقيق العلمي في شيء ، وقد أدرك السابقون ذلك ، روى الأعمش عن أبي صالح قال : « كان أبو هريرة من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ ولم يكن بأفضلهم » .

تجنیه علی ابي هريرة في أنه كان مزاحا مهذارا والرد عليه :

في ص (١٦١) قال تحت عنوان « مزاحه وهذره » : أجمع مؤرخو أبي هريرة أنه كان رجلا مزاحا مهذارا يتودد إلى الناس ويسليهم بكثرة الحديث والاعراب في القول ليشدد ميلهم إليه .. الخ ما قال .

(١) الإنتقان ج ٢ ص ١٨٧ .

أما هذا الإجماع على أنه كان مزاحا مهذرا فهي دعوى كبقية دعاواه التي لم
يقم عليها دليل ، ولم نجد أحدا من العلماء الأثبات قال شيئا من هذا ، فهذا ابن
عبد البر في الاستيعاب لم يذكر شيئا منه ، وهذا الحافظ ابن حجر في الإصابة لم
يذكر إلا ما أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب المزاح ، والزيير بن بكار فيه ، من طريق
ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة : أن رجلا قال له : « إني أصبحت صائما فجئت
أبي فوجدت عنده خبزا ولحما ، فأكلت حتى شبعت ونسيت أني صائم فقال أبو
هريرة : الله أطعمك ، قال : فخرجت حتى أتيت فلانا فوجدت عنده لقحة تحلب
فشربت من لبنها حتى رويت ، قال الله سقاك ، ثم رجعت إلى أهلي ، فلما استيقظت
دعوت بماء فشربت ، فقال : يا ابن أخي أنت لم تعود الصيام » ولم يصفه بأنه مزاح
مهذار ، وأما ابن كثير في « البداية والنهاية » فقد ذكر ما نقله المؤلف من قصص
عنه ، ولم يذكر قط أنه كان مزاحا مهذارا .

وأني لهؤلاء العلماء الأجلاء أن ينطقوا بهذا الهجر من القول في حق صحابي
جليل ؟ وأشهد الله أنه ليس للمؤلف سلف في هذا التعبير إلا ما حكى عن النظام
وأمثاله ، و « جولد سيهر » المستشرق اليهودي — على ما عرف عنه من التجنى على
الحديث والمحدثين — كان أعف من المؤلف في التعبير ، وإليك عبارته : (١)
« وتظهرنا طريقة روايته للأحاديث التي ضمنها آتفه الأسباب بأسلوب مؤثر على ما
امتاز به من روح المزاح ... الخ ما قال » فانظر فرق ما بين العبارتين .

ثم ماذا ينقمون من أبي هريرة ؟ أينقمون عليه أنه كان رجلا فيه دعاية وفكاهة
ومزاح لا يخل بدين ولا مروءة ؟ فهذا مما ينبغي أن يعاب به شخص ، ولم يخل
عصر من العصور من علماء أجلاء كانت فيهم دعاية وخفة روح .

مزاح أبي هريرة مزاح عال مفيد وذكر أمثلة منه :

ومما ينبغي أن يعلم أن المزاح نوعان :

١ — نوع ساقط مبني على المجازفة وعدم التقدير لما يقول ، وهو الذي يخل
بالصدق والأمانة ، ولم يكن عند أبي هريرة منه شيء والحمد لله .

(١) دائرة المعارف الإسلامية ج ١ ص ٤١٨ .

٢ — ونوع عال طريف لا إسفاف فيه ولا إيذاء لأحد ، وأكثره من المعارض التي تدعو إلى إعمال الفكر والروية ، وتبين مقدار الذكاء والفطنة وهذا مقبول ، وهو ما أثر عن النبي ﷺ وبعض صحابته الكرام ، وفي الحديث الشريف : « إِنِّي أُمَزَحُ وَلَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا » ، وإذا تأملت في القصة التي ذكرها الحافظ في الإصابة تجد أنها لا تخرج عن هذا النوع ، وما أفتى به أبو هريرة الرجل هو ما جاء في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ : « مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطَعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ » رواه البخارى .

وهاك مثالا آخر من تَطَرُّفِ أبى هريرة ، لنرى أن مزاحه ما كان يخلو عن علم وحكمة ، روى أن أبا هريرة كان في سفرة ^(١) فلما نزلوا وضعوا السفرة وبعثوا إليه وهو يصلى فقال : إني صائم ، فما كادوا يفرغون حتى جاء فجعل يأكل الطعام ، فظفر القوم إلى رسولهم فقال : ما تنظرون ؟ قد — والله — أخبرني أنه صائم : فقال أبو هريرة : صدق إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « صَوْمُ رَمَضَانَ ، وَصَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ صَوْمُ الدَّهْرِ ، وَقَدْ صُمْتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ ، فَأَنَا مَفْطَرٌ فِي تَخْفِيفِ اللَّهِ ، صَائِمٌ فِي تَضْعِيفِ اللَّهِ » .

فانظر إلى هذا المزاح العالى وقد وصل به إلى غرضين شريفيين : أحدهما أن يتركوه يتم ما يريد ، الثانى افادتهم هذا الحكم الشرعى وتعليمهم هداية من هدايات رسول رب العالمين ، بهذا الأسلوب المشوق البارع ، فأى تفاعلة فى هذا ؟ بل أى هذر وباطل فى هذا ؟

ومثال ثالث : وهو ما نقله المؤلف قال : أخرج أبو نعيم فى الحلية عن ثعلبة بن مالك القرظى قال : أقبل أبو هريرة فى السوق يحمل حزمة حطب وهو يومئذ خليفة لمروان على المدينة فقال : « أوسع الطريق للأمير يا ابن مالك فقلت : يكفى هذا فقال : أوسع الطريق للأمير والحزمة عليه » فهل يقتضى هذا أن يكون « مزاحا مهذار » ؟ وهل قال الرجل الا الصدق ؟ أليس نائب الأمير أميرا ؟ وألم يكن يحمل حزمة الحطب ؟ ثم أليس حمله حزمة الحطب من التواضع الجم ؟ وسائر ما ذكره أبو رية للتدليل على دعواه الفاجرة مزاعم واتهامات لا أساس لها من الصحة ، ولا

(١) البداية والنهاية ج ٨ ص ١١١ .

سلف له فيما افتجره واقتراه إلا النظام ومن على شاكلته من المبشرين والمستشرقين ، فهو لم يزد عن كونه بوقا يردد كلام الطاعنين من غير أن يحتكم إلى قواعد البحث المستقيم والنقد النزيه .

تجنبة على أبي هريرة باختلاق الأحاديث :

فى ص (١٦٤) قال : إنه يعنى أبا هريرة كان يسوغ كثرة الرواية عن النبى — ﷺ — ما دام لا يحل حراما ولا يحرم حلالا ، وأنه أيد صنيعه هذا بأحاديث رفعها إلى النبى ﷺ وذكر جملة من الأحاديث ، منها ما هو غير موضوع وذلك مثل حديث : « إذا لم تحلوا حراما ولم تحرموا حلالا وأصبتم المعنى فلا بأس » ومنها ما هو موضوع وذلك مثل حديث « إذا حدثتم بحديث يوافق الحق فخذوا به حدث به أو لم أحدث » .

وللجواب عن ذلك نقول :

(أ) إن حديث « إذا لم تحلوا حراما » ليس بموضوع كما بينت ذلك سابقا وأيضا فالحديث ليس مرويا عن أبى هريرة ، وإنما هو عن عبد الله ابن أكمية اللبشى ، والمؤلف نفسه نقل عن كتاب « توجيه النظر » أنه من رواية عبد الله. هذا وذكر هذا فى كتابه ص (٥٦) ولا أدرى لم عدل المؤلف عما نقله أولا وهو الصحيح إلى غير الصحيح وهو أنه من رواية أبى هريرة ؟ ولا أعلم سببا لذلك إلا أنه يكتب ما يكتب وهو غير مثبت ، وأن تحامله على أبى هريرة أعماه عن الحق وأوقعه فى الباطل ، والحق أبلج والباطل لجلج .

أما الأحاديث التى ذكرها بعد هذا الحديث فهى موضوعة ولا ريب كما قلت آنفا .

(ب) إن المؤلف يتوهم أن الحديث ما دام روى عن أبى هريرة وهو موضوع أن يكون واضعه أبو هريرة ، وهو واهم فى وهمه فما من حديث موضوع إلا وواضعه أسنده إلى الصحابى عن رسول الله ، قلو أن ما توهمه المؤلف كان صحيحا لكان

كل حديث موضوع روى عن صحابى أو تابعى يكون من وضع هذا الصحابى أو التابعى ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ضحولة فى البحث وسطحية فى العلم وقصر فى النظر ، وقد استولى هذا الوهم على المؤلف فمن ثم ألصق الكثير من الأحاديث الموضوعية بأبى هريرة وغيره من الصحابة وزعم أنها من اختلاقهم ، وفى الحق أن الصحابة برءاء من هذه الأحاديث الموضوعية ، وأن الاختلاق والوضع إنما جاء من بعدهم . وقد قيض الله لهذه الموضوعات من هذه جهابذة الحديث وصيارفته من نبه إلى زيف هذه الأحاديث وأبان عن علتها ، ولما قيل لسفيان هذه الأحاديث الموضوعية فقال : تعيش لها الجهابذة .

ومثل هذا الوهم ما توهمه حينما عرض لكعب الأحبار ، فقد جعل كل ما روى عنه من وضعه واختلاقه مع أن هذا ليس بلازم ، فقد يكون الوضع ممن جاء بعده من الوضعاء ، ومن ثم وقع المؤلف فى أخطاء كثيرة وجانبه الحق والصواب فى جل ما كتب .

زعمه أن أبا هريرة مدلس والرد عليه :

فى ص (١٦٤) ذكر أيضا أن أبا هريرة كان يدلس ثم شرح معنى التدليس وحمكه . . . الخ ما قال .

والجواب :

إن الكثرة الكثيرة من العلماء على خلاف هذا ، وأن أبا هريرة برىء من وصمه التدليس بجميع أنواعه ، وإنما قال هذا فئة قليلة جدا منهم شعبه والذين ذهبوا إلى هذا لم يريدوا التدليس بالمعنى المعروف عند المحدثين^(١) ، وهو المذموم ، وإنما

(١) التدليس عند المحدثين أن يروى عن لقية مالم يسمعه منه ، عن عاصره ولم يلقه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه ، والتدليس أنواع ، وأقبح أنواعه : تدليس التسوية ، وهو أن يكون فى السند ضعاف وأقوياء فيحذف الضعاف ويبقى الأقوياء ، فيظن من لا يعرف أنه من رواية هؤلاء الثقات ، وبعض العلماء يرد حديث المدلس مطلقا ، وبعضهم لا يقبل حديثه إلا إذا صرح بالسماع عن روى عنه ، وكان شعبة أشد العلماء أنكارا له ، حتى لقد روى عنه أنه قال : لأن أزنى أحب إلى من أن أدلس .

أرادوا معنى آخر ، وإليك مقالة شعبة ، قال يزيد بن هرون سمعت شعبة يقول : « أبو هريرة كان يدلس ، أى يروى ما سمعه من كعب وما سمعه من رسول الله ﷺ — ولا يميز هذا من هذا » .

وروى الأعمش عن إبراهيم يعنى النخعى قال : ماكانوا يأخذون بكل حديث أبى هريرة .

وكلام شعبة ظاهر فى أنه لم يرد التدليس بمعناه المعروف عند المحدثين ، وإنما أراد شيئا آخر اعتبره هو تدليسا وليس به ، قال ابن كثير فى بدايته : « وقد انتصر ابن عساكر لأبى هريرة ورد هذا الذى قاله إبراهيم النخعى وقال : ما قاله إبراهيم قول طائفة من الكوفيين ، والجمهور على خلافهم » ثم نقل المؤلف قول ابن كثير : وكان شعبة يشير بهذا إلى حديث « من أصبح جُنبا فلا صيام له » فإنه لما حُوِّقَ عليه قال : أخبرني مخبر ولم أسمع من رسول الله » وإنى لأقول : وغاية هذا أنه كان يروى عن بعض الصحابة عن رسول الله ولم يذكرهم وهذا هو ما يسمى فى اصطلاح المحدثين مرسل الصحابى وهو حجة باتفاق الأئمة ، لأن الغالب أن الصحابى لا يروى إلا عن صحابى ، والصحابة كلهم عدول .

وقد ساق المؤلف للتدليل على دعواه ما رواه مسلم عن بشر بن سعيد قال : اتقوا الله وتحفظوا من الحديث ، لقد رأيتنا نجالس با هريرة فيحدث عن رسول الله ﷺ ويحدثنا عن كعب ثم يقوم ، فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب وحديث كعب عن رسول الله وفى رواية : ما قاله كعب عن رسول الله وما قاله رسول الله عن كعب ، فاتقوا الله وتحفظوا من الحديث » وهذه الرواية ترد دعواه ، لأنها صريحة فى تبرئة ساحة أبى هريرة ، وأن ما حدث من الخلط بين الكلامين إنما هو ممن سمع منه ، وماذا يصنع أبو هريرة فى خطأ من يسمع عنه ، والله لم يعط لأى بشر ولو كان نبيا أن يتحكم فى أسماع الناس وأفهامهم ، وما ذنب أبى هريرة فى هذا ، وقد ذكرنى صنيع أبى رية وتجنیه على أبى هريرة قول القائل :

غَيْرِي جَنَى وَأَنَا الْمَعْدَبُ فِيكُمْو
فَكَأَنَّنِي سَبَابَةُ الْمُتَنَدِّمِ

زعمه أن أبا هريرة أول راوية اتهم في الإسلام :

في ص (١٦٦) ذكر تحت عنوان : « أول راوية اتهم في الإسلام » : أن أبا هريرة اتهمه الصحابة وأنكروا عليه ، وكانت عائشة أشدهم إنكارا عليه لتطاول الأيام بها وبه . . . وأن ممن اتهم أبا هريرة بالكذب عمر وعثمان وعلى ، وبالغ في التجنى والكذب فزعم أن عليا كان سيء القول فيه وقال عنه : ألا إنه أكذب الناس أو قال : أكذب الأحياء على رسول الله لأبو هريرة (كذا) ولما سمعه يقول : حدثني قال : متى كان النبي خليلك ؟

تصيده روايات زعم أنها تشهد له في مزاعمه :

ثم شرع يتصيد من كلام النظام ومن على شاكلته ما زعم أنه يشهد له فمن ذلك :

(أ) أنه روى حديث « مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فَلَا صَوْمَ عَلَيْهِ » أنكرت عليه عائشة هذا الحديث فقالت : إن رسول الله كان يدركه الفجر وهو جنب من غير احتلام فيغتسل ويصوم وبعث إليه أن لا يحدث بهذا الحديث عن رسول الله فلم يسعه الا الاذعان . . . وقال إنها أعلم مني وأنا لم أسمعه من النبي وإنما سمعته من الفضل عن النبي فاستشهد ميتا ، وأوهم الناس أنه سمع الحديث من رسول الله .

(ب) وأنه لما روى عن النبي ﷺ : « مَتَى اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَضَعَهَا فِي الْإِنَاءِ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاسَتْ يَدُهُ » لم تأخذه به عائشة وقالت : كيف نصنع بالمهراس ^(١)

(ج) وأنه لما روى حديث « إِنَّ الطَّيْرَةَ فِي الدَّابَّةِ وَالْمَرْأَةَ وَالِدَّارِ » . قالت عائشة : كذب وأنكرت عليه وقالت : إنما قال رسول الله ﷺ إِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ : إِنَّ الطَّيْرَةَ فِي الدَّابَّةِ وَالْمَرْأَةَ وَالِدَّارِ ثُمَّ قَرَأْتُ ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا ﴾ .

(١) حجر كبير منقور لا يقدر على حمله الرجل كانوا يملأونه ماء ثم يتطهرون منه .

(د) وأنه لما روى : « مَنْ غَسَلَ مِيتًا وَمِنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ » أنكر عليه ابن مسعود وقال فيه قولاً شديداً ثم قال : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَنْجَسُوا مِنْ مَوْتَاكُمْ » .
 (هـ) ولما روى حديث « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكْعَتِي الْفَجْرِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ » فقال له مروان : أما يكفي أحدنا ممشاه إلى المسجد حتى يضطجع ، فبلغ ذلك ابن عمر فقال : أكثر أبو هريرة .

والجواب على ذلك :

(أ) إن ما ذكره ليس من بنات أفكاره ولا من بحثه وإنما هو كلام قاله النظام وأمثاله من أعداء المحدثين ، وقد عرض له العلامة ابن قتيبة في « تأويل مختلف الحديث » ناقلاً ومزيفاً له ومبيناً أن ذلك لا يطعن في الحديث ولا في المحدثين ، وصنيع المؤلف كما ذكرت من قبل يوهم القارئ الذي لا يعلم أنه من كلام ابن قتيبة حيث قال : « قال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث . . . » وفي الحق أن ابن قتيبة برىء من هذا براءة الذئب من دم ابن يعقوب ، وطريقه المؤلف في هذا عارية عن الأمانة في النقل والدقة في البحث ، وغاية ما وصل إليه التدليس ، وكل ما ذكره من إكذاب عمر وعثمان وعلى له ، وأن علياً كان سيئ الرأي فيه ، فلا يعدو أن تكون دعاوى كاذبة مغرضة ، وهذه كتب الثقات في تاريخ الصحابة لا تكاد تجد فيها شيئاً مما زعم وادعى .

بين يدي الرد :

أما ما ذكره من روايات يزعم أنها تشهد له ، فإليك مفصل الحق فيها ، ولكني قبل أن أعرض للرويات بالتفصيل أقول : لا شك أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يأخذون الحديث عن رسول الله ﷺ ولم يكونوا سواء في التفرغ للتلقى ولا في الملازمة ولا في الحفظ والذاكرة ، فمن ثم تفاوتت مروياتهم قلة وكثرة ، وكما كانوا يتلقون عنه بالذات كانوا يتلقون عنه بالوساطة عن صحابي آخر ، وفي بعض الأحيان كان يراجع بعضهم بعضاً فيما يرويه ، إما للتثبت والتأكد لأن الإنسان قد ينسى أو يسهو أو يغلط عن غير قصد ، وإما لأنه ثبت عنده ما يخالفه أو ما يخصه أو يقيد ، أو لأنه يرى مخالفته لظاهر القرآن أو لظاهر ما حفظه من سنة إلى غير ذلك ، فليس

من الإنصاف أن نتخذ من هذه المراجعة دليلا على اتهام الصحابة بعضهم لبعض ، وتكذيب بعضهم لبعض ، إلى غير ذلك من الدعاوى الكاذبة التي يطنطن بها المبشرون والمستشرقون ومن تابعهم من الكتاب المعاصرين الذين جعلوا من أنفسهم أبواقا لترديد كلامهم .

والسيدة عائشة — رضى الله تعالى عنها — كانت عاقلة عالمة ، وكانت لا تقبل الشيء إلا بعد اقتناع ، وكانت تستشكل بعض الروايات التي لم تسمعها من رسول الله ورواها غيرها ، لأنها تعارض ما سمعته في ظنها أو تخالف ظاهر القرآن ، فمن ثم كانت تراجع بعض الصحابة ، فمراجعتها لأبى هريرة لا تدل على اتهامها له أو تكذيبها إياه ، ألا ترى أنها استشكلت بل ردت بعض روايات رواها الفاروق عمر وابنه عبد الله ، وعمر فقيه الصحابة وصاحب الموافقات ، وأحد وزيري رسول الله ، وثاني الخلفاء الراشدين ، ولا يتطرق إلى ساحته تهمة أوز ريبة باجماع منا ومن أعداء السنن والأحاديث ، فقد روى البخارى ومسلم فى صحيحهما أن عمر — رضى الله عنه — لما روى حديث : « **إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ** » فلما ذكر ذلك لعائشة قالت : رحم الله عمر ، لا والله ما حدث رسول الله ﷺ بهذا ، ولكن قال : « **إِنَّ اللَّهَ يَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ** » وقالت عائشة : حسبكم القرآن ﴿ **وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى** ﴾ وفى صحيح مسلم أيضا أن ابن عمر لما روى « **الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ** » فقالت : رحم الله أبا عبد الرحمن ، سمع شيئا فلم يحفظه ، إنما مرت على رسول الله ﷺ جنازة يهودى وهم يكون عليه ، فقال : أنتم تكونون وإنه ليعذب ، ولما روى ابن عمر أن النبى قام على قلب بدر ، وفيه قتلى المشركين ، فقال لهم : « **إِنَّهُمْ لَيَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ** » فقالت : لقد وهل إنما قال : « **إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ** » ثم قرأت قوله تعالى ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ** **مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّنْ فِي الْقُبُورِ** ﴾ .

فها أنت ذا ترى أنها فى ردها رواية عمر وابنه استندت إلى ظاهر القرآن وذلك بحسب اجتهادها ، ولا شك أن الرواية إذا ثبتت عن النبى ﷺ فهى مقدمة على اجتهاد الصحابى مهما بلغ من العلم والفقه ، فهل تعتبر مراجعتها لعمر وابنه رضى

الله عنهما اتهاماً أو تكذيباً ؟ اللهم لا ، وليس أدل على هذا من أنها قالت كما ورد في صحيح مسلم « يغفر الله لأبى عبد الرحمن أما إنه لم يكذب ولكنه نسي أو أخطأ » وفي الصحيح أيضاً أنها قالت : — لما بلغها قول عمر وابنه — : إنكم لتحدثوني عن غير كاذبين ولا مكذبين ولكن السمع يخطيء^(١) فهل هناك شيء أصرح في الدلالة على أن مراجعة الصحابي لآخر لا تعتبر اتهاماً ولا تكذيباً من قول عائشة هذا ؟ ؟ ولماذا اعتبرتم يقوم مراجعتها لأبى هريرة اتهاماً ولم تعتبروا مراجعتها لعمر وابنه اتهاماً ؟ أفيدونا يا أصحاب المنطق السليم .

ولناخذ في بيان الحق فيما عرض له من أحاديث :

الرد التفصيلي :

(أ) أما حديث « مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فَلَا صَوْمَ لَهُ » وإنكار عائشة عليه فتواه بهذا فليس فيه ما يخل بعدالة أبى هريرة ، ولا ما يطعن في أمانته إذ كل ما فيه أنه كان يفتى على حسب ما علم ، وهو ما رواه له الفضل عن النبي ﷺ والظاهر أن هذا الحكم كان في مبدأ الإسلام فقد كان الرجل إذا صلى العشاء أو نام حرم عليه الأكل والشرب والجماع حتى يصبح ، ثم اقتضت رحمة الله التخفيف على الأمة بإحلال الأكل والشرب والجماع إلى طلوع الفجر بقوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ . . . ﴾ الآية ، وإليك ما قاله العلماء والمحققون المشتبون ، قال الحافظ في الفتح^(٢) : « وذكر ابن خزيمة أن بعض العلماء توهم أن أبا هريرة غلط في هذا الحديث ، ثم رد عليه بأنه لم يغلط بل أحال على رواية صادق إلا أن الخبر منسوخ لأن الله تعالى عند ابتداء فرض الصيام كان منع في ليل الصوم من الأكل والشرب والجماع بعد النوم قال : فيحتمل أن يكون خبر الفضل كان حينئذ ثم أباح الله ذلك كله إلى طلوع الفجر فكان للمجتمع أن يستمر إلى طلوعه ، فيلزم أن يقع اغتساله بعد طلوع الفجر فدل على أن حديث عائشة ناسخ لحديث الفضل ، ولم يبلغ الفضل ولا أبا هريرة الناسخ فاستمر أبو هريرة على

(١) صحيح البخارى ج ٣ ص ١٢٣ صحيح مسلم بشرح النووى ج ٦ ص ٢٣٠ — ٢٣٤ .

(٢) ج ٢ ص ١١٩ .

الفتيا به ثم رجع عنه بعد ذلك لما بلغه . . . وإلى دعوى النسخ ذهب ابن المنذر والخطابي وغير واحد» فأبو هريرة كان يفتى حتى علم الناس فرجع عنه ، وتلك — لَعْمَرُ الحق — فضيلة ، قال الحافظ فى الفتح : «وفيه منقبة لأبى هريرة لاعترافه بالحق — فضيلة ، قال الحافظ فى الفتح : «وفيه منقية لأبى هريرة لاعترافه بالحق ورجوعه إليه ، وفيه استعمال السلف من الصحابة والتابعين الإرسال عن العدول من غير تكبر بينهم لأن أبا هريرة اعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من النبي ﷺ مع أنه كان يمكنه أن يرويه عنه بلا واسطة ، وإنما بينها لما وقع الاختلاف ، فانظر يأخى كيف جعل الطاعنون الفضيلة رذيلة .

(ب) وأما حديث «إذا (لا متى كما نقل المؤلف) استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها في الإثناء فإن أحدكم لا يدري أين بأت يده» وأن عائشة لم تأخذ به وقالت «كيف نصنع بالمهراس» فأليك الجواب عنه :

إن هذا الحديث رواه البخارى ومسلم ^(١) عن أبى هريرة من طرق عدة ورواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه قال الترمذى : « وفى الباب عن ابن عمر وجابر وعائشة كما روى من فعله — ﷺ — عن على وعثمان وجبير بن نفير ، فالحديث ثابت عن أبى هريرة وغيره من قول الرسول وفعله وغير معقول إنكار عائشة على أبى هريرة وهى من رواته ، فمن ثم سقط ما هدف إليه من تجريح أبى هريرة واتهامه له بالكذب .

وهذا الكلام من وأمثاله إنما يذكر فى كتب الأصول وما شابهها وهذه الكتب ليست بحجة فى الحديث ولا تحرير ألفاظه ، ولكن الطاعن حاطب ليل ولا شأن له بالتحقيق ، وقد نبه شارح «مسلم الثبوت» الشيخ اللكنوى إلى أن هذا الإنكار لم يثبت عن عائشة ولا ابن عباس ، وإنما هو من رجل قال له قين الأشجعى وفى صحبته خلاف ، وفى الإصابة ^(٢) : «قين الأشجعى تابعى من أصحاب عبد الله بن

(١) صحيح البخارى كتاب الوضوء باب الاستجمار وصحيح مسلم بشرح النووى ج ٣ ص ١٧٧ .

(٢) ج ٣ ص ٢٨٥ .

مسعود جرت بينه وبين أبي هريرة قصة « ثم ذكر رواية أبي هريرة وقول قين له :
فإذا جئنا مهراسكم هذا فكيف نصنع به ؟ .

ثم ألا يجوز أن يكون قين يريد الاستفسار ولا يريد الاستشكال والإنكار ،
وهذا هو الذى ينبغي أن يحمل عليه حال الرجل المسلم ، ولو سلمنا أنه يريد الإنكار
فإنكار التابعى على الصحابى لا يعول عليه ولا يقدر فى عدالته .

(ج) وأما حديث « إنما الطيرة فى المرأة والدَّارِ والدَّابَّةِ » فإليك وجه الحق
فيه .

(١) هذا الحديث رواه أحمد وابن خزيمة والحاكم من طريق قتادة عن أبي حسان :
« أن رجلين من بنى عامر دخلا على عائشة فقالا : إن أبا هريرة قال : إن رسول
الله ﷺ قال : « الطَّيْرَةُ فى الفَرَسِ والمرأة والدَّارِ » فغضبت غضبا شديدا وقالت :
ما قاله ، وإنما قال : إن أهل الجاهلية كانوا يتطيرون من ذلك ، فأنت ترى أن الرواية
بلفظ (ما قاله) وأن عائشة لم تقل كذب ، وإنما هى ممن اخترعها وهو النظام
ومشايعوه ، ومنهم المؤلف الذى أخذ على نفسه التجنى على أبي هريرة ورميه بالسيء
من القول .

ونحن نعلم أن عائشة رضى الله عنها كثيرا ما كانت ترد على الصحابة اعتمادا على
ظاهر القرآن ، فقد استندت فى انكارها إلى قوله سبحانه : « ما أصاب من
مصيبه . . . الآية » ولقد قالت هذه المقالة فى مراجعتها لعمر وابنه ، فلماذا اعتبر
الطاعنون هذا القول فى حق أبي هريرة تكذيبا له ، ولم يعتبروها فى حق عمر ؟ .

(٢) إن هذا الحديث روى عن غير أبي هريرة من الصحابة ، فقد رواه البخارى
فى صحيحه عن ابن عمر ، وسهل بن سعد الساعدى ، ورواه مسلم فى صحيحه
عنهما أيضا ^(١) ، وعن جابر بن عبد الله ، فإنكار عائشة على أبي هريرة لا يتجه بعد
موافقه هؤلاء الصحابة له ، قال الحافظ فى الفتح : « ولا معنى لانكار ذلك على أبي

(١) صحيح البخارى « كتاب الجهاد » باب ما يذكر من شؤم الفرس . صحيح مسلم بشرح النووى . ج

هريرة مع موافقة من ذكرناه من الصحابة .

وهكذا نرى أن المؤلف لم يكن أميناً فيما نقل ولا تحرى الحق والصواب .
(د) وأما ما ذكره من أن ابن مسعود أنكر عليه قوله : « مَنْ غَسَلَ مِيتًا وَمِنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ » وقال فيه قولاً شديداً .

فالجواب عليه نقول :

(١) نص الحديث كما فى منتقى الأخبار ^(١) عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ « مَنْ غَسَلَ مِيتًا فَلْيَتَوَضَّأْ وَمِنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ » قال : رواه الخمسة ، ولم يذكر ابن ماجه الوضوء ، ورواه الترمذى بسنده عن أبى هريرة مرفوعاً بلفظ : « مَنْ غَسَلَ الْغُسْلَ وَمِنْ حَمَلَهُ الْوُضُوءَ » يعنى الميت قال : وفى الباب عن على وعائشة قال أبو عيسى : حديث حسن ، فالحديث خرجه غير واحد من أئمة الحديث ، كما أنه لم ينفرد به بو هريرة ، مما ينفى التهمة عنه ، وقد صحح ابن أبى حاتم عن أبيه أن وقفه على أبى هريرة أصح ، وسواء أكان الحديث مرفوعاً أو موقوفاً فلم يذكر أحد من المخرجين له إنكار ابن مسعود ولا غيره من الصحابة عليه ، نعم ذكر صاحب مسلم الثبوت الحديث بلفظ : « مَنْ حَمَلَ جَنَازَةً فَلْيَتَوَضَّأْ » وأن ابن عباس لم يأخذ به وقال : « لا يلزمنا الوضوء مِنْ حَمَلِ عِيدَانٍ يَابِسَةٍ » وكتب الأصول لا يعتمد عليها فى ثبوت الأحاديث والروايات .

(٢) إن الأدلة قد تعارضت فى هذا الباب ، فبينما نجد الترمذى وغيره من الأئمة روى هذا الحديث عن أبى هريرة وغيره من الصحابة نجد البخارى يخرج فى صحيحه تعليقا عن ابن عمر يخالفة فيقول : « وَحَنَطَ ابْنُ عُمَرَ — رضى الله عنهما — ابناً لسعيد بن زيد وَحَمَلَهُ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ » فمن ثم اختلف الصحابة ومن جاء بعدهم من العلماء فى هذا ، قال الإمام أبو عيسى الترمذى : « وقد اختلف أهل العلم فى الذى يغسل الميت ، فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ — وغيرهم : إذا غسل ميتاً فعليه الغسل ، وقال بعضهم : عليه الوضوء وقال مالك ابن

(١) باب غسل الميت ج ١ ص ١٨٠ ط عبد الرحمن محمد .

أنس : أستحب الغسل من غسل الميت ولا أرى ذلك واجبا ، وكذا قال الشافعي ، وقال أحمد بن حنبل : من غسل ميتا أرجو ألا يجب عليه الغسل ، وأما الوضوء فأقل ما قيل فيه ، وقال اسحاق : لا بد من الوضوء « وهكذا نجد أن المسألة محل اختلاف بين الأئمة ، فمن قائل بالوجوب ، ومن قائل بالنذر ، بل قال بعضهم : إن ما رواه أبو هريرة وغيره منسوخ ، قال الحافظ في الفتح وقال أبو داود بعد تخريجه : هذا منسوخ ولم يبين ناسخه » .

(هـ) وأما حديث « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فَلْيُضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ » فقال مروان : أما يكفي أحدنا ممشاه إلى المسجد يضطجع فبلغ ذلك ابن عمر فقال : أكثر أبو هريرة .

والقصة كما في الإصابة — فقيل لابن عمر : هل تنكر شيئا مما يقول ؟ قال : لا ، ولكنه أجزأ^(١) وجنا ، فبلغ ذلك أبا هريرة فقال : « مَا ذَنْبِي إِذَا كُنْتُ حَفِظْتُ وَنُسُوا » وفي الإصابة أيضا : وأخرج البغوي بسند جيد عن الوليد بن عبد الرحمن عن ابن عمر أنه قال لأبي هريرة : إن كنت لألزمنا لرسول الله ﷺ وأعلمنا بحديثه .

والجواب :

أن هذا الحديث ثابت صحيح فقد رواه أبو داود والترمذي بأسانيد صحيحة ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح ولا يضرنا إنكار من أنكره ومن هو مروان حتى يأخذ بقوله في رد حديث صحيح ؟ أو يؤثر قوله في عدالة أبي هريرة وأمانته والثقة به ؟ ثم ما رأى الطاعنين في أبي هريرة في أنه لم ينفرد بروايته ؟ فقد روته عن النبي ﷺ السيدة العالمة عائشة — رضى الله عنها — وهي باجماع منا ومنهم غير متهمة فيما تروى ، وروايتها ثابتة في صحيح البخاري ومسلم ، وإنكار من أنكر الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ، إما لأن الحديث لم يبلغه ، وإما إنكار للوجوب أو الاستحباب قال الحافظ في الفتح ج ٣ ص ٣٣ « وأما إنكار ابن مسعود الاضطجاع وقول إبراهيم النخعي : ضجعة الشيطان كما أخرجه ابن أبي شيبة ، فهو محمول

(١) هكذا في الإصابة ج ٤ ص ٢٠٩ ط السعادة ولعلها اجترأ .

على أنه لم يبلغهما الأمر بفعله ، وكلام ابن مسعود يدل على أنه أنكر تحتمه ، وكذا ما حكى عن ابن عمر أنه بدعة فإنه شذ بذلك ، حتى روى أنه أمر بحصب من اضطجع وإنكار للاضطجاع إنما هو في المسجد . . . والظاهر أن الأمر بالاضطجاع إنما هو على سبيل الاستحباب لا الوجوب كما ذهب إليه ابن حزم . . . وحملوه الأمر الوارد في ذلك في حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره على الاستحباب « وأيا كان الأمر فالإنكار لا يد على الكذب ولا التهمة به ولا على الطعن في عدالة الراوى ، أما قول ابن عمر : لقد أكثر أبو هريرة فليس فيه تهمة ولا طعن ، ولو أن المؤلف ذكر النص كله — كما نقلته عن الإصابة — لزال كل وهم ولألقمه حجرا ، ولسد عليه طريق التهمة .

افتراءات على العلماء كى يثبت تجريح أبي هريرة :

فى ص (١٦٩) قال : وقد امتد الإنكار عليه واتهامه فى رواياته إلى من بعد الصحابة من التابعين وغيرهم ، ثم أخذ يدل على هذه الدعوى الكاذبة بنقول أغلب الظن أنها ملفقه وغير صحيحة فنقل عن الإمام أبى حنيفة وعن إبراهيم النخعى ^(١) وعن الأعمش بل وعن أبى جعفر الأسكافى وعن ابن الأثير صاحب كتاب « المثل السائر » إلى أن قال : وجرت مسألة المصراه فى مجلس الرشيد فتتازع القوم فيها وعلت أصواتهم فاحتج بعضهم بالحديث الذى رواه أبو هريرة ^(٢) فرد بعضهم الحديث وقال : أبو هريرة متهم فيما يروية ونحا نحوه الرشيد .

والجواب :

أن ما نسبته إلى الإمام أبى حنيفة من أنه قال : الصحابة كلهم عدول ما عدا رجالا ، وعد منهم أبا هريرة وأنس بن مالك ، فهو كلام لم يعزه إلى كتاب موثوق به ، ولم يبرز لنا سنده حتى ننقده ، ونبين مبلغه من الصحة أو الضعف وأنا أقطع

(١) النخعى : النخع : محركة — قبيلة باليمن كما فى القاموس .

(٢) حديث المصراه هو ما رواه البخارى فى صحيحه « كتاب البيوع ، باب المحفلة والمصراه » عن أبى

هريرة قال : قال النبى ﷺ « لا تصروا الأبل والغنم فمن ابتاعها فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها أن شاء أمسك وأن شاء ردها وصاع تمر ».

بكذب ما روى عن أبي حنيفة ، ثم هو معارض بما ثبت عن الإمام أبي حنيفة أنه قال : « ما جاءنا عن رسول الله ﷺ فعلى العين والرأس » وهى عبارة عامة تدل على قبول ما جاء عنه سواء رواه أبو هريرة أم غيره .

وكون الصحابة كلهم عدولا لم يخالف فيه أحد من الأئمة الأربعة ولا من أصحابهم الموثوق بهم ، وكل ما هنالك أن الحنفية جعلوا من أصولهم أن الراوى إن كان معروفاً بالفقه والاجتهاد فإنهم يقبلون خبره ، سواء وافق القياس أم خالفه ، وأما إذا كان معروفاً بالرواية فإن وافق خبره القياس قبل ، وكذا إذا خالف قياساً ووافق قياساً آخر ، ولكن إذا خالف الأقيسة كلها لا يقبل وحجتهم فى ذلك أن النقل بالمعنى كان مستفيضاً فيهم ، فإذا قصر فقه الراوى لم يؤمن من أن يذهب شىء من معانيه فيدخله شبهة زائدة يخلو عنها القياس ، ومثلوا بحديث المصراة ، فقد قالوا : إنه مخالف للقياس الصحيح من كل وجه ، لأن ضمان المتلفات أما بالمثل أو القيمة ، والصاع من التمر ليس بمثل ولا قيمة وقالوا : إن ضمان المتلفات بالمثل أو القيمة ثابت بالكتاب والسنة والإجماع إلى آخر ما قالوا ^(١) وبعضهم لم يأخذوا بالحديث لا لمخالفته للقياس ، بل لمخالفته للكتاب والسنة والإجماع ، فمن ثم يتبسّن لنا أن الحنفية لما توقفوا فى بعض أحاديث أبي هريرة لم يقولوا إن ذلك لظعن فى عدالته أو لا تهامه بالكذب كما زعم المؤلف ، الذى تجنى بسوء فهمه على الحنفية ، وأظهرهم بمظهر التاركين للأحاديث الصحيحة ، الطاعنين فى بعض الصحابة ، ولا سيما أبو هريرة وإنما كان توقفهم بناء على هذا الأصل من أصولهم .

أبو هريرة حافظ وفقهه :

والحنفية محجوجون فى هذا ، فقد نقل عن كبار الصحابة أنهم تركوا القياس بخبر الواحد ، والتفرقة بين الراوى الفقيه وغيره أمر مستحدث والذى عليه جماهير العلماء سلفاً وخلفاً أن خبر الواحد إذا ثبت مقدم على القياس ، وأيضا فكون أبي هريرة غير فقيه غير مسلم لهم ، فمعظمهم الصحابة ولا سيما المعروفون بالرواية كانوا

(١) التوضيح على التلويح ج ٢ ص ٤٣٤ - ٤٣٥ استامبول .

فقهاء علماء ، وقد عده ابن حزم فى فقهاء الصحابة ، ونقل عنه الحافظ ابن حجر أنه فى الطبقة الثانية من أهل الفتيا مع أبى بكر وعثمان وأبى موسى ومعاذ وسعد بن أبى وقاص وغيرهم ^(١) ، وحديث أبى هريرة فى المصرة صحيح غاية الصحة ، وليس أدل على هذا من أن ابن مسعود — وهو ممن قال الحنفية أنه فقيه — كان يُفتى بوفق حديث أبى هريرة ، ولهذا أورد البخارى بعد حديث أبى هريرة فى المصرة حديث ابن مسعود وهو موقوف عليه ، قال : « من اشترى شاة محفلة فردّها فليردّ معها صاعاً » وهذا من فقه البخارى وبعد نظره ، ومما ينبغى أن يعلم أن رد رواية الراوى غير الفقيه إذا خالفت القياس الجلى ليس أمراً مجمعا عليه من الحنفية ، وكذلك كون أبى هريرة ليس فيها مقالة لبعضهم ، أما المحققون منهم فعلى خلاف هذا ، وإليك ما قاله صاحب « عقود الجمان فى مناقب أبى حنيفة النعمان » ^(٢) قال فى أثناء الرد على من زعم أن الإمام أبا حنيفة خالف بعض الأحاديث الثابتة عن رسول الله ، وسرد وجوه الاعتذار عن ذلك .

« الرابع كون راوى الحديث غير فقيه ، وهذا مذهب عيسى بن أبان ، وتابعة كثير من المتأخرين ، وردوا بذلك حديث أبى هريرة فى المصرة ، وقال أبو الحسن الكرخى ومن تابعة : ليس فقه الراوى شرطاً لتقديم الخبر على القياس ، بل يقبل خبر كل عدل ظابط إذا لم يكن مخالفاً للكتاب أو السنة المشهورة ويقدم على القياس ، قال صدر الإسلام أبو اليسر : وإليه مال أكثر العلماء وبسط الكلام على ذلك هو وصاحب التحقيق بما يراجع من كتابها .»

قال صاحب التحقيق : وقد عمل أصحابنا بحديث أبى هريرة : « إذا أكل وشرب ناسياً » وإن كان مخالفاً للقياس ، حتى قال الإمام أبو حنيفة : لولا الرواية لقلت بالقياس ، وقد ثبت عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال : ما جاء عن رسول الله ﷺ فعلى العين والرأس ، ولم ينقل عن أحد من السلف اشتراط فقه الراوى فنبت أنه قول محدث .

(١) الإصابة فى تمييز الصحابة : ج ١ ص ١٢ .

(٢) كتاب مخطوط بمكتبة الحرم المكى الشريف ، وهو كتاب قيم جدا .

وقال الإمام عبد العزيز فى التحقيق : كان أبو هريرة فقيها ولم يعدم شيئا من أسباب الاجتهاد ، وقد كان يفتى زمان الصحابة وما كان يفتى فى ذلك الزمان إلا فقيه ، وقال الشيخ محيى الدين القرشى صاحب « طبقات الحنفية » فى آخر طبقاته : أبو هريرة — رضى الله عنه — من فقهاء الصحابة وذكره ابن حزم فى الفقهاء من الصحابة ، وقد جمع شيخنا شيخ الإسلام تقي الدين السبكي جزءا فى فتاوى أبى هريرة سمعته منه ، وأجابوا عن حديث المصرة بأشياء آخر ذكر بعضها القرشى فى آخر طبقاته .

ومهما يكن من شىء فليس فى رد بعض الحنفية بعض مرويات أبى هريرة كحديث المصرة ما يطعن فى روايته ولا ما يخل بعدالته ، وأعتقد أن القارىء ليس فى شك من هذا بعد هذا البيان الشافى ، وليس أدل على أنهم لا يهتمونه ولا يطعنون فى عدالته من أخذهم بكثير من مروياته كما تشهد بذلك كتبهم وهو أمر معروف مسلم ، قال الحافظ فى الفتوح : « وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلى لرواية أبى هريرة وأمثاله كما فى الوضوء بنيذ التمر والقهقهة فى الصلاة وغير ذلك » وأما ذكره عن النخعى قال : كان أصحابنا يدعون من حديث أبى هريرة فلعل مراده — إن صح — ما خالف من مروياته القياس الجلى كما هو مذهب الحنفية ، وأما رواه عن أبى جعفر الأسكافى فلا يخرج عما نقله عن النظام وشيعته وكذلك ما ذكره عن صاحب المثل السائر ، وعن تنازعهم فى مسألة المصرة فى مجلس الرشيد وأنه وافق من قال : أبو هريرة متهم فى روايته ، فكلام لا سند له ولا عزو ، ومثل هذا لا نلقى به بالا ولعله من الافتراءات التى ألصقت بالرشيد — وما أكثرها .

اعتماد أبى رية فى طعونه على أقوال المستشرقين :

وبعد كل هذا لم يجد المؤلف بدا من أن يستعلن بعد المداجاة والاستخفاء ويكشف لنا عن مصدره الذى أورده المهالك فينقل فى ص ١٧١ ما قاله : جولد سيهر المستشرق اليهودى فى أبى هريرة ، والوقوف من أحاديثه موقف الحذر ، ورمى « شبر نجر » له بأنه المتطرف فى الاختلاق ورعا . . . إلى آخر ما قال .

وكلها فَرى ظاهرة مكشوفة لم تقم عليها إثارة من علم وقد عرضت فى ردى لكل ما ذكره ، فكن على ذكر منه ، ولا تعجب من هذا فإن أبا رية قد أخذ كلام « جولد سيهر » ونفخ فيه ما شاء له هواه وجهالته بالحديث أن ينفخ حتى جعل من الحبة قبة ، ومن الكذب سرايا يظنه الظمان ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا ، وقد ظهر لك أبو رية على حقيقته دَعَى متطاوّل سليط اللسان ، وسارق بارع يسطو على أفكار الناس وآرائهم ويتبجح بها لنفسه .

زعمه أن كعب الأخبار لقن أبا هريرة الأخبار الملفقة المكذوبة :

ذكر فى ص ١٧٢ تحت عنوان « أخذه عن كعب الأخبار » أن علماء الحديث ذكروا فى باب رواية الصحابة عن التابعين ، أو رواية الأكابر عن الأصاغر : أن أبا هريرة والعبادلة ومعاوية وأنس وغيرهم رَوَوْا عن كعب الأخبار الذى أظهر الإسلام خداعا ، وطوى قلبه على يهوديته ، وأن أبا هريرة أول من انخدع به ، وقد استغل كعب سذاجته فاستحوذ عليه ليلقنه كل ما يريد أن يثبه فى الدين الإسلامى ولكى يدلل على ما قاله ذكر جملة من الروايات عن أبى هريرة مبينا أنها من الإسرائيليات التى أخذها أبو هريرة عن كعب ومقارنا بين ما يرويه أبو هريرة ، وما يقول كعب فى بضع صفحات من كتابه .

وإليك الجواب :

أما ما يتعلق بكعب وأنه كان منافقا يظهر الإسلام ويبطن اليهودية ، فقد قدمت — فى فصل سبق — الكلام عن كعب ، وإنى لم أر أحدا رماه بهذا إلا ما كان من النظام والمستشرقين وذيلهم أبى رية ، وأن علماء الجرح والتعديل لم يجرحوه على قرب عصرهم من عصره ، وعلى ما رزقوا من علم وشفوف نظر فى نقد الرجال ومعرفة الخفى من أحوالهم ، وليس من العدل تجريح الناس بغير شهود وبينه ، وأما رواية أبى هريرة وغيره كالعبادلة فليس بأمر جديد ، وقد استوفى الإمام العراقى فى شرحه على مقدمة ابن الصلاح ذكر الذين عرفوا من الصحابة بالرواية عن التابعين ، ولسنا ننكر أن فيما روى عن كعب وغيره من علماء أهل الكتاب ماهو كذب فى نفسه ، وقد حققت ذلك فيما سبق ، ولكن علماء الحديث ونقاده نقدوا كل هذا

وميزوا بين الصحيح والمعلول ، والمقبول والمردود ، وما هو موقوف على كعب من معارفه التي اكتسبها من كتب أهل الكتاب ، وما وهم فيه بعض الرواة فرفعه إلى النبي صلوات الله وسلامه عليه بحيث لم يدعوا زيادة لمستزيد ولا تعقياً لمعقب ، والذي ننكره على المؤلف أن يرمى أبا هريرة بأنه غر ساذج ، وأن كعباً استحوذ عليه حتى لقنه الكثير من الإسرائيليات واستبعاده أن يعرف أبو هريرة ما فى التوراة وهو أُمى لا يقرأ ولا يكتب ولا أدرى كيف غاب عن المؤلف أن العلم لا يتوقف على معرفة القراءة والكتابة ، مع أن الكلمة المسموعة لا تقل عن الكلمة المقروءة رسوخاً فى النفس ؟ وماذا يقول المؤلف فى بعض الأكفاء فى القديم والحديث الذين حصلوا من العلوم والمعارف ما لم يحصله غيرهم من المبصرين القارئىن الكاتبين ؟ ومن البدهى أن الكفيف لا يقرأ ولا يكتب ، ولكن يسمع من الغير .

وهاك ما استشهد به على دعواه من أحاديث والجواب عنها :

حديث « الشمس والقمر ثوران فى النار يوم القيامة » :

قال فى ص ١٧٣ : روى البزار عن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال : « إن الشمس والقمر ثوران فى النار يوم القيامة » فقال الحسن : وما ذنبهما ؟ فقال : أحدثك عن رسول الله ﷺ ونقول ما ذنبهما ؟ وهذا الكلام قد قاله كعب بنصه ، فقد روى أبو يعلى الموصلى قال كعب : « يجاء بالشمس والقمر يوم القيامة كأنهما ثوران عقيران قيثفان فى جهنم يراهما من عبدهما » وذكر مرجعه « حياة الحيوان للدميرى » .

إن حديث البزار عن أبى هريرة ثابت ، فقد ذكره الحافظ فى الفتح ^(١) ، وابن كثير فى تفسيره ^(٢) وسكتا عنه ، وناهيك بهما ناقدىن بصيرين ، وقد أخرج معناه الحافظ وأبو يعلى فى مسنده من طريق يزيد الرقاش عن أنس وسنده فيه ضعف ، وأخرجه الطيالسى مختصراً ، والذي أخرجه الإمام البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة مرزوعاً ليس فيه أنهما ثوران عقيران ولا أنهما فى النار ، ولفظه : « الشمس والقمر

مُكَوَّرَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ^(١) .

ورواية البخارى صحيحة ولا شك ، يؤيدها قول الحق تبارك وتعالى ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ ﴾ وليس فى الحديث بعد ثبوته ما يشكل من جهة متنه .

فان قال قائل : وما ذنبهما حتى يعذبان ؟ قلت : قد أجاب عن ذلك الإمام الخطابى فقال : « ليس المراد بكونهما فى النار تعذيبهما بذلك ، ولكنه تَبَكِيَتْ لمن كان يعبدهما فى الدنيا ليعلموا أن عبادتهم لهم كانت باطلة » وليس من شك فى أن جمع العابد والمعبود فى النار غاية التوبيخ والسخرية والإيلام ، وقال الإسماعيلى : « لا يلزم من جعلهما فى النار تعذيبهما فإن الله ملائكة وحجارة وغيرها لتكون لأهل النار عذابا وآلة من آلات العذاب ، وما شاء الله من ذلك فلا تكون هى معذبة » .

وإن قال قائل : وكيف يؤتى بالشمس والقمر ويكوران ويلقيان فى النار والنار تضيق بالقمر فضلا عن الشمس ، وهذا أمر يعلمه أهل الفلك وغيرهم ؟ قلنا : إن ذلك سيكون يوم القيامة ، وأحوال يوم القيامة لا تقاس على أحوال الدنيا ، فستبدل الأرض غير الأرض والسموات ، وستتغير نظام العالم الذى هو عليه اليوم ، وشواهد ذلك من القرآن أكثر من أن تحصى ، والله سبحانه الذى خلق هذه الأجرام قادر أن يكور ما يشاء تكويره منها ويخسف ما يشاء من نورها ويصغر ما هو كبير منها ، ويكبر ما هو صغير منها ، وهذا مما لا ينبغى أن يتشكك فيه موحد ، أما الملحدون واللا دينيون فالكلام معهم طريق آخر ، ورواية كعب التى ذكرها لم أعثر عليها فى كتب السنة ولا التفسير وكتاب حياة الحيوان لا يعول عليه فى ثبوت الرواية ، ولو سلمنا ثبوتها فهى لا تسعف المؤلف ولا تشهد لما قصد إليه من الطعن فى أبى هريرة ، لجواز أن يكون علم هذا من كتب أهل الكتاب ، وليس كل ما فيها باطلا ففيها الحق والباطل ، والقرآن والسنة الصحيحة هما الشاهدان على ما فيها من حق أو باطل .

(١) « كتاب بدء الخلق باب صفة الشمس والقمر » الفتح ج ٦ ص ٢٢٩ .

أو يكون علمه من أبي هريرة أو أنس ، وليس تجوز أن أبا هريرة أخذه عن كعب ثم رفعه بأولى من تجوز أن يكون كعب أخذه منه ، ولا سيما وقد جاء في القرآن ما يشهد لما رواه ، وسنة النبي ﷺ شارحة للقرآن ومبينه له .

استدلال أبي رية بحديث موضوع في الطعن في أبي هريرة :

قال في ص (١٧٤) وروى الحاكم في المستدرک ورجاله رجال الصحيح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « إن الله أذن لي أن أحدث عن ديك رجلاه في الأرض ، وعنقه مثبتة تحت العرش وهو يقول : سبحانك ما أعظم شأنك قال : فيرد عليه ما يعلم ذلك من حلف بي كاذبا » قال : وهذا الحديث من قول كعب ونصه : إن لله ديكا . . الخ .

والجواب :

أن متن هذا الحديث قد حكم عليه ابن الجوزي بالوضع وأحر به أن يكون موضوعا ، والحاكم معروف بالتساهل في التصحيح ، ومما يدل على عدم ثبوته أيضا ما قاله ابن قيم الجوزية في جواب الأسئلة الطرابلسية بعد سرده جملة من أحاديث الديك قال : وبالجمله فكل أحاديث الديك كذب إلا حديثا واحدا : « إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدِّيَكَةِ فَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنَّهَا رَأَتْ مَلَكًا » (١) .

وإذا كان الحديث مختلفا موضوعا فلا يثبت عن أبي هريرة ولا عن رسول الله ، وبذلك انهار الأساس الذي بنى عليه كلامه ، ويكون قول كعب إن ثبت من الإسرائيليات المبنوثة في كتب أهل الكتاب .

طعنة في حديث في صحيح مسلم بسبب سوء فهمه له :

قال في ص (١٧٤) وروى أبو هريرة : أن رسول الله ﷺ قال « النَّيْلُ وَسَيْحَانُ وَجَيْحَانُ وَالْفُرَاتُ مِنْ أَثْهَارِ الْجَنَّةِ » (٢) وهذا القول رواه كعب اذ قال : أربعة أنهار

(١) كشف الخفاء ومزيل الألباس ج ١ ص ٤١٤ .

(٢) قال الإمام النووي في شرحه على مسلم ج ١٧ ص ١٧٦ « اعلم أن سيحان وجيحان غير سيحون وجيحون

الجنة وصفها الله — عز وجل — فى الدنيا ، فالنيل نهر العسل فى الجنة ، والفراة نهر الخمر فى الجنة ، وسيحان نهر الماء فى الجنة ، وجيحان نهر اللبن فى الجنة .

والجواب :

إن الحديث الذى رواه أبو هريرة صحيح غاية الصحة وهو فى صحيح مسلم بلفظ : « سِيحَانُ وَجِيحَانُ وَالْفَرَاتُ وَالنَّيْلُ كُلُّهَا مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ » ، والحديث ليس على حقيقته كما ذهب إليه بعضهم ، وإنما الكلام على سبيل التشبيه ، وأن هذه الأنهار تشبه أنهار الجنة فى صفتها وعدوبتها وكثرة خيراتها ونفعها للناس ، وقيل : إن فى الكلام حذفاً ، والتقدير من أنهار أهل الجنة ففيه تبشير من النبى ﷺ أن الله سينجز له وعده وسينصره وسيظهر له دينه على الأديان حتى يبلغ مواطن هذه الأنهار الأربعة وغيرها — إذ ذكرها على سبيل التمثيل لا الحصر — وهذا ما كان فلم يمتز قرن من الزمان حتى امتد سلطان الإسلام من المحيط الأطلسى إلى بلاد الهند ، وأيا كان التأويل فالحديث مستساغ لغة وشرعا وقد كان الصحابة بذكائهم وصفاء نفوسهم وإحاطتهم بالظروف والملابسات التى قيل فيها هذا الحديث وأمثلة يدركون ما يريده النبى ﷺ — من مثل هذا الحديث الذى قد يشكل ظاهره على البعض ، ولذلك لم يؤثر عن أحد منهم — على ما كانوا عليه من حرية الرأى والصراحة فى القول — استشكال مثل هذا الحديث .

وأما ما ذكره عن كعب فقد عزاه إلى نهاية العرب وهو لا يعتمد عليه فى ثبوت الأحاديث ، وكلامه إن ثبت فهو محمول أيضا على التشبيه ، وبقليل من التأمل يتبين لنا أن ادعاء تأثر أبى هريرة فيما رواه بكعب بعيد ، ولا يعدو أن يكون تظننا وتخميننا ، فالحديثان متغايران والأقرب أن يكون كلام كعب تفسيراً للحديث أبى هريرة

= فأما سيجان وجيحان المذكوران فى هذا الحديث اللذان هما من أنهار الجنة فى بلاد الأرمن فسيجحان نهر المصبصة وسيحان نهر أذنه وهما نهران عظيمان جدا . وأما قول الأزهري فى صحيحه جيحان نهر بالشام فغلط
واتفقوا كلهم على أن جيحون بالواو نهر وراء خراسان عين بلخ واتفقوا على أنه غير جيحان وكذا سيجون غير سيجان ثم أنكر على القاضى عياض تسويته بين وسيجان وجيحان وسيحون وجيحون .

على ضوء ما فهمه من قول تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ .

استدلاله بحديث فى رفعه نكارة ووهم :

قال : وقال ابن كثير فى تفسيره : (إن حديث أبى هريرة فى يأجوج ومأجوج ونصه كما رواه أحمد عن أبى هريرة : « إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ لَيَحْفُرُونَ السَّدَّ كُلَّ يَوْمٍ حَتَّى إِذَا كَادُوا يَرَوْنَ شُعَاعَ الشَّمْسِ قَالَ الَّذِينَ عَلَيْهِمْ ارْجِعُوا فَسَتَحْرُوقُهُ غدا فَيُعَوِّدُونَ . . . الخ » وقد روى أحمد هذا الحديث عن كعب) قال ابن كثير : لعل أبا هريرة تلقاه من كعب فإنه كثيرا ما كان يجالسه ويحدثه .

والجواب :

أن الحديث ذكره ابن كثير فى تفسيره ، وذكر رواية الإمام أحمد ورواية الترمذى وأنه قال : إسناده قوى ولكن متنه فى رفعه نكارة لأن ظاهر الآية يقتضى أنهم لم يتمكنوا أنهم لم يتمكنوا من ارتقائه ولا من نعبه لاحكام بنائه وصلابته وشدته . قال ابن كثير : ولكن هذا قد روى عن كعب الأخبار ثم ذكر خبرا آخر قريبا منه فى معناه ، وليس هو هو . . . إلى أن قال : ولعل أبا هريرة تلقاه من كعب فإنه كان كثيرا ما يجالسه ويحدثه فحدث به أبو هريرة فتوهم بعض الرواة عنه أنه مرفوع فرفعه ^(١) ، ومن عجب أن المؤلف لما نقل كلام ابن كثير حذف متعمدا قوله : « فتوهم . . . » وذلك لأنها ترد عليه فيما زعم وادعى أن أبا هريرة كان يأخذ كلام كعب ويرفعه ، فانظروا كيف تكون الأمانة فى النقل ، وكيف تكون الأساليب الملتوية فى البحث .

والذى أميل إليه أن الحديث غير ثابت وأنه منكر كما قال ابن كثير ، ويرجح عدم الثبوت أن فى سنده قتاده ، وهو معروف بالتدليس فلعل البلاء فيه من المحذوف .

(١) تفسير ابن كثير ج ٥ ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .

هذا إلى مخالفته للقرآن كما أسلفنا ، وللسنة المشهورة ، ففي الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال : « وَيَلُّ لِلْعَرَبِ مِنْ نَشْرٍ قَدْ اقْتَرَبَ فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ سَدِّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ وَحُلِّقَ بِأَصْبَعِيهِ الْإِبْهَامِ وَالتِّي ثَلِيهَا » وإذا كان الحديث غير ثابت فقد انهار الأساس الذي بنى عليه مزاعمه .

طعنه في حديث في الصحيحين :

قال في ص (١٧٤) وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ » .

وهذا الكلام قد جاء في الاصحاح الأول من التوراة — العهد القديم — ونصه هناك : وخلق الله الإنسان على صورته ، على صورة الله خلقه .

وذكر في الحاشية أن من روايات هذا الحديث : وطوله — أى آدم — ستون ذراعاً ، وفي رواية على صورة الرحمن ، وقد انتقد هذا الحديث من ابن حجر في الفتح فقال : ويشكل على هذا — من الآن ^(١) الآثار للأمم السابقة كديار عاد وثمود ، فإن مساكنهم تدل على أن قاماتهم لم تكن مفرطة في الطول على حسب ما يقتضيه هذا الترتيب الذى ذكره أبو هريرة .

والجواب :

أن الحديث مروي في الصحيحين وغيرهما من كتب السنة المعتمدة ، ولا يضير أبا هريرة أن يكون ما رواه من الحديث موافقا لما في التوراة ، فالكل من عند الله ووحيه ، والقرآن والسنة الصحيحة هما المهيمنان والشاهدان على الكتب السابقة ، فما جاء في القرآن مصدقا لما في التوراة والإنجيل فهو حق ولم يدخله تحريف ولا تبديل قال الله تعالى في سورة المائدة — بعد ما ذكر التوراة والإنجيل وتصديق الإنجيل لما في التوراة — : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ

(١) الذى في الفتح « ويشكل على هذا ما يوجد الآن من آثار . . . » ولكن المؤلف يخطف في نقله من

غير تثبت كما يخطف في تفكيره من غير وعى .

وَمُهَيِّمَنَا عَلَيْهِ فَأَخْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ﴿١﴾ فالحديث صحيح من جهة سنده ومن جهة متنه ومعناه ، سواء أكان الضمير في صورته راجعا لآدم أو راجعا لله — عز وجل — كما في الرواية الأخرى : « خلق الله آدم على صورة الرحمن » فان كان الضمير لآدم — وهو الراجح الذي ينبغي أن يصار إليه على مقتضى القواعد العربية — فالأمر ظاهر ، ويكون المعنى إن الله أوجده على هذه الهيئة التي خلقه عليها لم ينتقل في النشأة أحوالا ولا تردد في الأرحام أطوارا كذريته بل خلقه رجلا كاملا سويا من أول ما نفخ فيه الروح ، وفي هذا أبلغ الرد على الطبيعيين والماديين ، وإن قلنا إن الضمير يعود على البارئ جل وعلا فالكلام في هذا معروف مشهور ، فمذهب السلف الإيمان به كما ورد ، وإمراره من غير تمثيل ولا تشبيه ولا تكيف مع تفويض علم معرفة الحقيقة إلى الله ، ومذهب الخلف تأويله بما يتفق هو واللغة والشرع والعقل ، والتأويل في مثل هذا سهل وقريب : أى على صفته من الحياة والعلم والسمع والبصر ونحوها .

وما استشكله الحافظ ونقله أبو رية ليشكك القارئ في الحديث فلا إشكال فيه والحمد لله ، فعمر الدنيا لا يقدر ببضع آلاف السنين ولا بعشرات الآلاف وإنما يقدر بملايين السنين ، وإلى هذا ذهب الباحثون في علوم طبقات الأرض والأجناس والحيوان والطيور ، فليس ببعيد أن يتناقض خلق ذرية آدم في هذه الآباد الطويلة حتى وصل إلى ما نحن عليه الآن ، وإذا كان الحافظ قد استشكل ذلك في عصره فلا محل اليوم للاستشكال بعد تقدم العلوم والمعارف ، ويظهر لى أن الحافظ كان متأثرا في مقالاته هذه بما يزعمه أهل الكتاب عن عمر الدنيا وأنه سبعة آلاف سنة وهو باطل ولا شك ، وقد تبين له فيما بعد أن لا استشكال وأن عمر الدنيا أكثر من ذلك فقال في أثناء ذكر ما يستنبط من الحديث : « وفيه أن المدة التي بين آدم والبعثة المحمدية فوق ما نقل عن الإخباريين من أهل الكتاب وغيرهم بكثير » (٢) .

(١) المائدة — الآية ٤٨ .

(٢) فتح الباري ج ١١ ص ٦ .

على أنه يجوز أن يكون الحديث سبق لبيان فرط طوله من غير خصوص كونه ستين زراعا فيكون المراد به التكثير ، ولعل مما يقوى هذا الفهم ما رواه ابن أبي حاتم بإسناد حسن عن أبي بن كعب مرفوعا : « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ رَجُلًا طَوَالًا كَثِيرَ شَعْرِ الرَّأْسِ كَأَنَّهُ لَحْلَةٌ سَحُوقٌ » ومن بعد ذلك كله فما هى الصلة التى بين موافقه ما رواه أبو هريرة عن النبى لما فى التوراة وبين ما زعمه من أخذ أبي هريرة عن كعب الأحبار ، وكعب لا صلة له بهذه القصة البتة ؟ ! ! .

افتراؤه على مالك فى إنكاره بعض الأحاديث الصحيحة :

ولما كان جل هم المؤلف التشكيك فى الأحاديث ولاسيما ما رواه أبو هريرة فقد قال فى حاشية ص (١٧٥) بعد استشكال الحافظ للحديث : وأنكر مالك هذا الحديث وحديث « ان الله يكشف عن ساقه يوم القيامة وإنه — أى الله سبحانه — يُدْخِلُ فى النار يده حتى يَدْخُلَ من أراد » إنكارا شديدا وحديث « كشف الساق » من رواية أبي هريرة فى الصحيحين — عند البخارى — « فَيَكْشِفُ رِجْلًا عَنْ سَاقِهِ فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ وَيَقْبِى مِنْ كَانَ يَسْجُدُ فى الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمْعَةً فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ فَيَعُوذُ ظَهْرُهُ طَبَقًا » .

وانى لأقول للمؤلف وأشباهه :

إن المتكلم فى هذه المباحث الشائكة والأحاديث المشتبهة يجب عليه — إن كان باحثا حقا — أن يدلنا على مصدره ، ولا ندرى فى أى كتاب أنكر مالك هذا ، والذى يظهر لى من تتبع كلام المؤلف أنه إذا لم يجد لافتراءاته سنداً يلقى الكلام جزافا ويرسله على عَوَاهِيهِ ، وهذه الأحاديث التى أشار إليها من المتشابهات ، وقد شاء الله سبحانه أن يأتى بالمتشابه فى قرآنه وأن يأتى به نبيه فى أحاديثه ، ليكون فتنه لأبى رية وأمثاله الذين لم تشرق قلوبهم بنور الإيمان ، ولم ترق عقولهم إلى الإيمان بالمغيبات : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ ومذهب السلف فيها معروف ، ولو أنه كذب على غير مالك لجاز هذا عند بعض الناس أما مالك فمقالته فى المتشابهة معروفة مشهورة ، فقد قال لمن سألته عن الاستواء : « الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة ، أخرجوه

عنى فإنه رجل سوء .

ولم يكذب المؤلف على مالك وحده ، بل كذب على أبى هريرة أيضا وعلى صاحبى الصحيحين ، فقد روى البخارى الحديث الذى فيه الساق عن أبى سعيد الخدرى ^(١) ورواه الإمام مسلم عن أبى سعيد الخدرى أيضا ^(٢) وأما حديث أبى هريرة فى الصحيحين فهو فى معنى حديث أبى سعيد ، ولكن ليس فيه مسألة الساق .

طعنه فى حديث صفة النبى صلى الله عليه وسلم :

وقال فى ص (١٧٥) : ولما ذكر كعب صفة النبى فى التوراة قال أبو هريرة فى صفته ﷺ : « لَمْ يَكُنْ فَاحِشًا وَلَا مُتَفَحِّشًا وَلَا صَحَّابًا فِي الْأَسْوَاقِ » وهذا نص كلام كعب . . .

وبحسبى فى الرد ما قدمته فيما سبق ، حينما زعم أن صفة النبى فى التوراة خرافة وضعها كعب ، وأن عبد الله بن عمرو بن العاص أخذها عنه .

وأزيد هنا فأقول : كونه ﷺ لم يكن فاحشا ولا متفحشا . . . مما لا يختلف فيه اثنان ويقر به الأعداء والأصدقاء ، كون أبى هريرة أو غيره روى هذه الصفات لا يتوقف بحال من الأحوال على كون كعب ذكر أن هذه صفاته فى التوراة ، لأن هذه الأخلاق المحمدية كانت معلومة لهم بالمشاهدة والملاحظة .

تحقيق الحق فى حديث : « خلق الله التربة يوم السبت » :

قال فى ص (١٧٥) أيضا : وروى مسلم عن أبى هريرة قال : « أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال : « خَلَقَ اللَّهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ ، وَخَلَقَ الثَّوْرَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ ، وَبَثَّ فِيهَا الدُّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَخَلَقَ آدَمَ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي آخِرِ الْخَلْقِ مِنْ آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ »

(١) كتاب التوحيد باب « وجوه يؤمذ ناضرة ، إلى ربها ناضرة » .

(٢) مسلم شرح النووى ج ٢ ص ٢٥ وما بعدها .

وقد روى هذا الحديث كذلك أحمد والنسائي عن أبي هريرة ، وقد قال البخارى وابن كثير وغيرهما : إن أبا هريرة قد تلقى هذا الحديث عن كعب الأحبار ، لأنه يخالف نص القرآن فى أنه خلق السموات والأرض فى ستة أيام قال : ومن العجيب أن أبا هريرة قد صرح فى هذا الحديث بسماعه من النبى ﷺ — وأنه قد أخذ بيده حين حدثه به . قال :

وإنى لأتحدى الذين يزعمون فى بلادنا أنهم على شىء من علم الحديث وجميع من هم على شاكلتهم فى غير بلادنا أن يحلوا لنا هذا المشكل ، وأن يخرجوا بعلمهم الواسع شيخهم من الهوة التى سقط فيها ثم تهكم بأبى هريرة ما شاء له أدبه أن يتهكم ! .

وللجواب عن ذلك أقول :

هذا الحديث قد تنبه إليه المحدثون من قديم الزمان ، وأعلوه وتكلموا فيه فمنهم من قال : إنه غير ثابت لأن اسماعيل بن أمية إنما أخذه عن إبراهيم بن أبى يحيى وإبراهيم لا يحتج به ، فقد سئل عنه على بن المدينى شيخ البخارى فقال : « وما أرى إسماعيل بن أمية أخذ هذا إلا من إبراهيم ابن أبى يحيى » وإبراهيم بن أبى يحيى هذا قال فيه الإمام أحمد « كان قدريا معتزليا جهما كل بلاء فيه ترك الناس حديثه وكان يضع » وقال ابن معين : « كذاب رافضى » فمثل هذا السند لا يثبت متن الحديث ولا المشابكة المسلسل بها بسبب وجود إبراهيم فى السند صراحة أو تدليسا ^(١) وإذا كان الحديث مختلفا مكذوبا على النبى وعلى أبى هريرة ومن جاء بعده من الثقات فلا يصح أن يرتب عليه باحث حكما هو فرع عن ثبوته .

ومنهم من أنكر رفع الحديث إلى النبى ﷺ — وأن أبا هريرة إنما أخذه من كعب الأحبار ، وأن بعض الرواة وهم فى رفعه والأصح وقفه على كعب ، وإلى هذا ذهب إمام الأئمة البخارى فى تاريخه فقال « رواه بعضهم عن أبى هريرة رضى الله عنه عن كعب الأحبار وهو الأصح » ووافقه على هذا العلامة ابن كثير قال :

(١) الأسماء والصفات ص ٣٨٤ .

« فكأن هذا الحديث مما تلقاه أبو هريرة عن كعب عن صحفه فوهم بعض الرواة فجعله مرفوعاً إلى النبي — ﷺ — بقوله : أخذ رسول الله ﷺ بيدي ^(١) » ومهما يكن من شيء فأبو هريرة برىء مما غمزه به أبو رية ولمزه واتهمه من رفع الحديث إلى رسول الله ﷺ والكذب عليه حتى صار يتهمكم بأبى هريرة ما شاء له هواه أن يتهمكم ويزيد فى ذلك ويعيد ، لأنه إن كان الأمر كما قال ابن المدنى ومن تابعه فيكون أبو هريرة برىء كل البراءة من تبعة هذا الحديث ، ويكون كل ما نسب إلى أبى هريرة فى الحديث من لفظه ومن سماعه ، وقوله : « أخذ رسول الله ﷺ بيدي » غير ثابت ، ولا يعدو أن يكون مجرد افتراء قصد به الواضع التلبيس والتمويه وإظهار الباطل المزور فى صورة الحق الثابت المؤكد ، وإن كان الأمر كما قال البخارى وابن كثير فيكون أبو هريرة برىء من تبعة رفعه ، وأنه لم يقل : « سمعت رسول الله . . . ولا أخذ بيدي . . . » الخ وإنما الواهم توهم الرفع فرفعه وأكد به هذا ، ولعلك أيها القارىء المثبت تبتسم وتطيل الابتسام كما ابتسمت أنا وأطلت الابتسام من تحدى أبى رية الصارخ لعلماء الحديث فى مصر بل والعالم الإسلامى قاطبة — أن ينتشلوا شيخهم أبا هريرة من الهوة التى سقط فيها فقد ظهر لك وجه الحق ، وأنه لا هوة ولا سقوط ، وأنه بنى مزاعمه على شفا جرف هارٍ فانهار به فى نار جهنم وبئس المصير .

وإن من يقرأ كلام أبى رية ليخيل إليه أنه فى زهوه قد غزا الأجواء وفتح أبواب السماء ، وهذا يدل على الجهل الممزوج بالغرور المتطاوّل ، وليس أضر على الباحث من هاتين الصفتين : الجهل والغرور .

طعنه فى حديث فى صحيح البخارى :

فى ص (١٧٦) قال : وروى البخارى عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال ^(٢) : « من عادى لى ولياً فقد آذنته بالحرب وما تقرب إلى عبدي بشيء أحبَّ

(١) البداية والنهاية ج ١ ص ١٧ ، ١٨ تفسير ابن كثير ٣ / ٤٨٨ ، ٧ / ٣٢٦ .

(٢) لقد أخطأ المؤلف فى جعله من كلام النبى ولو كان متمسكاً فى الفن لقال كما فى صحيح البخارى

إِلَى مِمَّا افترضته عليه، وما زال عبدي يتقرب إليَّ بالتَّوَّافِلِ حَتَّى أَحْبَبْتُهُ ، فَكُنْتُ سَمِعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا ، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ » قال : ومن له حاسة في شم الحديث يجد في هذا الحديث رائحة إسرائيلية ، ثم أتى في الحاشية فيقول : تفرد البخاري باخراج هذا الحديث دون مسلم وسائر أصحاب النبي (كذا) ومسند أحمد ، وقد طعن الأئمة في هذا الحديث ، وبعد ذكر ما اعتبره طعنا قال : ويبدو لي أن أستاذ أبي هريرة في هذا الحديث هو وهب بن منبه فقد وقع في الحلية من ترجمة هذا الكاهن (وهب) : وإِنِّي لأجد في التوراة أن الله — تعالى — يقول : « مَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ فَقَطْ تَرَدَّدِي عَنْ قَبْضِ رُوحِ الْمُؤْمِنِ » .

والجواب :

أن هذا الحديث خرجه البخاري في صحيحه^(١) فهو صحيح ، ولا يخل بصحته أن كان بعض رجاله قد انتقدوا وهو خالد بن مخلد شيخ البخاري وشريك بن عبد الله ، لأن الإنسان أعرف بشيئوخه من غيره ، وإذا تعارض قول البخاري في رجل وقول غيره فالقول ما قاله البخاري فقد كان نسيج وحده في معرفة علل الحديث وتاريخ الرجال حتى لقد قبله الإمام مسلم بين عينيه لما كشف له عن علة خفية في حديث ولقبه بأستاذ الأستاذين فلو كان في رواية الحديث ما يخل بالصحة لما أخرجه البخاري ، والحديث وإن كان لم يخرجته مسلم في صحيحه ولا أحمد في مسنده قد خرجه غيرهما من أئمة الحديث ، فقد خرَّجَه البيهقي في الزهد وأبو يعلى والبزار والطبراني ، بل خرجه الإمام أحمد في كتاب الزهد ؟ ولم ينفرد بالحديث أبو هريرة ، فقد رواه فيره من الصحابة منهم عائشة وعلي وأبو أمامة وابن عباس وأنس وحذيفة

« ان الله تعالى قال من عادى » الخ لأنه من الأحاديث القدسية ولو كان ينقل عن تعقل لأدرك أن الكلام لا يصح أن ينسب إلى النبي لأن المعاني التي فيه لا يصح أن تسند إلا إلى الله تعالى .

(١) كتاب الرقاق باب التواضع ، أنظر فتح الباري ج ١١ ص ٢٨٦ .

ومعاذ بن جبل ولم يتفرد به رواته فقد روى من طرق أخرى كثيرة وإن كانت لا تخلو من ضعف ولكنها يقوى بعضها بعضا ، وقد صدع بهذا الحافظ الحجة الثبت ابن حجر وهو كما وصفه المؤلف أمير المؤمنين فى الحديث قال الحافظ فى الفتح ^(١) « وإطلاق أنه أى هذا الحديث لم يرد إلا بهذا الإسناد مردود . . . إلى أن قال : ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أن له أصلا » ثم شرع يسرد هذه الطرق ومن خرجها من اصحاب الكتب ، ومن رويت عنه من الصحابة ، وهكذا يتبين لنا أن الحديث لا مطعن يعتد به فى سنده .

وأما من ناحية المعنى فلا شىء فيه إلا ما كان من قوله : « وما ترددت الخ » وفى القرآن المتواتر والسنة الصحيحة من أمثال هذا الحديث شىء غير قليل ، فلو رددنا هذا بسبب أنه مشكل لرددنا الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية .

وللعلماء فى هذا وأمثاله رأيان :

- ١ — رأى السلف وهو الإيمان به كما ورد مع عدم التمثيل والتكليف وتنزيه الله عن ظاهره المعروف لنا ، وتفويض علم معرفة حقيقته إلى الله عز وجل .
- ٢ — رأى الخلف وهم المؤولة وقد حملوا الكلام على المجاز وذلك بتمثيل حب الله أوليائه المؤمنين وكراهية إيذائهم وإساءتهم بهذه الصورة المعبرة المفهومة عند البشر ، وبعضهم حمل التردد من الملائكة لا من الله ، لكنهم لما كانوا رسل الله فنسب ما هو إليهم إلى الله لأنه هو الذى أرسلهم ، وقد بسط الكلام على هذا الحافظ فى الفتح فليرجع إليه من يشاء الاستزادة .

زمن خيانة المؤلف فى النقل أنه ذكر كلام الخطابى فاقصر على الاستشكال ولم يذكر ما أجاب به ، وتلك شنشنة نعرفها من أخزم ، وإليك كلام الخطابى بتمامه لتعجب من صنيع أبى رية ، قال الخطابى : « التردد فى حق الله غير جائز والبداء عليه فى الأمور غير سائغ ، ولكن له تأويلين : أحدهما أن الإنسان قد ذر يشرف على الهلاك فى أيام عمره من داء يصيبه وفاقه تنزل به فيدعو الله فيشفيه منها ويدفع عنه

(١) ج ١١ ص ٢٨٦ .

مكروها ، فيكون ذلك من فعله كتردد من يريد أمرا ثم يبدو له فيه فيتركه ويعرض عنه ، ولا بد له من لقائه إذا بلغ الكتاب أجله لأن الله قد كتب الفناء على خلقه واستأثر بالبقاء لنفسه ، والثاني أن يكون معناه : ما رددت رسلى فى شىء أنا فاعله كترديدى إياهم فى نفس المؤمن الخ ما قال .

ثم ما الذى حمل المؤلف على هذا الحكم الجائر على الحديث : ألأن وهبا ذكر أن فى كتب الأنبياء مثل هذا ؟ ولم لا يكون هذا مما ذكره عن موسى ربهما ومحمد — عليهما الصلاة والسلام — ثم ما رأيك يا صاحب الأنف البوليسية أن معظم الحديث لا يتفق هو وما عرف عن بنى إسرائيل من الشكاسة والصلابة وسوء الطباع حتى وصفتهم التوراة بأنهم شعب صلب الرقبة ، وإيغالهم فى حب المادة والبعد عن الروحانيات ، وإنا لنحمد الله — سبحانه — أنه لم يرزقنا حاسة شم كحاستك ، ولا أنفا كأنفك الصهيونى البارع !

زعمه فى حديث فى صحيح مسلم أنه من الإسرائيليات :

وبعد أن صب المؤلف على أبى هريرة ذُئوبًا من سفاهه ورميه بالسذاجة والغفلة فى ص (١٧٧) قال : « وإليك مثلا من ذلك نختم به ما نقله من الأحاديث التى رواها أبو هريرة عن النبى وهى فى الحقيقة من الإسرائيليات حتى لا يطول بنا القول » .

روى الإمام أحمد عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ — قال : « إِنْ فى الْجَنَّةِ لَشَجَرَةٌ يَسِيرُ الرَّاکِبُ فى ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ ، اِقْرَأُوا إِنْ شِئْتُمْ وَظِلٌّ مَمْدُودٌ » .

ثم ذكر أن أبا هريرة لم يكذب يروى هذا الحديث حتى أسرع كعب فصدق كلامه وذكر من أوصافها ما ذكر .

والجواب :

أن هذا الحديث لم يروه الإمام أحمد فحسب بل رواه الإمامان الجليلان البخارى ومسلم فى صحيحيهما ، ولو أن الرواية كانت عن أبى هريرة وحده لجاز أن ينخدع بعض الناس بهذا القول ، ولكن الحديث روى عن غير أبى هريرة من الصحابة الذين لا يعتبرون عند المؤلف ذوى سذاجة وغفلة كما زعم ذلك بالنسبة

لأبى هريرة ، فقد رواه البخارى عن أبى هريرة وأنس ^(١) وعن سهل بن سعد وأبى سعيد الخدرى ^(٢) ورواه الإمام مسلم عن أبى هريرة وسهل بن سعد وأبى سعيد الخدرى ^(٣) فما رأيك يا باحث العصر فى الثلاثة الآخرين من الصحابة ؟ هل استغفلهم كعب كما استغفل أبى هريرة — على ما زعمت — ؟ ومن يصدق أن صحابة رسول الله الذين كانوا خير أمة أخرجت للناس ، وضرب الله لهم الأمثال فى التوارة والإنجيل كانوا إلى هذا الحد من السذاجة والغفلة ؟ بعض الحياء يابوق المبشرين وصدقت الحكمة النبوية : « إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا تَشَاءُ » .

ومن خيانه المؤلف أن يجعل مرجعه تفسير ابن كثير مما يوهم القارىء أن ابن كثير يوهن الحديث كما هو ديدنه فى العرو إلى ابن قتيبة ، وقد رجعت إلى تفسير ابن كثير ^(١) فوجدته بسط روايات الحديث بمالا مزيد عليه ثم قال ما نصه : « فهذا الحديث ثابت عن رسول الله — ﷺ — بل متواتر مقطوع بصحته عند أئمة الحديث لتعدد طرقه وقوة أسانيده وثقة رجاله » .

فقلت : يا عجا لأمر هذا المؤلف !!! وصدق الله ﴿ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾ .

رميه أبى هريرة بضعف الذاكرة واختلاق الأحاديث :

فى ص (١٧٧) قال : تحت عنوان « ضعف ذاكرته » كان أبو هريرة يذكر عن نفسه أنه كان كثير النسيان ، لا تكاد ذاكرته تمسك شيئا مما يسمعه ثم زعم أن النبى دعا له فأصبح لا ينسى شيئا يصل إلى أذنه ، وقد ذكر ذلك لكى يسوغ كثرة أحاديثه ويثبت فى أذهان السامعين صحة ما يرويه .

وروى مسلم عن الأعرج قال : سمعت أبى هريرة يقول : « إنكم تزعمون أن

(١) كتاب بدء الخلق باب صفة الجنة والنار — فتح البارى ج ٦ ص ٢٥١ .

(٢) كتاب الرقاق باب صفة الجنة والنار — فتح البارى ج ١١ ص ٣٥٥ .

(٣) صحيح مسلم شرح النووى ج ١٧ ص ١٦٧ — ١٦٨ .

(٤) ج ٨ ص ١٨٧ — ١٨٨ .

أبو هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ والله الموعود ، كنتُ رجلاً مسكيناً أخدم رسول الله ﷺ على ملء بطنى وكان المهاجرون يشغلهم الصَّفْقُ بالأسواق وكانت الأنصار يشغلهم القِيَامُ على أموالهم فقال رسول الله : من ييسط ثوبه فلن ينسى شيئاً سمعه منى ، فبسطت ثوبى حتى قضى حديثه ثم ضممنه إلى ، فما نسيت شيئاً سمعته منه « قال مسلم : إن مالكا انتهى حديثه عند انقضاء قول أبى هريرة ولم يذكر فى حديثه الرواية عن النبى : من ييسط ثوبه . . . ولا ريب أن رواية مالك هى الصحيحة لأن الكلام بعد ذلك مفكك والأوصال ولاصلة بينه وبين الذى قبله .

متابعة المؤلف للمستشرقين فى كل ما زعم :

وإليك جوابنا عن هذه المزاعم الباطلة :

١ — إن هذا ليس من بنات أفكاره وإنما هو كلام « جولد سيهر » المستشرق اليهودى عدو الإسلام والمسلمين ، أبو رية لم يكن إلا بوقاً يردد كلام هذا اليهودى ، وإن كان — والحق يقال — أعف من المؤلف ، وإليك ما قاله جولد سيهر اترى أن المؤلف تابعه حذو النعل بالنعل قال : وقد اختلق الناس قصة تبرر اعتقادهم بعصمة ذاكرته عن الوقوع فى الخطأ فقالوا : إن النبى لفه بيده فى بردة بسطت بينهما أثناء حديثهما ، وبذلك ضمن أبو هريرة لنفسه ذاكرة تحفظ كل ما سمع .. الخ ما قال (١)

وقصة بسط الرداء مروية فى الصحيحين وغيرهما من كتب السنة المعتمدة (٢) وليس فى العقل ولا النقل ما يخالفها ، بل جاء الواقع مؤيداً لهذا حتى شهد له بقوة الحفظ الصحابة ومن جاء بعدهم من أهل العلم وعدوا هذا من المعجزات النبوية الظاهرة ، ومن خصائص أبى هريرة أخرج البخارى فى التاريخ والبيهقى فى المدخل من حديث محمد بن عمار بن حزم أنه قعد فى مجلس فيه مشيخة من الصحابة بضعة عشر رجلاً ، فجعل أبو هريرة يحدثهم عن رسول الله ﷺ بالحديث فلا يعرفه

(١) انظر دائرة المعارف الإسلامية ص ٤٠٨ المجلد الأول .

(٢) فتح البارى ج ١ ص ٧٣ — ١٧٤ ومسلم بشرح النووى ج ١٦ ص ٥٢ ، ٥٣ .

بعضهم فيراجعون فيه حتى يعرفوه ، ثم يحدثهم بالحديث كذلك حتى فعل مرارا فعملت يومئذ أن أبا هريرة أحفظ الناس » وأخرج أحمد والترمذى عن ابن عمر أنه قال لأبى هريرة « إن كنت لألزمنا لرسول الله ﷺ وأعرفنا بحديثه » قال الترمذى : حسن ، وقصته مع مروان وكتابه مشهورة ^(١) وقال الشافعى — وهو إمام فى المعقول والمنقول — : « أبو هريرة أحفظ من روى الحديث فى عصره » فهل من البحث الصحيح والمنطق السليم أن دع كلام هؤلاء الأئمة ونأخذ بكلام المستشرقين ومتابعيهم ؟ .

٢ — محاولة المؤلف التشكيك فى قصة بسط الثوب والرداء بأن الإمام مسلما قال : إن مالكا انتهى حديثه عند قول أبى هريرة الموقوف عليه ولم يذكر قصة البسط ، وزعمه أن رواية مالك هى الصحيحة لأن الكلام بعد ذلك مفكك الأوصال ولا صلة بينه وبين الذى قبله .. محاولة فاشلة تنم عن جهل عميق بمقصد مسلم وطريقة المحدثين ، وعن بغض دفين لأبى هريرة حملة على أن يحرف الكلم عن مواضعه ، والذى فى صحيح مسلم أن الزهري راوى الحديث عن ابن المسيب عن أبى هريرة قد روى عنه الحديث ثلاثة : مالك وسفيان بن عيينة ومعمر ، أما مالك فقد اقتصر على كلام أبى هريرة وهو دفاعه عن نفسه وبيان الأسباب التى هیأت الاكثار ، وأما سفيان ومعمر فقد ذكرا قصة الثوب ومقالة النبى ﷺ فالقصة وردت عن الزهوى من طريق ابن عيينة ومعمر وناهيك بهما إمامين جليلين ، وكذلك وافق سفيان بن عيينة ومعمر فى ذكر القصة إبراهيم بن سعد وحديثه عند البخارى ^(٢) .

وأما كون قصة الثوب مقتضبة عما قبلها فشىء لا وجود له إلا فى وهم قائله لأنها وثيقة الصلة بما قبلها ، ذلك أن أبا هريرة بعد أن بين أن تفرغه من الشواغل الدنيوية وملازمته لرسول الله ﷺ من الأسباب الحاملة له على الإكثار ، ناسب أن يذكر سببا آخر وهو عدم نسيانه حديث رسول الله ﷺ ببركة دعائه له ، على أن قصة بسط الثوب قد وردت مستقلة فى صحيح البخارى من طرق عدة صحيحة عن أبى هريرة واعتبرها الأئمة من فضائل أبى هريرة ومن المعجزات النبوية قال الحافظ فى الفتح : « وفى هذين الحديثين — حديث يقولون أكثر أبو هريرة ... وحديث بسط

(١) الإصابة فى تاريخ الصحابة ترجمة أبى هريرة .

(٢) كتاب المزارعة باب ما جاء فى الغرس .

الثوب ... — فضيلة ظاهرة لأبي هريرة ومعجزة واضحة من علامات النبوة ، لأن النسيان من لوازم الإنسان وقد اعترف أبو هريرة بأنه كان يكثر النسيان ثم تخلف عنه ببركة النبي ﷺ « وهكذا يتبين لنا أن المؤلف قد أخطأ فهم عبارة مسلم وأنه طعن في غير مطعن .

تصيده وتحريفه بعض المرويات كي يثبت نسيان أبي هريرة :

ولأجل أن يبرر المؤلف تجنيه على أبي هريرة وأنه اختلق قصة بسط الثوبي صار يتصيد بعض روايات زعم أنها تخالف حديث عدم النسيان فقال في ص ١٧٨ متهمًا :

على أن هذه الذاكرة القوية التي اختص بها أبو هريرة من دون الصحابة جميعا بل من دون ماذر الله من الطباع الإنسانية قد خانت في مواضع كثيرة ، وأن ثوبه الذي بسطه قد تمزق فتناثر ما كان قد ضمه بين أطرافه زليلك أمثلة من ذلك ، ثم ذكر :

حديث الشيخين عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ قال : « لَا عُدْوَى وَلَا طِيرَةَ وَلَا هَامَّةً » وأن أبا هريرة حدث به ثم نسيه ، وقصة ذي الدين في السهو في الصلاة ، وشك أبي هريرة في تعيين الصلاة أهى الظهر أم العصر وذكر أن أبا هريرة لما روى أن رسول الله ﷺ قال : « لَأَنْ يَمْتَلِيَءَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا وَدَمًا خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَمْتَلِيَءَ شِعْرًا » قالت عائشة : لم يحفظ إنما قال ... مِنْ أَنْ يَمْتَلِيَءَ شِعْرًا هُجِثَ بِهِ « وهكذا تتمخض المواضع الكثيرة التي زعم أنه نسي فيها عن ثلاثة أحاديث وسترى بعد الإجابة عنها أنه لن يسلم له إلا واحد أو اثنان .

١ — إن الروايات في قصة الثوب اختلفت ، ففي بعضها تقييد عدم النسيان بما سمعه من النبي ﷺ — بعد هذه المقالة ، ففي صحيح مسلم « فما نسيت بعد ذلك اليوم شيئًا حدثني به » وفي صحيح البخاري « فما نسيت شيئًا بعد » وفي بعض الروايات أن عدم النسيان إنما كان مقيدًا بالمقالة التي سمعها من النبي ﷺ في هذه القصة ، ففي رواية شعيب « فما نسيت من مقالته تلك من شيء » وعلى هذا فإن كان المراد الثاني فلا ينافي أن ينسى قبل هذه المقالة وبعدها بعض الأحاديث ، وإن كان المراد الأول — وهو الراجح — فلا ينافي نسيان بعض الأحاديث قبل هذه القصة .

رد مزاعمه في حديث « لا عدوى ... » :

٢ — وأما حديث « لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةٌ ... » فقد رواه البخارى في صحيحه عن أبى هريرة^(١) وعن ابن عمر^(٢) وعن أنس بن مالك ، وثبت أيضا عن عائشة عند الطبرى وعن سعد بن أبى وقاص ورواه مسلم عن أبى هريرة وعن السائب بن يزيد وعن جابر وعن أنس وعن ابن عمر^(٣) فالحديث لم ينفرد به أبو هريرة ، بل وافقه عليه بضعة من الصحابة ، فاحتمال أن أبا هريرة اختلقه أو غلط فيه — غمز المؤلف ولمز — احتمال بعيد جدا إن لم يكن مستحيلا ، فلم يبق إلا أن يكون رجوعه إما لنسيان أو لغرض آخر صحيح وعلى تسليم النسيان فيكون من الأحاديث التى سمعها قبل هذه المقالة ، وهذا لا ينافى أنه ما نسى شيئا بعد ذلك ، وبذلك يظهر أن لا منافاة بين نسيان هذا الحديث وقصة بسط الثوب ، ثم إن هذا النسيان لحديث واحد — على فرض تسليمه — إنما يعود على أبى هريرة بالتكريم والإكبار لحفظه وقد قيل فى الحكم الشعرية :

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُحْصَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا كَفَى الْمَرْءَ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِيْهُ

وإنما لنلمس هذا الإكبار لحفظ أبى هريرة فى قول أبى سلمة ، قال أبو سلمة « فما رأيته نسى حديثا غيره » بل جاء فى بعض الروايات تردد أبى سلمة بين نسيان أبى هريرة أو نسخ أحد الحديثين للآخر^(٤) على أن تسليمنا نسيان أبى هريرة إنما هو على سبيل الاحتمال ، ومن الجائز جدا أن يكون رجوعه عنه أو السكوت عليه وعدم التحديث به لغرض آخر شريف ككونه منسوخا مثلا ، وإليك ما قاله الحافظ الكبير ابن حجر لترى الفرق بين العلماء المتهبتين والأدعياء المغرورين قال — تعليقا على قول أبى سلمة فما رأيته نسى حديثا غيره — « فى رواية يونس قال أبو سلمة : ولعمري لقد كان يحدثنا به فما أدرى أنسى أبو هريرة أم نسخ أحد القولين الآخر ، وهذا الذى قاله أبو سلمة ظاهر فى أنه كان يعتقد أن بين الحديثين تمام التعارض وقد

(١) كتاب الطب باب لاهامة .

(٢) كتاب الطب باب لا عدوى .

(٣) مسلم بشرح النووى ج ١٤ ص ٢١٣ — ٢١٨ .

(٤) انظر صحيح البخارى كتاب الطب باب لا عدوى .

تقدم وجه الجمع بينهما فى أنه كان يعتقد أن بين الحديثين تمام التعارض وقد تقدم وجه الجمع بينهما فى باب الجذام^(١) ... قال ابن التين : لعل أبا هريرة كان يسمع هذا الحديث قبل أن يسمع من النبى ﷺ حديث « من بسط رداءه ثم ضمه إليه لم ينس شيئا سمعه من مقالتي » وقد قيل فى الحديث المذكور : إن المراد أنه لا ينسى تلك المقالة التى قالها ذلك اليوم ، لا أنه ينتقى عنه النسيان أصلا ، وقيل كان الحديث الثانى ناسخا للأول فسكت عن المنسوخ وقال القرطبى فى المفهم : ويحتمل أنهما لما كانا خبرين متغايرين عن حكمين مختلفين لا ملازمة بينهما جاز عنده أن يحدث بأحدهما ويسكت عن الآخر حسبما تدعو إليه الحاجة ويحتمل أنه خاف اعتقاد جاهل يظنهما متناقضين فسكت عن أحدهما وكان إذا أمن ذلك حدث بهما جميعا^(٢) » وهكذا ترى أن النسيان ليس بمتيقن بل هو احتمال ، وعى فرض تسليمه فلا تعارض بينه وبين حديث البسط ، فهل بعد هذا يستحق أبو هريرة من هذا الطاعن السليط كل هذا التهكم والتشريب ؟ .

رد زعمه فى حديث السهو فى الصلاة :

وأما حديث السهو فى الصلاة فقد اعتمد فيه المؤلف على ما ذكره الحافظ فى الفتح ، وقد استظهر الحافظ أن الشك من الرواة ثم جوز أن يكون من أبى هريرة لأجل رواية النسائي ، وأنه مرة كان يجزم بتعيين الصلاة ومرة كان يشك ، وإليك ما ذكر الحافظ فى الفتح^(٣) ل ترى المؤلف يأخذ ما يشاء ويدع ما يساء على حسب هواه قال : « والظاهر أن الاختلاف فيه من الرواة ، وأبعد من قال : يحمل على أن القصة وقعت مرتين ، بل روى النسائي عن طريق ابن عول عن ابن سيرين أن الشك

(١) فتح البارى ج ١٠ ص ١٩٩ .

(٢) حديث « لا عدوى » وحديث « فر من المجزوم » وما شابهه كحديث « لا يورد ممرض على مصح » وقد وفق العلماء بين الأحاديث النافية للعدوى والأحاديث المثبتة لها بمسالك عدة أحسنها أن المراد بنفى العدوى أن شيئا لا يعدى بذلته وطبعه نفيا لما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من أن الأمراض تعدى بطبعها من غير اضافة الى الله فأبطل النبى اعتقادهم وأكل مع المجزوم ليين لهم أن الله هو الذى يمرض ويشفى وحمل احاديث النهى عن الدنو من الجزوم ونحوه بأن هذا من الأسباب التى أجرى الله العادة بأنها تقضى الى مسبباتها ففيها اثبات لقاعدة الأسباب وفى فعله ﷺ إشارة الى أنها لا تستقل بالتأثير بل الله هو الذى ان شاء سلبها تأثيرها فلا تؤثر شيئا وان شاء ابقاه لها فتؤثر باذنه تعالى .

(٣) فتح البارى ج ٣ ص ٧٥ .

فيه من أبي هريرة ولفظه : « صلى النبي ﷺ إحدى صلاتي العشي قال أبو هريرة : ولكنني نسيتها ، فالظاهر أن أبا هريرة رواه كثيرا على الشك ، وكان ربما غلب على ظنه أنها الظهر فجزم بها وتارة غلب على ظنه أنها العصر فجزم بها ... » .

فها أنت ذا ترى أن كون الشك من أبي هريرة ليس مقطوعا به لجواز أن يكون أحد الرواة — في رواية النسائي — وهم فنسب النسيان إلى أبي هريرة ولو سلمنا كون الشك منه ففعل هذا مما سمعه قبل قصة بسط الثوب .

حديث الشعر وتحقيق الحق فيه :

وأما حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لَأَنْ يَمْتَلِيَّ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا وَدَمًا خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَمْتَلِيَّ شِعْرًا » قالت عائشة : لم يحفظ إنما قال : « مِنْ أَنْ يَمْتَلِيَّ شِعْرًا هُجِيتُ بِهِ » فليس للمؤلف فيه أية وجهة حق ، وإنما هي خطفة خطفها من بعض الكتب دون تحقيق .

واليك الحق في هذا :

١ — إن الحديث باللفظ الذي زعم أن عائشة اعترضت عليه قد رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة وعن ابن عمر مرفوعين^(١) ورواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة وعن سعد بن أبي وقاص وعن أبي سعيد الخدري فها أنت ذا ترى أن أبا هريرة لم ينفرد به ، بل وافقه عليه ثلاثة من الصحابة مما يبعد — ان لم يحل — تعقب السيد عائشة له بأنه لم يحفظ .

٢ — ان هذه الرواية غير ثابتة من جهة الرواية ، ولا هي صحيحة من جهة الدراية .

أما الأول فلما قاله الحافظ في الفتح — بعد أن ذكر أن هذه الزيادة جاءت عن الشعبي مرسل والمرسل لا يحتج به — قال : «^(٢) وقد وقع لنا ذلك موصولا من وجهين ، فعند ابن أبي يعلى من حديث جابر في الحديث المذكور « قَيْحًا أَوْ

(١) فتح الباري ج ١٠ ص ٤٥١ .

(٢) فتح الباري ج ١٠ ص ٤٥٢ .

دَمًا خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَمْتَلَى شِعْرًا هُجِيَتْ بِهِ « وفي سنده راو لا يعرف ، وأخرجه الطحاوى وابن عدى من رواية الكلبي عن أبي صالح عن أبي هريرة مثل حديث الباب قال : قالت عائشة : لم يحفظ ، إنما قال : من أن يمتلى شِعْرًا هُجِيَتْ بِهِ ، وابن الكلبي واهى الحديث ، وأبو صالح شيخه ضعيف يقال له : باذان ، فلم تثبت هذه الزيادة :

وأما من جهة الدراية فإليك ما قاله الإمام النووى فى شرح مسلم^(٣) : « قال أبو عبيد : قال بعضهم : المراد بهذا الشعر شعر هُجِيَ به النبى — ﷺ — قال أبو عبيد والعلماء كافة : هذا تفسير فاسد ، لأنه يقتضى أن المذموم من الهجاء أن يمتلىء منه دون قليله ، وقد أجمع المسلمون على أن الكلمة الواحدة من هجاء النبى — ﷺ — موجهة للكفر . قالوا بل الصواب أن المراد أن يكون الشعر غالبا عليه مستوليا عليه بحيث يشغله عن القرآن وغيره من العلوم الشرعية وذكر الله — تعالى — وهو مذموم من أى شعر كان ، فأما إذا كان القرآن والحديث وغيرهما من العلوم الشرعية هو الغالب عليه فلا يضير حفظ اليسير من الشعر لأن جوفه ليس ممتلئا شعرا والله اعلم .. إلى أن قال : وقال العلماء كافة : هو مباح ما لم يكن فيه فحش ونحوه وهو كلام حسنه حسن وقيحهُ قبيح وهذا هو الصواب ، فقد سمع النبى ﷺ الشعر واستنشده وأمر به حسان فى هجاء المشركين وأنشده أصحابه بحضرته فى الأسفار وغيرها وأنشده الخلفاء وأئمة الصحابة وفضلاء السلف ، ولم ينكره أحد منهم على إطلاقه وإنما أنكروا المذموم منه وهو الفحش ونحوه » .

وهكذا يتبين لنا أن المذموم من الشعر أن يكون غالبا على الإنسان حتى يشغله عن النافع من العلوم والمعارف وأنواع الكسب المشروعة ، أو ما كان فيه فحش وهجر من القول كالهجاء والمدح بغير حق والتشبيب بالنساء وذكر محاسنهن وعوراتهن إلى غير ذلك ، ولعلك تأكدت معى — أيها القارىء — أن المؤلف تجنى على أبى هريرة غاية التجنى وهول غاية التهويل إذ الرواية الثالثة غير ثابتة والروايتان الأخريان النسيان فيهما أمر محتمل لا متعين .

زعمه أن فى القرآن الكريم شعرا :

ومما قدمناه من رأى العلماء المسلمين فى الشعر ، وأن حسنه حسن وقيحه

(١) ج ١٥ ص ١٤ .

قبيح ، يتبين لنا تهافت ما ذكره فى ص ١٧٩ (هامش) حيث قال : « اتخذ الذين لا يعلمون قول أبى هريرة هذا حجة على أن النبى ﷺ كان يكره الشعر ، وفشا ذلك بين المسلمين وغير المسلمين فى حين أنا نجده ﷺ كان يصغى الى الشعر ويمدحه ويثيب عليه إلى أن قال : وفى القرآن عشرات من الآيات الشعرية وكثير جدا من الأشطار فمن الرمل :

وجفانٍ كالجوابِ وقدورٍ راسيات
ومن الخفيف : ومن تزكى فإنما يتزكى لنفسه
ومن الوافر :

ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنينا
ولا نستوفى كل ما جاء فى القرآن من أبيات وأشعار حتى لا يطول بنا الطريق ،
ونستطرد إلى ما هو خارج عن موضوعنا » .

ولا أدرى إذا لم يكن هذا استطرادا وخروجا عن الموضوع فما هو الاستطراد والخروج إذا ؟ ولو أن الأمر وقف عند حد الاستطراد لهان الأمر ، ولكن المؤلف سقط فى أمر من البدهى نفيه عن القرآن وهو وجود الشعر فيه : والشعر — يا مدعيا التأدب — لا يكون شعرا إلا بالقصد ، والعلماء لما قالوا : إن الكلام الموزون لا يكون شعرا إلا بالقصد استدلوا على ذلك بوقوع جمل موزونة فى القرآن الكريم مع الاتفاق بين العلماء قاطبة على عدم تسمية ذلك شعرا ، وكيف خفى على المؤلف ذلك والله — سبحانه وتعالى — يقول : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ ﴾ (يس الآية : ٦٩) فقد نفت الآية أن يكون القرآن شعرا ، وقصرته على كونه ذكرا وقرآنا مبينا ، يقول العلامة الزمخشري — وهو من أدباء العربية غير منازع ورائد المفسرين فى الكشف عن أسرار الإعجاز — : « أى وما علمناه بتعليم القرآن الشعر على معنى أن القرآن ليس بشعر وما هو من الشعر فى شىء ، والشعر إنما هو كلام موزون مقفى يدل على معنى فأين الوزن وأين التقفيه وأين المعانى التى ينتجها الشعراء من معانيه ؟ وأين نظم كلامهم من نظمه وأساليبه ؟ فإذا لا مناسبة بينه وبين الشعر إذا حققت ، اللهم إلا أن هذا لفظ عربى كما أن ذاك كذلك ثم قال :

فان قلت فقلوه :

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

وقوله :

هل أنت إلا إصبع دُميت وفي سبيل الله ما لقيت

قلت : ما هو إلا كلام من جنس كلامه الذي كان يرمى به على السليقة من غير صنعة ولا تكلف إلا أنه اتفق ذلك من غير قصد إلى ذلك ولا التفات منه إليه أن جاء موزونا ، كما يتفق في كثير من إنشاءات الناس في خطبهم ورسائلهم ومحاوراتهم أشياء موزونة لا يسميها أحد شعرا ، ولا يخطر ببال المتكلم ولا السامع أنها شعر ، وإذا فتشت في كل كلام عن نحو ذلك وجدت الواقع في أوزان البحور غير عزيز ... ولما نفى أن يكون القرآن من جنس الشعر قال : ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴾ يعني ما هو إلا ذكر من الله تعالى يوعظ به الإنس والجن كما قال : ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ وما هو إلا قرآن كتاب سماوى يقرأ فى المحاريب ويتلى فى المتعبدات وينال بتلاوته والعمل بما فيه فوز الدارين ، فكم بينه وبين الشعر الذى هو من همزات الشياطين ؟ » .

فهل كان يخفى على الزمخشري وهو من هو ضلالة فى اللغة والبلاغة وفن القول ما ظهر لمؤلف آخر الزمان ؟ وقال تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرْنَ ﴾ الحاقة ٣٨ — ٤٢ ، فقد نفى أن يكون النبي شاعرا وأن يكون القرآن شعرا ، قال الإمام الألوسى فى تفسير هذه الآية : ^(١) « وذكر الإيمان مع نفى الشاعرية والتذكر مع نفى الكاهنية قيل : لما أن عدم مشابهة القرآن الشعر أمر بين لا ينكره إلا معاند ، فلا عذر لمدعيها فى ترك الإيمان وهو أكفر من حمار ، بخلاف مباينته للكهانة فإنها تتوقف على تذكر أحواله — ﷺ — ومعانى القرآن المنافية لطريق الكهانة ومعانى أقوالهم » .

ويقول حاكيا لمقالة المشركين ومنكرا لها : ﴿ بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلْ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ ﴾ (الأنبياء الآية : ٥) ويقول :

(١) تفسير الألوسى ج ٢٩ ص ٥٣ ، ٥٤ .

﴿ فَذَكِّرْ فَمَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَبِّبِ الْمُتَنُونِ ﴾ فقد أنكر عليهم قولهم : إن النبي شاعر وبالتالي ينتقى كون ما جاء به شعرا ، فهل بعد ما سمعت من أقوال الله وأقوال الراسخين من أهل العلم يزعم المؤلف أنه على شيء من العلم أو على شيء من الإيمان ؟ ! .

زعمه أن أبا هريرة لم يحفظ القرآن :

وقال في ص (١٨٠) : « ومن عجيب أمر الذين يثقون بأبي هريرة ثقة عَمِيَاءُ أنهم يمنعون السهو والنسيان عنه ، ولا يتخرجون من أن ينسبوهما إلى النبي — ﷺ — وذكر حديثا في نسيان النبي بعض سور من القرآن إلى أن قال : « وإذا كان أبو هريرة على ما وصف به نفسه ذكيا فطنا قوى الذاكرة واسع الحافظة ضابطا لكل ما يسمع لا تغفل منه كلمة ولا يند عنه لفظ فلم لم يحفظ القرآن على فراغه وطول عمره في الإسلام ؟ وقد حفظه كثير من الرجال وكذلك بعض النساء ومنهم أم ورقة ، ولكن الأمر قد جرى على غير ذلك ، فلم يكن له شأن يذكر في زمن النبي ﷺ ولا في عهد الخلفاء البراشدين ، وقد حدثناك من قبل عن مبلغ ثقة عمر به ، فقد كان ينهاه عن رواية الحديث ولما به يرجع ضربه بالدرة وأنذره إذا هو روى أن ينفيه إلى بلاده ، ولو كان أبو هريرة على ما زعم لأباح له وحده الرواية ، وكان عنده وعند غيره أصدق من روى ، ولم يقف الأمر عند ذلك ، بل إنهم قد اتهموه في الرواية كما ستري ذلك فيما بعد واضحا محققا إن شاء الله » .

ولا أدري من ذا الذي زعم من العلماء قديما وحديثا أن أبا هريرة لا ينسى ولا يسهو ، إنه بشر ينسى ويسهو ولكن الله أكرمه ببركة دعاء النبي — ﷺ — فما نسي من حديث النبي بعد قصة بسط الثوب شيئا ، وقد قدمنا شهادة الواقع له وشهادة كبار الصحابة والعلماء له ، مما لا داعي لإعادته ، ثم من أين « لأبي رية » أنه لم يحفظ القرآن في حياة النبي وبعد حياته ؟ ولماذا لم يذكر لنا سنده في هذا لنناقشه ؟؟ وقد ذكر الإمام السيوطي في الإتيقان^(١) عن أبي عبيد أن أبا هريرة — رضى الله عنه — كان من قراء الصحابة وأنه قرأ على أقرأ الصحابة أبي بن كعب — رضى الله عنه ، ومن قواعد أدب البحث أن المثبت مقدم على النافي ، ولو سلمنا جدلا أنه

لم يحفظ القرآن كله في حياة النبي ﷺ لما عاد ذلك عليه بالنقيصة ، لأن بعض الصحابة على جلالتهما ما كانوا يحفظون القرآن كله في حياة النبي ، ثم تهيأ بعد ذلك حفظه كله ، وقد قدمت أن أبا هريرة تصدر للعلم والفتوى زمنا طويلا ، وكيف يتهيأ لمن لم يحفظ القرآن تصدر للعلم والفتوى ؟؟

ثم أتدرى أيها القارئ من أين أخذ أنه لم يحفظ القرآن ؟ لعله أخذ من تعليقه التي ذكرها في هامش ص ١٨٣ حيث قال : « روى مسلم أن النبي ﷺ — قال : « تَحَذُّوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ : مِنْ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ — قَبْدًا بِهِ — وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، وَأَبِيِّ بِنِ كَعْبٍ ، وَسَالِمِ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ » ثم علق فقال : فترى أنه لم يصل إلى درجة أحد الموالى !!! فهل هذا منطق يا أصحاب العقول ؟ !! .

ولو كان في عدم ذكر أبي هريرة في هذا الحديث إهمالا له وإزراء به فماذا يقول في مشاهير الصحابة الذين لم يذكروا في هذا الحديث ، ولم يوصى النبي بأخذ القرآن منهم كالخلفاء الراشدين وزيد بن ثابت وأبي الدرداء والعبادة الأربعة وغيرهم ممن كانوا يحفظون القرآن كله ؟ فهل نطبق عليهم هذا المنطق الأعرج المعكوس ؟ !!

أما ما ذكره من قوله : ولكن الأمر جرى على غير ذلك ، فهو لا يزيد عن كونه سفاها وسبابا ورجما بالغيب ، وتلك شنشنة نعرفها من أخزم ، وفيما قدمته من ردود ما فيه الكفاية .

طعنه في حديث الوعائين وزعمه أنه معارض لأحاديث أخرى :

قال في ص (١٨٢) تحت عنوان « حفظ الوعائين » .

أخرج البخاري عن أبي هريرة قال : « حفظت عن رسول الله ﷺ وعائين فأما أحدهما فبثته ، وأما الآخر فلو بثته لقطع هذا البلعوم » وهذا الحديث معارض لحديث رواه الجماعة بألفاظ متقاربة عن علي — رضى الله عنه — فقد سئل هل عندكم كتاب ؟ فقال : « لا إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة » وكذا يعارض ما رواه البخاري عن عبد العزيز بن رفيع قال : « دخلت أنا وشداد بن معقل على ابن عباس فقال له شداد : أترك النبي من شيء ؟ فقال : ما ترك إلا ما بين الدفتين ، ولو كان هناك شيء يؤثر به النبي ﷺ أحد خواصه ،

ويحجبه عن سائر أصحابه لكان على أولى الناس جميعا بذلك ، ذلك بأنه ربيبة ، وابن عمه ، وأول من أسلم ، وزوج ابنته ولم يفارقه في سفر ولا حضر ، فإن لم يكن على فالصديق أبو بكر أو عمر أو أبو عبيدة أو ... أو ... الخ من عدد من الصحابة والصحابيات .

وكيف يكون ذلك ؟ وأين يذهب ما وراء الصحيحان عن حذيفة : « قام فينا رسول الله مقاما ما ترك شيئا يكون في مقامه إلى قيام الساعة إلا حدث به ، حفظه من حفظه ، ونسيه من نسيه وقد قال بعض العلماء — كما جاء في تاريخ ابن عساكر — : « إن اعتقاد ذلك — أى أن النبي — ﷺ — كتم عن جميع الصحابة شيئا — يؤدي إلى نسبة الخيانة إلى النبي — ﷺ — ومعاذ الله ! » .

والجواب :

إن هذا الحديث رواه الإمام البخارى في صحيحه ، وهو في غاية الصحة رواية ودراية ، والمراد بالوعاءين نوعان من الأحاديث التى تلقاها عن النبي — ﷺ — فالكلام من قبيل المجاز وهو مجاز معروف مستساغ وأحد الوعاءين — وهو ما يتعلق بأحاديث الأحكام والآداب والمواعظ — قد بلغه حتى لا يكون كاتما وأما الآخر وهو ما يتعلق بالفتن والملاحم وأشرط الساعة ، والإشارة إلى ولادة السوء ، فقد أثر أن لا يذكر الكثير منه حتى لا يكون فتنة لسامعه ، أو يسبب له التحديث به الضرر فى نفسه أو ولده أو ماله من أمراء السوء ، قال العلامة ابن كثير^(١) فى البداية والنهاية : « وهذا الوعاء الذى كان لا يتظاهر به هو الفتن والملاحم ، وما وقع بين الناس من الحروب والقتال ، وما سيقع ، التى لو أخبر بها قبل كونها لبادر كثير من الناس إلى تكذيبه وردوا ما أخبر به من الحق » وقال الإمام الحافظ ابن حجر فى الفتح^(٢) : « وحمل العلماء الوعاء الذى لم يثبه على الأحاديث التى فيها تبين أسامى أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم ، وقد كان أبو هريرة يكنى عن بعضه ، ولا يصرح به خوفا على نفسه منهم ، كقوله : « أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان »

(١) ج ٨ ص ١٠٩ .

(٢) ج ١ ص ١٧٥ .

يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية ، لأنها كانت سنة ستين من الهجرة ، واستجاب الله دعاء أبي هريرة فمات قبلها بسنة .. ويؤيد هذا أن الأحاديث المكتومة لو كانت من الأحكام الشرعية ما وسعه كتمانها لما ذكره في الحديث الأول من الآية ^(١) الدالة على ذم من كتب العلم ، وقال غيره : « يحتمل أن يكون أراد مع الصنف المذكور ما يتعلق بأشراط الساعة ، وتغيير الأحوال والملاحم في آخر الزمان ، فينكر ذلك من لم يألفه ويعترض عليه من لا شعور له به » ^(٢) .

وأيا كان تأويل الحديث فليس فيه ما يدل على أن النبي ﷺ خصه بشيء على ذلك دون غيره ، حتى يرتب المؤلف على الحديث كل هذه الاشكالات التي قالها وهي غير ذات موضوع ، ولم نعلم أحدا قط من علماء اللغة والبلاغة والأدب اعتبر هذا الأسلوب مفيدا للتخصيص ، اللهم إلا في ذهن هذا المؤلف الذي يزعم أنه أديب ، وما هو من أهل الأدب في شيء ! .

أما ما ذكره من حديث علي وابن عباس ، فلا دخل لهما بما ذكرناه في تأويل حديث أبي هريرة ، فحديثه في واد وحديث علي وابن عباس في واد آخر ، ذلك أن الشيعة ومن على شاكلتهم كانوا يزعمون أن النبي ﷺ خص آل بيته ولا سيما عليا بأشياء لم يطلع غيرهم عليها ، فمن ثم سأل السائل عليا ، وأجابه علي بما هو الحق والواقع ، قال الحافظ ابن حجر ^(٣) في شرحه للحديث الذي أشار إليه المؤلف :

« وإنما سأل أبو جحيفة — هو السائل لعلي — عن ذلك ، لأن جماعة من الشيعة يزعمون أن عند أهل البيت — لا سيما عليا — أشياء من الوحي خصهم النبي ﷺ — بها ، لم يطلع غيرهم عليها ، وقد سأل عليا عن هذه المسألة أيضا قيس بن عباد ، والأشقر النخعي ، وحديثهما في مسند النسائي » وإذا كان حذيفة قال

(١) يريد آية « ان الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى » الآية .

(٢) في حديث ابن مسعود موقوفا عليه « ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم الا كان لبعضهم فتنة » .

(٣) الفتح ج ١ ص ١٦٥ .

فى حديث آخر : « وَاللّٰهُ إِنِّى لَأَعْلَمُ النَّاسَ بِكُلِّ فِتْنَةٍ هِىَ كَائِنَةٌ فِيمَا بَيْنِى وَبَيْنَ السَّاعَةِ » فليس فى حديث أبى هريرة ما يعارضه ، لأن أبى هريرة لم يقل : إنه أعلم الناس ، على أن حذيفة حلف على حسب ظنه ، وقد يصدق فى ظنه فيكون هو أعلم الناس بالفتن ، وقد لا يصدق فى ظنه فيكون هناك من أعلم منه بها .

وهكذا يتضح أنه لا تعارض بين الحديثين قط ، بل ولا شبهة تعارض ، وأما ما ذكره بعد من أن النبى — ﷺ — لو كان مؤثرا أحدا بشيء لآثر عليا وفلانا وفلانا ممن عداهم ، فهو كلام خطايبى وتمويه لأجل التليل من أبى هريرة .

وأياضا فلا تعارض قط بين حديث أبى هريرة وحديث حذيفة : « قام فينا رسول الله .. الحديث » لأن حذيفة لم يزعم أن النبى خصه به ، ولا أن غيره لم يحفظ مثل ما حفظ ، بل عبارته تدل على أن غيره حفظه ، ففى الحديث : « حفظه من حفظه ونسيه من نسيه » وتام الحديث كما فى مسلم : « قد علمه أصحابى هؤلاء وأنه يكون منه الشيء قد نسيته فأراه فأذكر كما يذكر الرجل وجه الرجل إذا غاب عنه ثم إذا رآه عرفه » ولا يخفى على القارىء أن أبى رية لم يذكر تنمة الحديث ، لأنها ترد عليه زعمه وتجعله يغص بريقه .

وقد ورد ما يدل على أن إخبار النبى لهم كان على ملاء منهم ، ففى صحيح مسلم عن أبى زيد يعنى عمرو بن أخطب قال : « صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ — ﷺ — الْفَجْرَ وَصَعِدَ الْمِنْبَرَ فَخَطَبَنَا حَتَّى حَضَرَتِ الظُّهْرُ ، فَنَزَلَ فَصَلَّى ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ فَخَطَبَنَا حَتَّى حَضَرَتِ الْعَصْرُ ، ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ فَخَطَبَنَا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، فَأَخْبَرَنَا بِمَا كَانَ وَبِمَا هُوَ كَائِنٌ فَأَعْلَمْنَا أَحْفَظْنَا » .

وأما ما نقله عن تاريخ ابن عساكر من مقالة بعض العلماء فلا أدرى ولا غيرى يدرى ما الحامل له على ذكره ؟ ورواية أبى هريرة ليس فيها ما يشتم منه أن النبى كتم شيئا عن جميع الصحابة ، ولا ادعى أبو هريرة ذلك ، وإنما هو من تجنيات أبى رية .

زعمه أن أبا هريرة لم يذكر في طبقات الصحابة وليست له فضيلة
ولا منقبة :

فى ص (١٨٤) قال : « ومن هو أبو هريرة حتى يؤثره النبى ﷺ بشيء
يخصه به ، ويكتمه ويخفيه من أصفائه وأحبابه وأقرب الناس إليه ، أنه لم يكن له
أى فضل يدنو به إلى النبى ، ولا عد بعد انتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى من أية
طبقة من طبقات الصحابة ، فلا هو من السابقين الأولين ، ولا من المهاجرين ولا
من انصار ، ولا من المجاهدين بأموالهم وأنفسهم ، ولا من النقباء ، ولا من العرفاء ،
ولا من الكملة فى الجاهلية وأول الإسلام ، ولا من شعراء النبى — ﷺ — الذين
نافحوا عنه ، ولا من المفتين ، ولا من القراء الذين حفظوا القرآن ، ولا جاء فى فضله
حديث عن الرسول ، وكل ما عرف عنه أنه كان عريف أهل الصفة لا أكثر ولا أقل .

ثم زاد الجهل جهلا فجاء فى الحاشية ص (١٨٤) فذكر : أنهم قسموا الصحابة
من حيث فضلهم إلى اثنتى عشرة درجة ثم ذكرها .. وقد مثل الحاكم لكل طبقة
ببعض الصحابة ولم يذكر أبا هريرة فيمن مثل بهم . وقال فى حاشية ص (١٨٥) :
روى البخارى وغيره أحاديث كثيرة فى فضائل طائفة كبيرة من أجلاء الصحابة لم
نر بينهم أبا هريرة .

وفى الحق أن المؤلف لم يغرق فى الجهل مثل ما أغرق فى هذه الفقرات وإليك
مفصل الحق فيما ذكره : أما ما زعمه من أنه لم يعد فى أى طبقة من طبقات الصحابة
فمردود ، ولو كان على شيء من العلم والفهم لعلم أنه ممن هاجر بين الحديبية
والفتح ، إذ الثابت أنه قدم على النبى مهاجرا من بلده سنة سبع ، والحاكم حينما
قسم الصحابة إلى اثنتى عشرة طبقة إنما قصد التقسيم الكلى ، ولم يقصد سرد أسماء
كل طبقة ولا استيعابهم ، لأن هذا أمر يطول ، وكان على المؤلف — وهو الذى
يزعم أنه طوف فى مئات الكتب — أن يعرف أنه فى الطبقات التى دللناه عليها .

وأما ما زعمه من أنه لم يكن له أى فضل يدنو به إلى النبى — ﷺ — فغير
صحيح ، فبحسبه فضلا أنه صاحب رسول الله ﷺ ، وأنه لازمه ما يزيد عن ثلاث

سنيين ، وأن النبي دعا له ولأُمة أن يحببهما إلى عباده المؤمنين ، ويحبب إليهما المؤمنين ، وأنه عريف أهل الصفة وهم أضياف الإسلام وأحباب الرسول — ﷺ — وأنه دعا فأمّن النبي على دعائه ، وكذلك ما زعمه من أنه لم يرد في فضله حديث فمردود أيضا ، فقد ذكره الإمام مسلم في الصحابة الذين لهم فضائل ، وعقد له الإمام النووي بابا^(١) ، وذكر له الإمام الحاكم في مستدركه جملة صالحة من مناقبه استغرقت بضع صحائف^(٢) ، والإمام البخاري وإن لم يعقد له ترجمة خاصة لكن ذكر فضائله ضمن أبواب كتابه^(٣) .

ولعل على ذكر مما نقلناه من كلام الحافظ ابن حجر في الفتح من عد ما ثبت من مناقبه .

وأما قوله : ولا من المهاجرين ، فغير صحيح ، فقد هاجر من بلده إلى المدينة ، وتحمل في سبيل الإسلام ، ومجاورته للرسول بالمدينة من شظف العيش ، وغربة الأهل والدار ، قال الحافظ ابن حجر في الإصابة : « وكان إسلامه بين الحديبية وخيبر ، قدم المدينة مهاجرا ، وسكن الصُّفَّة ، مع أن الهجرة لم تكن واجبة قبل الفتح إلا من مكة إلى المدينة ، أما ما عدا مكة فلا » .

وكذا قوله : ولا من المجاهدين بأموالهم أو بأنفسهم ، أما بالأموال فقد كان معدما ، وأما بالنفس فقد حضر مع النبي خيبر ، كما ذكره الإمام ابن عبد البر ، وحضر معه المغازي بعد ذلك ، كما حدث هو عن نفسه ورواه ابن سعد .

وكذا قوله : ولا من المفتين ، ولا من القراء الذين حفظوا القرآن ، وبحسبنا في الرد على ذلك ما ذكرته آنفا من أنه كان من أهل الفتوى ، وممن عرف بإقراء القرآن .

(١) مسلم بشرح النووي ج ١٦ ص ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) مستدرك الحاكم ج ٣ من ص ٥٠٦ — ٥١٤ .

(٣) صحيح البخاري ، كتاب العلم — باب الحرص على الحديث — وباب حفظ العلم .

زعمه تشيع أبى هريرة لبنى أمية والرد عليه :

ذكر فى ص (١٨٥) « تشيع أبى هريرة لبنى أمية » وقد ذكر تحت هذا العنوان أنه كان معدما ، ورماه بكلمات نائية يتعفف القلم عن أن يخطها ، وأنه لما شبت الحرب بين على ومعاوية انحاز إلى الناحية التى يميل إليها طبعه وهى ناحية معاوية ليشيع نهمه من ألوان موائده الشهية ، وذكر أنه لم يثر إلا بعد أن صانع بنى أمية وتزلف إليهم وأغدقوا عليه العطاء ، وأن ولاية بنى أمية على المدينة كانوا ينيبونه عنهم إذا ما غابو عنها ، ولقد أسف فى هذا الفصل إسقاطا لا يليق برجل ذى دين وخلق فضلا عن مسلم .

وقد قدمت الرد على بعض هذه الفرى ، وأزيد هنا فأقول :

١ — أبو هريرة لم يكن متشيعا لبنى أمية يوما ما ، وإن ثراه كان قبل بنى أمية بزمان طويل ، وقصة محاسبة عمر له على أمواله أكبر شاهد على ذلك وقد عرض لها المؤلف ص ١٩٢ وإن كان حرقها وبذلها ، والروايات الصحيحة تدل على أن أبا هريرة كان معارضا لبنى أمية ، ومنندا بولاتهم السفهاء. روى الإمام البخارى فى صحيحه عن عمرو بن يحيى بن سعيد قال : أخبرنى جدى قال : « كنت جالسا مع أبى هريرة فى مسجد النبى ﷺ بالمدينة ومعنا مروان ز فقال أبو هريرة : سمعت الصادق المصدق يقول : « هَلَاكُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيِ غُلَمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ » وفى رواية : « غُلَمَةُ سَفَهَاء » فقال أبو هريرة : لو شئت أن أقول بنى فلان وفلان لفعلت ، وكان ذلك كما قال الحافظ فى الفتح فى زمن معاوية ، فهل يصح فى العقول أن من يقول : هذا يكون لبنى لبنى أمية ؟؟ .

وأصرح من ذلك فى الدلالة على شجاعته وجرأته فى الحق وتنديده ببنى أمية ما رواه ابن أبى شيبه عن أبى هريرة رفعه : « أعوذ بالله من إمارة الصبيان قالوا : وما إمارة الصبيان ؟ قال : إن أطعتموهم هلكتم — أى فى دينكم — وإن عصيتموهم أهلكوكم .. أى فى دنياكم بإزهاق النفس وإذهاب المال أو بهما » بل روى ابن أبى شيبه أيضا : « أن أبا هريرة كان يمشى فى السوق ويقول : اللهم لا تدركنى سنة

ستين ، ولا إمادة الصبيان » يريد يزيد بن معاوية فقد تولى سنة ستين ونحن نعلم ما فعله معاوية كى يجعل ولاية العهد لابنه ، فها يعقل أن يكون من يقول هذا القول متشيعا لبنى أمية ولا سيما معاوية ؟؟ وإذا كان مروان أو غيره كانوا ينيبونه فى غيبتهم ، فليس ذلك لتملقه أو تشيعه لهم وإنما ذلك كان لفضله ومنزلته ، وليس أدل على هذا من القصة التى رواها ابن سعد ^(١) بسنده عن الوليد بن رباح قال : « سمعت أبا هريرة يقول لمروان : والله ما أنت بوال إن الوالى لغيرك فدعه — يعنى حين أرادوا أن يدفنوا الحسن مع جده رسول الله — ﷺ — ولكنك تدخل فيما لا يعينك وإنما تريد بذلك إرضاء من هو غائب عنك — يعنى معاوية — فأقبل عليه مروان مغضبا فقال : يا أبا هريرة إن الناس قد قالوا : إنك أكثرت على رسول الله — ﷺ — الحديث ، وإنما قدمت قبل وفاة النبی بيسير ، فقال له أبو هريرة : قدمت ورسول الله — ﷺ — بخير ، وأنا يومئذ قد زدت على الثلاثين ، فأقمت معه حتى مات ، وأدور معه فى بيوت نسائه ، وأخدمه ، وأغزو معه ، وأحج ، فكنت أعلم الناس بحديثه ، وقد — والله — سبقنى قوم بصحبته فكانوا يعرفون لزومى له ، فيسألوننى عن حديثه ، منهم عمر وعثمان وعلى وطلحة والزبير ، ولا — والله — لا يخفى على كل حديث كان بالمدينة ، وكل من كانت له من رسول الله ﷺ منزلة ، ومن أخرجه من المدينة أن يساكنه » قال الرواى : فوالله ما زال مروان بعد ذلك كافا عنه ، فلو كان أبو هريرة متشيعا لبنى أمية ومتطفلا على موائد معاوية — كما زعم المؤلف — فهل يعقل أن يرد مروان — وهو من بيت الحكم — هذا الرد ؟ ولو كان ما ذكره أبو هريرة عن نفسه ليس بصحيح ، فهل كان مروان يسكت عنه ويتقيه بعد هذا ؟ .

طعنه فى أبى هريرة باختلاق الأحاديث فى فضائل بنى أمية :

ومن افتراءات المؤلف ما ذكره فى ص (١٨١) وما بعدها حيث قال :

ولم يكن ما قدم أبو هريرة لمعاوية جهادا بسيفه أو بماله ، وإنما كان جهاده أحاديث ينشرها بين المسلمين ، يخذل بها أنصار على ويطعن عليه ويجعل الناس

(١) البداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٨ ، الاصابة ٤ ترجمة أبى هريرة .

يبرأون منه ، ويشيد بفضل معاوية ، وقد كان مما رواه أحاديث في فضل عثمان ومعاوية وغيرهما ممن يمت بأواصر القرى إلى آل أبى العاص وسائر بنى أمية ، ثم شرع يذكر بعض هذه الأحاديث .

وأحب أن أقول للمؤلف ومن على شاكلته : ليس أدل على نزاهة أبى هريرة والصحابة جميعا — رضوان الله عليهم — وعدالتهم ، وأنهم لا يتقولون على رسول الله ما لم يقله مما قاله العلماء — وقد نقله المؤلف فى كتابه — قالوا : « إنه لم يصح فى فضائل معاوية حديث ، ولو كان من الصحابة — كما زعم هذا المفترى — لرووا فى فضله أحاديث وحملت عنهم ، ولا اعتبرها الأئمة صحيحة باعتبار سلامة أسانيدها ، ولكن لم يقع شىء من هذا » وأما الأحاديث التى عرض لها المؤلف فى فضائل معاوية فأغلبها موضوع وقد نصر على ذلك العلماء ، ومن المضحك المبكى أن المؤلف بلغ من أمره أنه يتوهم أن الحديث إذا كان موضوعا فواضعه هو من روى عنه من الصحابة وهو جهل جاهل فالآفة ممن جاء بعد الصحابة من الرواة ، ولو أن الأمر كما توهم لعاد ذلك بالتجريح على أكثر الصحابة .

وأما ما عرض له من أحاديث فإليك مفصل الحق فيها :

أما حديث أن النبى — ﷺ — قال : « إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي فِتْنَةً وَاجْتِلَاءً ، فقال له قائل من الناس : فمن لنا يا رسول الله ، أو ما تأمُرنا ؟ فقال : عَلَيْكُمْ بِالْأَمِينِ وَأَصْحَابِهِ » وهو يشير إلى عثمان ، فقد قال ابن كثير — وهو من أئمة النقد فى الإسلام — رواه أحمد وإسناده جيد حسن ، ولا أدرى أية غرابة فى هذا وأية تهمة وعثمان ذو النورين صهر رسول الله ، وصاحب السوابق فى الإسلام وصاحب المآثر والمفاخر ، وفضائله أكثر من أن تحصي ، خرجها أصحاب الصحيحين ، وغيرهما ، وليس من شك فى أن الرجل قتل مظلوما ، وأن مثيرو الفتنة أجرموا فى حقه وحق الإسلام ، فإذا روى أبو هريرة — رضى الله عنه — ما سمعه من رسول الله فى شأن هذه الفتنة وحضه على أن يكونوا فى صف عثمان ، يأتى أبو رية فينكر عليه ويرميه بالوضع والاختلاق ، والله ورسوله والمؤمنون يعلمون أنه براء من ذلك .

وأما حديث : « إن أشد أمتي حُبَّيلى قوم يأتون من بعدى يؤمنون بى ولم يرونى ، يعلمون بما فى الورق المعلق » — يعنى المصحف — فرواية الواقدى وهو متهم بالكذب وابن أبى سبرة وهو وضاع ، فإذا كان هذا حاله فلا يصح الاحتجاج به ، ويكون أبو هريرة برىء من عهده ، وبذلك ينهار كل ما رتبته على الحديث من دعاوى زائفة .

وأما حديث : « أصبت بثلاث مصيبات » وهو حديث المزود الذى تهكم به أبو رية ما شاء له هواه أن يتهكم فالذى استنكره منه قصة المزود وما أودعه الله فى تمره القليل من البركة بفضل مس النبى له ودعائه بالبركة فيه ، وقد رويت هذه القصة من طرق عدة خرجها الإمام أحمد والبيهقى ، وليس فى القصة ما يستنكر الا من ذوى العقول الضيقة ، والقلوب المظلمة ، وقد تواردت الأحاديث النبوية على إثبات الكثير من المعجزات الحسية للنبي ﷺ — مثل البركة فى الطعام القليل والماء القليل والتمر القليل ، وإذا أردت اليقين فى هذا فلتراجع إلى الصحيحين وغيرهما من كتب السنن المعتمدة وكتب السير والتواريخ ، وبحسبك أن ترجع إلى صحيح البخارى ، فقد ذكر فى ذلك كتابا حافلا من صحيحه ، أو إلى دلائل النبوة للبيهقى ، أو إلى كتاب البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ، فقد ذكر فى ذلك جملة كبيرة (١) .

وماذا نفعل لأبى رية وأمثاله إذا كانت نفوسهم أدخلت إلى الأرض واتبعوا أهواءهم ، ولم تَسْمُ عقولهم إلى ما وراء الحس والمادة ؟ .

وأما الأحاديث التى زعم — كذبا — أن أبا هريرة وضعها فى فضل معاوية فهى أحاديث موضوعة ، كما نبه على ذلك جهابذة الحديث ، وقد بين الأئمة الواضع لكل حديث من رواته ، ولم يقل أحد قط إن لأبى هريرة ضلعا فى هذا .

خيانة أبى رية للأمانة العلمية :

وقد خان المؤلف الأمانة العلمية من وجهين : أما أولا : فلأنه ذكر مرجعه كتاب

(١) البداية والنهاية ج ٦ ص ٧٤ وما بعدها .

البداية والنهاية لابن كثير ، مما يوهم القارئ أنه استبقى تلك الأحكام الجائرة من كتابة ، مع أن ابن كثير قال في حديث : « الأمناء ثلاثة » بعد أن ذكر طرده : لا يصح من جميع وجوهه ، وقال : وقد أورد ابن عساكر بعد هذا أحاديث كثيرة موضوعة — يعنى فى فضل معاوية — والعجب منه مع حفظه وإطلاعه كيف لا ينبه على نكارتها وضعف رجالها ؟! ، وقد نبه على وضعها أيضا ابن الجوزى ووافقه السيوطى ^(١) .

وأما ثانيا : فلأن ابن عدى لم يذكر أن حديث « الأمناء ثلاثة » عن أبى هريرة ، وإنما ذكره من رواية واثلة بن الأسقع ، وحديث السنهم أيضا مروى عن أنس وعن ابن عمر ، وهو بجميع طرقه موضوع ، وهذا مما يرد كيد المؤلف فى نحره وافتراءه على أبى هريرة .

وأما ما ذكره فى ص (١٨٩) من قوله : ولقد بلغ من مناصرته لبنى أمية أنه كان يحث الناس على ما يطالب به عمالهم من صدقات ، ويحذرهم من أن يسبوه ، ثم ذكر عن العجاج الرازى مقالة فى ذلك لأبى هريرة ، فكلام لا سند له يعتد به ، وقد عزا الرواية إلى كتاب « الشعر والشعراء » وهو لا يوثق به فى باب الرواية ، ولو صحت الرواية عن أبى هريرة فليس فيها ما يشهد لما زعم ، وإنما هو يحمل الروايات — بسبب ضعفه على أبى هريرة — ما لم تتحمل ، وهى لا تخرج عن كونها نصيحة رجل مسلم بإخراج حق مفروض معلوم وهو الزكاة فى الأموال ، وفى الرواية أنه قال له : « يوشك أن يأتيك بعض بقعان الشام ... » ثم فسرهما بأنهم خدمهم وعبيدهم ، وهذه العبارة لا تشعر بمناصرة بنى أمية بل هى بالعكس تشعر بتألمه منهم وعدم الرضا عنهم ، ولكنه الهوى يعمى ويصم .

زعمه أن أبا هريرة وضع أحاديث فى ذم على :

فى ص (١٩٠) قال : « وضعه أحاديث على على » ثم نقل عن شرح نهج

(١) اللالىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة ج ١ ص ٢١٦ — ٢١٩

البلاغة لابن أبي الحديد ما قاله أبو جعفر الإسكافي قال : « إن معاوية حمل قوما من الصحابة وقوما من التابعين على رواية أخبار قبيحة على على ، تقتضى الطعن فيه والبراءة منه ، وجعل لهم فى ذلك جعلاً فاختلفوا له ما أرضاه ، منهم : أبو هريرة ، وعمرو بن العاص ، والمغيرة بن شعبة ، ومن التابعين عروة بن الزبير .

ولا يخفى على باحث أن ابن أبي الحديد والإسكافي كلاهما شيعى متعنت ، وكلامهما فى مثل هذا لا يوثق به ، ومعاوية رضى الله تعالى عنه أفضل من أن يحمل الصحابة على وضع الأحاديث ، والصحابة أكرم على أنفسهم من أن يكذبوا على رسول الله ، وإذا كان المؤلف بصنيعه هذا يتملق الشيعة فليرح نفسه فما هم ممن يخدعون بهذا التملق الرخيص .

وأما ما ذكره من قدوم أبى هريرة العراق مع معاوية عام الجماعة فلا نعلمه ولا نكاد نصدقه ، وقد ذكر ابن عبد البر : أنه لما عاد من البحرين فى عهد عمر — رضى الله عنه — ورغب إليه عمر أن يعود واليا عليها مرة أخرى فأبى ، لم يزل بالمدينة حتى مات ، وهذا هو الحق^(١) .

أما فضائل على — كرم الله وجهه ورضى الله عنه — فهى كثيرة ومشهورة وقد روى أبو هريرة فى فضائله أحاديث كثيرة مما يبعد غاية البعد مناصرته لمعاوية ومعاداته لعلى ، ويلقم المؤلف حجرا .

وفى الصحيحين وغيرهما من ذلك شىء كثير ، فضائل سيدنا على أكثر من أن تحصى ، وقد ألفت فى ذلك كتب مستقلة ككتاب الخصائص للإمام النسائى ، ولم يثبت فى حق صحابى من الأحاديث الصحاح والحسان مثل ما ثبت فى حقه ، وهذا مما ندين الله — تعالى — عليه إرضاء لديننا وضمائرنا ، واتباعا لما التزمناه من قواعد البحث الحر النزىه ، لا خوفا من أحد ذى جاه ولا تزلفا لأحد لأجل دنياه .

(١) الاستيعاب ج ٤ ص ٢٠٩ على هامش الإصابة .

خيانته فى النقل :

فى ص (١٩٢) ذكر سيرته فى ولايته ، وافترى على سيدنا أبى هريرة وحرف الكلم عن مواضعه ، وخان الأمانة فى النقل ، وقد قدمت الرد عن ذلك فيما سبق مسهباً فكن على ذكر منه .

فى ص (١٩٣) نقل كلام السيد محمد رشيد رضا فى أبى هريرة رضى الله عنه وكلام السيد رحمه الله لا يخلو من هنات لا نوافقه عليها ، إلا أنه مهما كانت لنا عليه من مؤاخذات فشتان ما بين كلام أبى رية وكلام السيد رشيد ، وفرق ما بينهما كفرق بين كلام جاهل دعى وعالم مطلع ، وما ذكره من كلام السيد رشيد لا يشهد لدعاواه المبنية على التظن والتجنى ، وكأن المؤلف استشعر أن كلام السيد رشيد لا يسعفه فيما ساقه لأجله فقال فى حاشية ص (١٩٥) : « يلاحظ أن السيد قال هذا الكلام فى رد له على دعاة النصرانية الذين انتقدوا أبى هريرة ، ولذلك نجد فيه روح الدفاع عن أبى هريرة ظاهرة » .

تشكيكه فى عدالة الصحابة :

وفى (١٩٦ ، ١٩٧) عاد يردد مزاعمه السابقة ، فمرة يغمز العلماء الأثبات القائلين : إن الصحابة كلهم عدول ، ويقولهم ما لم يقولوا فى عدالة الصحابة إلى أن قال : ويعجبني قول علماء الكلام — أصحاب العقول الصريحة — فى هذا الأمر نفسه ، فقد جاءت عنهم هذه الكلمة الحكيمة ، ثم نقل ما ذكره الإمام ابن قتيبة فى كتابه « تأويل مختلف الحديث » عن النظام وأمثاله وقد رددنا على كل ذلك فيما سبق فهو كلام مكرر ممجوج ، وكأن المؤلف يرى أن علماء الكلام هم النظام وأشباهه وهو تدليس وتلبيس على القارىء بإيهامه أن هذا هو رأى علماء الكلام ، وإذا أطلق لفظ علماء الكلام فإنما يفهم منه العلماء الأثبات الأعلام كأبى الحسن الأشعري وأبى منصور الماتريدى والباقلانى والرازى وأضرابهم لا النظام وأشباهه من غلاة أهل الاعتزال .

تناقض أبي رية في أقواله :

وفي ص (١٩٧) قال : « وأبو هريرة لم يكن له — كما قلنا — أى شأن فى زمن النبى ، ولا فى عهد العمرين الراشدين ، ولم يستطع أن يفتح فمه بحديث واحد إلا بعد قتل عمر ، ولم يجرؤ على الفتوى إلا بعد الفتنة الأولى ، وهى قتل عثمان وعلو شأن بنى أمية ، وقد أسلف المؤلف فى غير موضع من كتابه أن عمر زجره على الإكثار من الرواية ، وأنه قال له مهددا : « لتتركن الحديث عن رسول الله أولألحقنك بأرض دوس » وأن أبا هريرة لم يكن من أهل الفتوى ، ولا معروفا بالفقه ، ولا ندرى أى قوله نصدق ؟! فهو ينقض اليوم ما قاله بالأمس ، ويقول هنا ما نقض هناك ، وهذا ان دل على شىء فإنما يدل على أن المؤلف يفكر بعقل مشوش مضطرب ، ويكتب بقلم مأجور مذبذب ، وهكذا شأن المبطلين .

ذكر أبي رية أحاديث مروية عن أبي هريرة وطعنه فيها :

فى ص (١٩٨ — ٢٠٢) ذكر المؤلف أمثلة مما رواه أبو هريرة ، وسأستعرض هذه الأحاديث وأبين محاملها الصحيحة ، وأن بعضها يعتبر من محاسن الإسلام فى توجيهاته وارشاداته ، وسترى أن المؤلف كان ينظر الى ما روى عن أبي هريرة بعين ساخطة ترى المستقيم معوجا والمحاسن مساوئء والحق باطلا ، واليك هذه الأحاديث :

حديث إرسال ملك الموت إلى موسى عليه السلام :

قال : أخرج البخارى ومسلم عنه قال : « أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى — عليهما السلام — فَلَمَّا جَاءَهُ صَكُّهُ ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ ، فَقَالَ : أُرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ عَيْنَيْهِ ، وَقَالَ : إِرْبَعْ فَقُلْ لَهُ : يَضَعُ يَدُهُ عَلَى مَتْنِ ثَوْبٍ فَلَهُ بِكُلِّ مَا غَطَّتْ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ قَالَ : أَيْ رَبِّ ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : ثُمَّ الْمَوْتُ ، قَالَ : فَالآن ، فَسَأَلَ اللَّهَ أَنْ يُذْنِبَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمِيَةً حَجَرَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « فُلُو كُنْتُمْ لَارِيَتَكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ عِنْدَ الْكَيْثِيبِ الْأَخْمَرِ » .

وفى رواية لمسلم قال : فلطم موسى عين الملك ففقأها .

وفى تاريخ الطبرى عن أبى هريرة أن ملك الموت كان يأتى الناس أحيانا حتى أتى موسى فلطمه ففقأ عينه ، ومن بعد حادثة موسى يأتى الناس خفيا ... أهـ .
قال : وإن رائحة الإسرائيلية لتفوح من هذا الحديث .

والجواب :

أن هذا الحديث رواه الإمامان الجليلان البخارى ومسلم ^(١) أوردها موقوفا عليه من طريق طاوس ، ومرفوعا إلى النبى من طريق همام بن منبه قال الحافظ : وهذا هو المشهور عن عبد الرزاق ، وقد رفع محمد بن يحيى عنه رواية طاوس أيضا أخرجه الإسماعيلي .

فالحديث مرفوع لا محالة ، أما فى رواية همام بن منبه فالأمر ظاهر ، وأما رواية طاوس فلها حكم الرفع لأنه لا مجال للرأى فيه ، ويبعد كونه من الإسرائيليات وروده مرفوعا صراحة من طريق صحيح .

ورواه الإمام أحمد فى مسنده : وليس فى الحديث ما يستشكل وإنما يكون مشكلا لو أن موسى عليه السلام علم أنه ملك الموت ، وأنه دافعه رغبة عن الموت ، إذ مقام الأنبياء يتنزه عن ذلك .

وفى الحق أن موسى عليه السلام ظنه عاديا يريد أن يعتدى عليه ، فدافع موسى عن نفسه فأدت المدافعة إلى فقء عينه ، والدفاع عن النفس أمر مشروع فى جميع الشرائع السماوية والقوانين الوضعية .

وليس فى الرواية ما يدل على أنه كان يعرف أنه ملك الموت ، وتشكل الملائكة بالصور الإنسانية أمر معروف مسلم ، وجاء به القرآن الصادق الذى لا يتطرق

(١) رواه البخارى فى كتاب أحاديث الأنبياء باب وفاة موسى فتح البارى ج ٦ ص ٣٤٢ ومسلم فى باب فضائل موسى مسلم بشرح النووى ج ١٥ ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

إليه الشك والإرتياب ، وليس بلازم أن يعرف النبي أن المتشكل ملك ، فقد جاءت الملائكة إلى إبراهيم ولوط عليهما الصلاة والسلام — كما قص القرآن الكريم — فى صورة آدميين ولم يعرفاهم ، ولولا ذلك لما قدم لهم إبراهيم عليه السلام اللحم المشوى وقال : ألا تأكلون ، ولما خاف عليهم لوط من قومه ، وليس أدل على أن سيدنا موسى لم يكن يعرف ملك الموت أولاً أنه لما جاءه المرة الثانية وعرف أنه ملك الموت وأن الله خيره بين طول الحياة أو قبض الروح — اختار قبض الروح ، والحديث صريح فى هذا كل الصراحة ، وقد سبق إلى هذا الإمام الكبير أبو بكر بن خزيمة وغيره من المتقدمين واختاره المازرى والقاضى عياض وغيرهما^(١) من علماء الأمة الذين جمعوا بين المعقول والمنقول .

ومما ينبغى أن يعلم أن الملائكة تتشكل ، وأن الصورة لا تحكم على هيئتها الحقيقية ، ففقد موسى عين الملك لا يعود عليه بنقص فى خلقته ولا فى هيئته ، وبما ذكرناه يزول عن الحديث أى اشكال .

حديث تحاج الجنة والنار :

قال : وأخرجنا كذلك عنه قال : قال النبي ﷺ : « تَحَاجَّتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ : فَقَالَتِ النَّارُ : أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالْمُتَجَبِّرِينَ ، وَقَالَتِ الْجَنَّةُ : مَا لِي لَا يَدْخُلُنِي إِلَّا ضِعْفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطَتُهُمْ قَالَ اللَّهُ — تَبَارَكَ وَتَعَالَى — لِلْجَنَّةِ : أَنْتِ رَحِمَتِي أَرْحَمُ بِكَ مِنْ أَشْأَاءِ مَنْ عِبَادِي وَقَالَ لِلنَّارِ إِنَّمَا أَنْتِ عَذَابُ أَعَذِبُ بِكَ مِنْ أَشْأَاءِ مَنْ عِبَادِي ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مَلُوءًا ، فَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَمْتَلِي حَتَّى يَضَعَ اللَّهُ — تَبَارَكَ وَتَعَالَى — رِجْلَهُ فَنَقُولُ : قَطَّ قَطَّ ، فَهَذَا لَمْ تَمْتَلِي وَيَزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ » .

والجواب :

أن هذا الحديث رواه البخارى ومسلم فى صحيحهما^(٢) ، رواه البخارى عن

(١) المرجعان السابقان .

(٢) فتح البارى ج ٨ ص ٤٨٤ ، مسلم بشرح النووى ج ١٧ ص ١٨٠ وما بعدها .

أبى هريرة ، وروى آخره عن أنس ^(١) ، ورواه الإمام مسلم عن أبى هريرة من طرق عدة لا يتطرق إليها الارتياب ، ورواه أيضا عن أبى سعيد الخدرى مرفوعا ، وروى آخره عن أنس بن مالك ، ولو أن الحديث كان من رواية أبى هريرة وحده لما اقتضى هذا الطعن فيه ، فما بالك وقد روى عن غيره من الصحابة كما سمعت ، وبذلك انهار الأساس الذى بنى عليه كلامه ، وهو أنه من رواية أبى هريرة وحده ، وإذا كان أبى هريرة ليس بالعدل الثقة عند المؤلف ، فما رأيه والحديث ثبت عن غيره من الصحابة !؟ .

هذا من ناحية الرواية ، وأما من ناحية الدراية فلا نرى عليه غبارا يثير الشك ، وإنما يستشكل هذا من لم يتذوق لغة العرب وأساليبهم فى البيان ، وفى الكتاب الحق : ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلْ امْتَلَأَتْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾ والحديث سيق مساق التمثيل بجعل الجنة والنار بمنزلة شخصين عاقلين يتحاوران ويتجادلان ، ثم يفصل بينهما بالحكم العدل بما فيه فصل الخطاب ، وفى لغة العرب وطرقهم فى « البيان » الكثير من ذلك ، قال الشاعر العربى :

شكا إلى جملى طول السرى صبرا جمىلى فكأننا مُبتلى

ولا شكوى ولا كلام وإنما هو تمثيل .

وقال امرؤ القيس فى معلقته المشهورة مخاطبا الليل :

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ

وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكُلِّكِلٍ

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِى

بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثِلٍ

(١) كتاب التفسير : باب قوله : « وتقول هل من مزيد » وكتاب التوحيد : باب قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ

الله قريب من المحسنين ﴾ .

وقال الآخر : امتلأ الحوض وقال قطنى .

والحوض لا يتكلم وإنما هو تخيل وتمثيل ، على أن الحديث يجوز أن يحمل على أن المحاجة كانت بين ملكين موكلين للجنة والنار ، يكون الكلام من قبيل المجاز بالحذف ، أى تحتاج ملك الجنة وملك النار .

ولو ذهبنا إلى ما ذهب إليه بعض العلماء من أن الكلام على حقيقته لا مجازه لم نبعد ، ولسنا فى ذلك حشويين ولا جامدين — كما يزعم المؤلف فى نبذ كل عالم مثبت — إذ ليس بكثير على قدرة الله — تبارك وتعالى — أن يخلق فى الجماد إدراكا به يعقل وينطق ، وإذا كان العقل البشرى قد توصل إلى اختراع الإنسان الآلى الذى يسير ويتحرك وينطق ويحسب ، أفنستكثر على قدرة الحق — جل وعلا — أن يحدث التمييز والنطق فى الجنة والنار ؟ .

وأما قوله : حتى يضع رجله ... الخ . وفى رواية : قدمه .

فللعلماء فى هذا وأمثاله رأيان : إما التفويض مع التنزيه والإيمان به من غير تمثيل ولا تكييف ، وهو مذهب السلف ، وإما التأويل ، وهو مذهب الخلف ، فقد قالوا : إن المراد بالقدم أو الرجل هنا الجماعة الذين قدمهم الله لها من أهل العذاب ، أو المراد قدم أو رجل لبعض المخلوقين ، أو أن المراد الكناية عن إذلال جهنم وإسكانها ، فإنها إذا بالغت فى الطغيان وطلب المزيد أذلها الله فوضعها تحت القدم وليس المراد حقيقة القدم ، والعرب يستعملون ألفاظ الأعضاء فى ضرب الأمثال ولا يريدون أعيانها ، ولا يزال الناس يقولون : « وضعته تحت رجلى أو قدمى » ولا يريدون الحقيقة ، وإنما يريدون الإهانة والإذلال .

حديث : « ما بين منكبى الكافر » :

قال : وروى البخارى عنه : « ما بين منكبى الكافر مسيرة ثلاثة أيام للراكب المُسرِع » وأخرج أوله مسلم عنه مرفوعا وزاد : « وغلط جلدُه مسيرة ثلاثة أيام » .

والجواب :

أن هذا الحديث رواه البخارى ومسلم ، رواه البخارى عن أبى هريرة فى باب « صفة الجنة والنار » من كتاب الرقاق ^(١) وهو مرفوع فى رواية البخارى لا كما يوهم كلام المؤلف من أن رواية البخارى موقوفة عليه ، ورواه مسلم فى صحيحه ^(٢) عن أبى هريرة مرفوعا بدون قوله : وغلظ جلده إلخ ، وأما رواية مسلم التى فيها الزيادة فبلفظ : « ضرس الكافر أو ناب الكافر مثل أحد وغلظ جلده مسيرة ثلاث » ومن ثم يتبين لنا أن المؤلف غير مثبت فيما ينقل ، وإنما يعتمد على الخطف السريع ، فقد خطف هذه الكلمة من الفتح من غير أن يعرف مرجع الضمير فى قوله : « أوله » .

وقد وردت أحاديث أخرى تفيد عظم خلق الكافر يوم القيامة عن غير أبى هريرة ، مما يدل على أنه لم ينفرد بهذا ، ففى حديث ابن عمر عند أحمد من رواية مجاهد عنه مرفوعا : « يَعْظُمُ أَهْلُ النَّارِ فِي النَّارِ حَتَّى أَنْ بَيْنَ شَخْمَةِ أُذُنِ أَحَدِهِمْ إِلَى عَاتِقِهِ مَسِيرَةَ سَبْعِمِائَةِ عَامٍ » ولليهقى فى البعث من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس : « مَسِيرَةَ سَبْعِينَ خَرِيفًا » ولابن المبارك فى الزهد عن أبى هريرة قال : « ضَرَسُ الْكَافِرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمُ مِنْ أَحَدٍ يَعْظُمُونَ لَتَمْتَلِئَ مِنْهُمْ وَلَيَذُوقُوا الْعَذَابَ » وسنده صحيح ولم يصرح برفعه لكن له حكم الرفع لأنه لا مجال للرأى فيه ^(٣) .

وأما الحكمة فى تعظيم خلق الكافر فقد أشار إليها الحديث السابق وزاده القرطبى توضيحا فقال فى المنهم : « انما عظم خلق الكافر فى النار ليعظم عذابه ويضاعف ألمه ... ولا شك فى أن الكفار متفاوتون فى العذاب كما عُلِمَ من الكتاب والسنة ، ولأننا نعلم أن عذاب من قتل الأنبياء وفتك فى المسلمين وأفسد فى الأرض ليس مساويا لعذاب من كفر فقط وأحسن معاملة المسلمين مثلا » وفى قوله صلوات

(١) فتح البارى ج ١١ ص ٣٥٤ .

(٢) مسلم بشرح النووى ج ١٧ ص ١٨٦ .

(٣) فتح البارى ج ١١ ص ٣٥٤ .

الله وسلامه عليه : « وَغَلِظُ جِلْدِهِ مَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ » سر عظيم قد كشف عنه الطب الحديث ، ذلك أن أعصاب الإحساس إنما تكون في الجلد فكلمًا عظم الجلد واتسع زاد الإيلام ، وفي هذا شاهد من شواهد النبوة ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ وإلا فمن أعلم بأسرار هذا ، وهو أُمى لا يقرأ ولا يكتب ، ولم يكن ممن يتعاطى صنعة الطب ، ولا كان أحد من معاصريه الأطباء يدرك هذه الأسرار ؟ .

حديث الذباب وبيان أنه معجزة نبوية :

قال : وروى البخارى وابن ماجه عن النبي — ﷺ — قال : « إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي إِيَّائِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَالْآخَرُ شِفَاءٌ » وقد علق في الحاشية بما سماه « معركة الذباب » بين مجلة لواء الاسلام ومجلة الدكتور وانتصر فيها لمجلة الدكتور وأنحى بالائمة والتشريب على المصححين لهذا الحديث ونزهم بالألقاب .

وإليك مفصل الحق في هذا الحديث الذى ثارت حوله العجاجة والخصومات بين المثبتين والنافين ، وقد كنت عنيت بالكتابة فى هذا الحديث ورد الشبه الواردة عليه فى كتابى الذى نلت به درجة الأستاذية ^(١) وهو « الوضع فى الحديث ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين » وقد وجهت إلى « الإذاعة السعودية » فى أول عهدنا سؤالاً عن هذا الحديث ورد إليها من أحد المستمعين وكنت إبانها مبعوث الأزهر الشريف للتدريس بالبلد الحرام « مكة » وإصلاح مناهج التعليم ، وهاك خلاصة ما كتبت فى كتابى وأذعته .

قلت بعد أن بينت منزلة السنة من الكتاب وعناية الأمة الإسلامية بها عناية فائقة ، وأن المحدثين بلغوا الغاية فى نقد السند ، وعنوا بنقد المتن ولكن لم يبالغوا فى نقد المتن مبالغتهم فى نقد السند ، لاعتبارات شريفة أفضت فى الكلام عنها فى هذا الكتاب :

(١) كان ذلك عام ١٣٦٥ هـ وعام ١٩٤٦ م .

هذا الحديث رواه البخارى وأبو داود والنسائى وابن ماجه ، ولم أجد لأحد من نقاد الحديث طعنا فى سنده فهو فى درجة عالية من الصحة وكل ما وقع من الطعن فيه من بعض المتساهلين إنما هو من جهة متنه ومدلوله ، فقد قالوا : كيف يكون الذباب الذى هو مباءة الجراثيم فيه دواء ؟ وكيف يجمع الله الداء والدواء فى شىء واحد ؟ وهل الذباب يعقل فيقدم أحد الجناحين على الآخر ؟ .

وقد بذل علماءنا الأوائل — أثابهم الله — الجهد فى رد هذه الشبهة فقالوا : لا مانع عقلا أن يجمع الله الداء والدواء فى شىء واحد ، بل هو أمر مشاهد معروف ، فالنحلة تلقى السم من أسفلها وتخرج عسلا فيه شفاء للناس من فيها ، والحية القاتل سمها يدخل لحمها فى الترياق الذى يعالج به السم ، وإن الله الذى هدى النحلة إلى أن تبنى بيتها على أعظم نظام هندسى ، وهدى النملة أن تدخر قوتها لأوان حاجتها ، وأن تفلق الحبة نصفين لثلاث تنبت ، لقادر على أن يلهم الذبابة أن تقدم جناحا وتؤخر آخر ، وحاول بعضهم أن يجيب فقال : إن الحديث من قبيل المجاز ، وأن المراد بالداء داء الكبر ، وبالدواء حمل النفس على التواضع بتناول ما سقط فيه الذباب .

وقد شاء ربك العالم بما كان وما يكون أن يظهر سر هذا الحديث ، وأن يتوصل بعض نطس الأطباء إلى أن فى الذباب مادة قاتلة للميكروب فيغمره فى الإناء تكون هذه المادة سببا فى إبادة ما يحمله الذباب من الجراثيم التى ربما تكون عالقة به ، وبذلك أصبح ما قال العلماء الأقدمون — تجويزا — حقيقة مقررة ، وإليك ما ذكره أحد الأطباء العصريين فى محاضرة بجمعية الهداية الإسلامية بمصر قال :

يقع الذباب على المواد القذرة المملوءة بالجراثيم التى تنشأ منها الأمراض المختلفة فينقل بعضها بأطرافه ، ويأكل بعضها آخر فتتكون فى جسمه مادة سامة يسميها علماء الطب « مبعد البكتريا » وهى تقتل كثيرا من جراثيم الأمراض ، ولا يمكن لتلك الجراثيم أن تبقى حية أو يكون لها تأثير فى جسم الإنسان فى حال وجود مبعد البكتريا هذا ، وإن هناك خاصة فى أحد الجناحين هى أنه يحول مبعد البكتريا إلى ناحيته ، وعلى هذا إذا سقط الذباب فى شراب أو طعام وألقى الجراثيم العالقة

بأطرافه ، فإن أقرب مبعد لتلك الجراثيم وأول واق منها هو مبعد البكتريا الذى يحمله الذباب فى جوفه قريبا من أحد جناحيه ، فإذا كان هناك داء فدواؤه قريب منه ، وفى مجلة التجارب الطبية الإنجليزية عدد ١٣٠٧ سنة ١٩٢٧ ما ترجمته : « لقد أطعم الذباب من زرع ميكروبات بعد الأمراض ، وبعد حين من الزمن ماتت تلك الجراثيم واختفى أثرها ، وتكون فى الذبابة مادة سامة تسمى « بكتريوفاج » ولو عملت خلاصة من الذباب لمحلول ملحي لاحتوت على « يكتريوفاج » التى يمكنها إبادة أربعة أنواع من الجراثيم المولدة للأمراض وق كتب بعض الأطباء الغربيين نحو ذلك » وبذلك ظهر أن هذا الحديث الذى عده بعض المتساهلين كذبا من أقوى المعجزات العلمية على صدق الرسول صلوات الله وسلامه عليه .

وقد كتب طبيبان فاضلان بحثا قيما حول حديث الذباب ، مدعما بالأدلة وذكر المراجع العلمية التى رجعا إليها فى إثبات صحة هذا الحديث بما لا يدع مجالا للشك فيه ، وإليك هذا الحديث بنصه ^(١) :

كلمة الطب فى حديث الذباب :

البحوث والمراجع العلمية تؤيد الحديث الشريف : « إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي إِثْنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءً ، وَفِي الْآخَرِ دَوَاءٌ » .

تحقيق علمى للدكتور محمود كمال ، والدكتور محمد عبد المنعم حسين :

كثر التعرض لهذا الحديث وخصوصا من جانب أطباء مكذبين للحديث لعلمهم بأن الذباب ينقل العدوى والجراثيم الحاملة للمرض ، ونحن نعلم أن من بين الأحاديث التى رويت عن النبى ﷺ — ما هو صحيح وما هو مكذوب ، وكان على فقهاء الحديث أن يبينوا الصحيح ويستبعدوا المكذوب ، وتمسك رجال الحديث والفقهاء الأعلام بصحة الحديث لاستناده لثقة من الرواة ، وتمسك بعض الأطباء بالناحية

(١) نشر هذا البحث القيم فى مجلة الأزهر عدد رجب لسنة ١٣٧٨ هـ .

الصحية وكذبوا الحديث ، وكنا نود أن نفهم الحديث على أسس ثلاثة :

١ — عدم التعرض لصحة الحديث فهذا من اختصاص فقهاء الحديث والعلماء الذين درسوا العلم والحديث ، وهم أعلم كيف يستبعدون الأحاديث المكذوبة .

٢ — محاولة البحث العلمى بافتراض صحة الحديث للوصول إلى حقائق أنبأنا عنها النبى ﷺ : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ قرآن كريم (النجم الآية : ٣ ، ٤) .

٣ — عدم الخوض فى موضوع مادة الحديث قبل الرجوع إلى المراجع العلمية الكافية عن الحشرات وعن طفيليات الحشرات ، لهذا رأينا بعد قراءة الموضوع والمجادلات المتبادلة بين الفريقين فى الصحف والمجلات منذ مدة طويلة أن نحاول أن نرد الحق إلى نصابه ، ذلك أن بعضنا — بعد قراءة آراء فقهاء الحديث عن صحة الحديث — لم يتردد فى تصديقه ، وحاول أن يرجع إلى المراجع العلمية التى تؤيد صحة الحديث .

وقد جاء فى المراجع العلمية أن الأستاذ الألمانى « بريفيلد » من جامعة هال بألمانيا وجد فى عام ١٨٧١ أن الذبابة المنزلية مصابة بطفيلي من جنس الفطريات سماها « أمبوزا موسكى » من عائلة « انتوموفترالى » من فصيلة « سيجومايسيس » من فصيلة « فيكوماييسيس » ويقضى هذا الفطر حياته فى الطبقة الدهنية داخل بطن الذبابة ، على شكل خلايا خميرة مستديرة ثم يستطيل ويخرج على نطاق البطن بواسطة الفتحات التنفسية أو بين المفاصل البطنية ، وفى هذه الحالة يصبح خارج جسم الذبابة ، وهذا الشكل يمثل الدور التناسلى لهذا الفطر وتتجمع بذور الفطر فى داخل الخلية إلى قوة معينة تمكن الخلية من الانفجار وإطلاق البذور خارجها ، وهذا سيكون بقوة دفع شديدة لدرجة تطلق البذور إلى مسافة حوالى ٢ سم من الخلية بواسطة انفجار الخلية واندفاع السائل على هيئة رشاش .

ويوجد دائما حول الذبابة الميتة والمتروكة على الزجاج مجال من البذور لهذا الفطر ، ورؤوس الخلية المستطيلة التى تخرج منها البذور موجودة حول القسم الثالث

والأخير من الذبابة على بطنها وظهرها ، وهذا القسم الثالث أو الأخير دائما يكون مرتفعا عندما تقف الذبابة على أى مسند لتحفظ توازنها واستعدادها للطيران ، والانفجار كما ذكرنا يحدث بعد ارتفاع ضغط السائل داخل الخلية المستطيلة إلى قوة معينة ، وهذا قد يكون مسببا من وجود نقطة زائدة من السائل حول الخلية المستطيلة ، وفى وقت الانفجار يخرج من السائل والبذور جزء من « السيتوبلازم » من الفطر ، كما ذكر الأستاذ « لانجبيرون » — أكبر الأساتذة فى علم الفطريات — فى عام ١٩٤٥ ، أن هذه الفطريات كما ذكرنا تعيش فى شكل خميرة مستديرة داخل أنسجة الذبابة وهى فرز أنزيمات قوية تحلل وتذيب أجزاء الحشرة الحاملة للمرض .

ومن جهة أخرى تم فى سنة ١٩٤٧ عزل مادة مضادة للحويية (بواسطة « آرشتين » و « كوك » من إنجلترا و « روليوس » من سويسرا فى سنة ١٩٥٠ تسمى « جافاسين » من فطر من نفس الفصيلة التى ذكرناها والتى تعيش فى الذبابة وهذه المادة المضادة للحويية تقتل جراثيم مختلفة من بينها جراثيم السالبة والموجبة لصبغة جرام ، وجراثيم الدوستتاريا والتيفود ، وفى سنة ١٩٤٨ عزل (بريان) و (كورتيس) و (هيمنج) و (جيفيريس) و (ماكجوان) من بريطانيا مادة مضادة للحويية تسمى « كلوتينيزين » من فطريات من نفس فصيلة الفطر الذى يعيش فى الذبابة ، وتؤثر على جراثيم السالبة لصبغة جرام من بينها جراثيم الدوستتاريا والتيفويد ، وفى سنة ١٩٤٩ عزل (كوكس) و (فارمر) من إنجلترا و (جرمان) و (روث) و (اتلنجر) و (بلانتر) من سويسرا مادة مضادة للحويية تسمى « انباتين » من فطريات من نفس صنف الفطر الذى يعيش فى الذبابة تؤثر بقوة شديدة على جراثيم جرام موجب وجرام سالب وعلى بعض فطريات أخرى ، ومن بينها جراثيم الدوستتاريا والتيفويد والكوليرا ، ولم تدخل هذه المواد المضادة للحويية بعد الاستعمال الطبى ، ولكنها فقط من العجائب العلمية لسبب واحد وهو أنها بدخولها بكميات كبيرة فى الجسم قد تؤدى إلى حدوث بعض المضاعفات ، بينما قوتها شديدة جدا وتفوق جميع مضادات الحويية المستعملة فى علاج الأمراض المختلفة وتكفى كمية قليلة جداً لمنع معيشة أو نمو جراثيم التيفويد والدوستتاريا والكوليرا وما يشبهها .

وفى سنة ١٩٤٧ عزل « موفتيش » مواد مضادة للحياة من مزرعة الفطريات الموجودة على جسم الذبابة ، ووجد أنها ذات مفعول قوى فى بعض الجراثيم السالبة لصبغة جرام مثل راثيم التيفويد والدوستاريا وما يشبهها ، وبالبحث عن فائدة الفطريات لمقاومة الجراثيم التى تسبب أمراض الحميات التى يلزمها وقت قصير للحضانة وجد أن واحد جرام من هذه المواد المضادة للحياة يمكن أن يحفظ أكثر من ١٠٠٠ لتر لبن من التلوث من الجراثيم المرضية المزمدة .

وهذا أكبر دليل على القوة الشديدة لمفعول هذه المواد .

أما بخصوص تلوث الذباب بالجراثيم المرضية كجراثيم الكوليرا والتيفويد والدوستاريا وغيرها التى ينقلها الذباب بكثرة ، فمكان هذه الجراثيم يكون فقط على أطراف أرجل الذبابة أو فى برازها ، وهذا ثابت فى جميع المراجع البكتريولوجية ، وليس من الضرورى ذكر أسماء المؤلفين أو المراجع لهذه الحقيقة المعلومة .

ويستدل من كل هذا على أنه إذا وقعت الذبابة على الأكل فستلمس الغذاء بأرجلها الحاملة للمكروبات المرضية ، التيفويد أو الكوليرا أو الدوستاريا أو غيرها ، وإذا تبرزت على الغذاء سيلوث الغذاء أيضا كما ذكرنا بأرجلها ، أما الفطريات التى تفرز المواد المضادة للحياة والتى تقتل الجراثيم المرضية الموجودة فى براز الذبابة وفى أرجلها ، فتوجد على بطن الذبابة ولا تنطلق مع سائل الخلية المستطيلة من الفطريات والمحتوى على المواد المضادة للحياة إلا بعد أن يلمسها السائل الذى يزيد الضغط الداخلى لسائل الخلية ويسبب انفجار المستطيلة واندفاع البذور والسائل .

وبذلك يحقق العلماء بأبحاثهم تفسير الحديث النبوى الذى يؤكد ضرورة غمس الذبابة كلها فى السائل أو الغذاء إذا وقعت عليه لافساد أثر الجراثيم المرضية التى تنقلها بأرجلها أو ببرازها ، وكذلك يؤكد الحقيقة التى أشار إليها الحديث ، وهى أن فى أحد جناحيها داء (أى فى أحد أجزاء جسمها الأمراض المنقولة بالجراثيم المرضية التى حملتها) وفى الآخر شفاء ، وهو المواد المضادة للحياة التى تفرزها الفطريات الموجودة على بطنها ، والتى تخرج وتنطلق بوجود سائل حول الخلايا

المستطيلة للفطريات .

وبعد : فلعلك — أيها القارىء — ازددت يقينا بصحة هذا الحديث ، واطمأنت إلى أن الإذعان والقبول لما صح عن الرسول أخرى بالمؤمن المثبت وأولى ، وفى كل يوم تتقدم فيه العلوم والمعارف البشرية يظهر الله سبحانه من الآيات ما يدل على صدق النبي صلوات الله وسلامه عليه وصدق معجزته الكبرى وهى القرآن وصدق الله حيث يقول : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ .

استشهاداه لمزاعمه بحديث منكر :

قال : وروى الطبرانى فى الأوسط عنه عن النبي ﷺ : « أتانى ملك برسالة من الله عز وجل ، ثم رفع رجله فوضعها فوق السماء والأخرى فى الأرض لم يرفعها » .

وهذا الحديث منكر ، وما دام حاله كذلك فلا يصح الاحتجاج به ، ولا يصح أن يترتب عليه ما يهدف إليه المؤلف من الطعن فى أبى هريرة من أنه يروى الروايات الخرافية .

وأما حديث الترمذى عنه قال رسول الله ﷺ : « العجوة من الجنة وفيها شفاء من السم » فسيأتى الكلام عنه قريبا إن شاء الله .

طعنه فى حديث يعتبر من محاسن الإسلام :

قال فى ص (٢٠٠) : وروى الحاكم وابن ماجه من حديثه بسند صحيح : « حَمَرُوا الْآيَةَ وَأَوْكُوا الْأَسْقِيَةَ ، وَأَجِفُّوا الْأَبْوَابَ ، وَاكْفَتُوا صِبْيَانَكُمْ عَنِ التَّسَاءِ (كذا نقله ، والصواب : عِنْدَ الْعِشَاءِ) فَإِنَّ لِلْجَنِّ انْتِشَارًا وَخُطْفَةً وَأَطْفَنُوا الْمَصَابِيحَ عِنْدَ الرُّقَادِ فَإِنَّ الْفَوَيْسِقَةَ (أى الفأرة) رُبَّمَا اجْتَرَّتْ الْفَتِيلَةَ فَأَحْرَقَتْ الْبَيْتَ » .

والجواب :

إن هذا الحديث بهذا اللفظ رواه البخارى فى صحيحه ^(١) ولكنه عن جابر بن عبد الله لا عن أبى هريرة ، ورواه من طرق أخرى عن جابر بنحو هذا فى مواضع من كتابه ^(٢) ورواه مسلم فى صحيحه عن جابر من طرق عدة بنحو ما رواه البخارى ، وهكذا يتبين لنا أن الحديث ثابت من غير طريق أبى هريرة ، ولو أن الحديث كان من روايته وحده لما جاز له أن يتخذ منه تكأة للطعن فيه ، فما بالك وقد ثبت عن غيره ؟! إن هذا الحديث يعتبر من مفاخر الإسلام وتوجيهاته الرشيدة السديدة الصحية والاجتماعية ، وإليك كلمة موجزة فى شرح هذا الحديث كى تزداد يقينا بسمو الإرشاد النبوى وأن أبا هريرة كان يستحق التكريم — لا التأنيب — لو أنه نقل هذه الآداب الإسلامية الحكيمة .

« حَمِّرُوا الْآيَةَ » أى غطوها ، ومن ذا الذى لا يدعوا إلى تغطية آية الطعام والشراب ؟ أليس فى تغطيتها صيانة لها عن القاذورات وسقوط الهوام والحشرات ، وفى هذا ما فيه من حفظ الصحة والإبقاء على النفوس ؟ وإذا كان المؤلف قد ران الحقد على قلبه حتى عد المحاسن مساوئ فليسأل رجال الطب وسيعلم علم اليقين سمو هذا التوجيه الصحى النبوى !

« وَأَوْكُوا الْأَسْقِيَةَ » الأسقية : القرب ، أى اربطوها وشدوها بالوكاء وهو ما يربط به فم القربة ، وهذه الفقرة لا تقل فى التوجيه الصحى عن سابقتها .

« وَأَجِيفُوا الْأَبْوَابَ » أى أغلقوها ، ومن ذا الذى ينكر مافى إغلاق الأبواب من الفوائد والمصالح وحراسة الأنفس والأهل والولد والمال من أهل العبث والفساد والحيوانات الكاسرة والكلاب العقورة ولا سيما فى البلاد الصحراوية والبدوية والقرى والساكن ؟ .

(١) كتاب بدء الخلق باب « خمس من الدواب فواسق يقتلن فى الحرم » .

(٢) كتاب بدء الخلق باب « صفة إبليس » كتاب الأشربة باب تغطية الإناء ، كتاب الاستئذان باب « لا تترك

النار فى البيت عند النوم » وباب « غلق الأبواب فى الليل » .

« وَاكْفُتُوا ^(١) صَيَّانَكُمْ عِنْدَ الْعِشَاءِ » أى ضموهم إليكم ، والمعنى امنعهم من الحركة والخروج من البيوت فى هذا الوقت ، وقد علل ذلك بقوله : « فَإِنَّ لِلْجِنِّ اثِثَارًا وَخُطْفَةً » وقد روى من طريقين آخرين بلفظ « فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ » وهم المرادون من لفظ الجن فى الرواية الأولى ، ومما ينبغى أن يعلم أن الشيطان فى لغة العرب يطلق على المتمرد من الجن والإنس والحيوان ، بل والهوام والطيور .

وشواهد ذلك كثيرة فى لغة العرب ، ومن ذا الذى يجهل ما عسى أن يلحق الأولاد عند المساء من مرده الجن والإنس والحيوانات والهوام ؟ وهذا أمر مشاهد محسوس ، وفى الرواية الأخرى « إِذَا اسْتَجَنَعَ اللَّيْلُ أَوْ كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَكُتُوا صَيَّانَكُمْ فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَنْتَشِرُ حِينَئِذٍ ، فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ الْعِشَاءِ فَخَلُّوهُمْ » أليس فى هذا تنبيهها إلى ما هو مشاهد من أن الحيوانات الكاسرة والهوام المؤذية التى من شأنها الاستتار نهارا لا تلبث وقد شاهدت إقبال الظلمة أن تسرح وتخرج من مسار بها وفى نفسها عرامة وشراسة فلا تصادف إنسانا إلا آذته ، والحديث لم يعين المراد من الشياطين أهم شياطين الجن أم شياطين الإنس أم شياطين الحيوان ؟ فالحديث أيا كان محمله صحيح فى معناه وسام فى مغزاه .

« وَأَطْفُتُوا الْمَصَابِيحَ عِنْدَ الرُّقَادِ » وقد قال أئمة الحديث وشراحه : إن هذا الإرشاد النبوى ليس خاصا بالمصابيح بل يشمل إطفاء أى نار كنار الكانون والتنور ، فانظر إلى مرونتهم فى الفهم وعدم جمودهم ووقوفهم عند ظاهر النص .

وكان على المؤلف أن يذهب إلى الباحثين الاجتماعيين — إن كان لا يقتنع بكلام شراح الحديث — ليدلوه على سمو هذا الإرشاد النبوى ، بل ليذهب إلى وزارة الداخلية وسيخبرونه بما تجره الفتيلة ، والكانون ، والتنور من حرائق وأضرار لا حصر لها .

ولعلك أيها القارئ المنصف ازدددت يقينا إلى يقين بأن المؤلف بلغ من حقه

(١) بهمة وصل وكسر الفاء ويجوز ضمها .

على الصحابي أبي هريرة أنه وصل إلى حد حملة على أن جعل المحاسن مساوية ،
والفضائل رذائل ، وأن هذا الحديث الذي عرض له المؤلف بالطعن من مفاخر النبي —
ﷺ — وتوجيهاته السديدة .

حديث الشجرة العظيمة التي في الجنة :

قال في ص (٢٠١) : وروى مسلم عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إِنَّ فِي
الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّكَّابُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ سَنَةٍ » وروايات أبي هريرة من هذا القبيل
وأدهى منه ، تفهق الكتب بها ، ولا نستطيع إيرادها هنا لأن ذلك يحتاج إلى مجلدات
برأسها .

« ردنا عليه » أما الحديث المذكور فبحسبك ردنا عليه فيما سبق ، وقد ألقمناه
حجرا ، أما تنديده بروايات أبي هريرة فقد بينا لك وجه الحق فيما اعترض عليه منها ،
وأن الكثير منها أحاديث موضوعة ، ورسول الله وأبو هريرة بريئان منها ، والموضوع
مكذوب مختلق لا يصح لباحث أن يرتب عليه نتائج ، ولا أن يحتج به . ؟

والبعض أحاديث رويت عن غير أبي هريرة من الصحابة ، والبعض شارك أبا
هريرة في روايتها غيره من الصحابة ، والبعض أحاديث صحيحة طعن فيها لضيق
تفكيره وقلة بضاعته في فهم الأحاديث ومعرفتها ، ومتابعته المستشرقين والمبشرين
وأضرابهم ، مع أن تقدم العلم أظهر بعض ما فيها من أسرار ما كانت تجول بخاطر
إنسان ما في هذا الوقت إلا أن يكون نبيا يوحى إليه .

المؤلف إمعة فيما يقول :

ومما ينبغي أن يعلم أن المؤلف إمعة يتبع كل ناعق من أعداء الإسلام من
المستشرقين والمبشرين وأضرابهم ، وأغلب الأحاديث التي ذكرها في طعونه في أبي
هريرة ، وفي تهجمه على السنة قد تابع فيها الأستاذ أحمد أمين في فجر الإسلام
وضحاه ، وأحمد أمين قد تابع فيها « جولد سيهر » وأضرابه من المستشرقين ، وهكذا
يتبين لنا أن المؤلف لم يزد عن كونه ذيلًا ، ولا يليق بالباحث أن يكون إمعة وذيلًا
في كل ما يكتب ، ولكن كيف يتأتى له أن يكون غير هذا وهو قليل العلم بالحديث

ورجاله ، وبضاعته فيه بضاعة مزجاة ، فلا تعجب إذا كانت آراؤه فيه فجّة مُبْتَسَرَة .

خمسون صفحة كلها سبّاب واتهام :

وقد استغرقت ترجمته لأبى هريرة رضى الله عنه ما يربو على خمسين صفحة كلها سفاه وشتائم ، وتظنن واتهامات ، وافتراءات ليس لها ما يؤيدها من عقل أو نقل ، وإنما تكشف عن سوء طويته ، وبلغ حقه ثم يختتمها بقوله : هذا هو تاريخ أبى هريرة الذى لم يصاحب النبى إلا حوال ثلاث سنين ثم ترك هذه الألوفا الكثيرة من الأحاديث التى ضاقت بها صدور الكتب وقد أطلنا فيها لأن أمر أبى هريرة يباين أمر الصحابة جميعا .

جهل أبى رية باللغة :

وقد جهل أبو رية أن الألوفا من جموع الكثرة وهى لما فوق العشرة ، مع أنه نقل عن الإمام ابن حزم ص (١٦٢) من كتابه أن مسند بقى ابن مخلد وهو أوسع المصنفات وأشملها قد احتوى من حديث أبى هريرة على (٥٣٧٤) ، فهنا نحن نرى أنها لم تبلغ الستة آلاف فضلا عن أن تزيد عن العشر .

وفى الحق أن صدور الكتب لم تضق بأحاديث أبى هريرة وإنما تضيق بها صدور أمثاله من أعداء السنن والأحاديث ، والجهلاء بأقدار الصحابة ومنزلتهم فى العلم والرواية ، وقد قدمنا لك السبب فى إكثاره من الرواية ، كما قدمنا رأى الصحابة فيه ، والتابعين وأئمة العلم والدين ، وإذا كان أمره يباين أمر الصحابة جميعا فكيف خفى هذا على قرن التابعين وهو من خير القرون بشهادة الرسول ، حتى روى عنه نحو ثمانمائة من أهل العلم والرواية كما قال الإمام الكبير البخارى .

ألا إن الهدى هدى الله ، ومن يضل الله فما له من هاد .

السبب فى قلة رواية الخلفاء الأربعة :

فى ص (٢٠٣) عرض لرواية كبار الصحابة كالخلفاء الأربعة وأمثالهم وقلة

الرواية عنهم ، وقد بينت فيما سبق قلة الرواية — نسبيا — عن الخلفاء الأربعة ولا سيما الشيخان أبو بكر وعمر ، وأن ذلك كان لاشتغالهم بمهام الخلافة ونشر الإسلام ، ولم يكن ذلك لقلة ما سمعوه من رسول الله — ﷺ ، ولا لنسيانهم ما حفظوه ، ولا للشك والريبة في الصحابة الذين تفرغوا لسماع الحديث وحفظه ونشره ، كما ردد أبو رية في غير موضع من كتابه ، وقد أفضت فيما سبق في بيان أن كثرة الرواية يرجع إلى عوامل منها : التفرغ ، وقوة الحفظ ، وقلة الشواغل الدنيوية ، وتأخر الوفاة ، والتصدي للعلم والفتيا ، فكن على ذكر منه .

اتهامه للصدیق — رضی الله عنه :

ومن تظنناته التي لا يشهد لها عقل ولا نقل قوله في الصدیق : وإن مما يلفت^(١) (كذا) النظر حقا أن تجد مثل أبي بكر على ما أوتي من قوة الحفظ ورجاحة العقل ومثانة الدين ينصرف عن حفظ أحاديث رسول الله وما حفظ منها لا يرويه ، وما جمعه يعود فيحرقه

ونحن لا نقره على ما قال من انصراف الصدیق عن حفظ أحاديث رسول الله وقد كان يحبه أكثر من حبه لنفسه ، وكان أعز عليه من سمعه وبصره ، فانظر يا أخي القارئ كيف يرمى الصدیق بهذه الفرية ، لأجل أن ينال من أبي هريرة !!؟ .

كما لا نقره على أن ما حفظ منها لا يرويه ، وكيف ؟ وقد رويت عنه أحاديث — غير قليلة — في الصحيحين وغيرهما !! وأما ما نقله عن الحاكم من أن الصدیق جمع خمسمائة حديث ثم عاد فحرقها فروايات الحاكم ليست كلها صحيحة ، وهو معروف بالتساهل في التصحيح ، وعلى فرض صحتها فاحرقه لما جمع مبالغة في التحري والتثبت ، وزيادة في الورع والتحوط لجواز الغلط والنسيان على الراوي العدل الثقة وليس ذلك للشك في الصحابة وتهمتهم كما يريد المؤلف أن يصل إليه .

(١) في القاموس : لفته يلفته : « لواه وصرفه عنه رأيه » واستعمالها بمعنى وجع وجذب بما فيه .

ما رواه سيدنا علي — رضى الله عنه :

وأما ما ذكره تحت عنوان ما رواه علي من أنه ابن عم النبي ، وتربى في حجره وهو صغير .. الخ ما ذكره فنحن نقر به ، ولكن الفضل شيء ، والرواية شيء آخر ، ولا ارتباط بينهما قط وقد يروى المفضل أكثر بكثير ممن هو أفضل منه ، ومرويات سيدنا علي أكثر مما روى عن الشيخين ولا ريب ، إلا أنه لم يتفرغ للرواية كتفرغ أبي هريرة والعبادة وغيرهم من المكثرين فمن ثم قلت روايته عنهم ، وغير خفى على من درس التاريخ ما اشتغل به أبو الحسن من مداومة الجهاد والغزو في حياة النبي وبعد وفاته ، وما لاقاه من متاعب وحروب أثناء خلافته ، وتقدم وفاته عن أبي هريرة وغيره من المكثرين ، وكل هذه العوامل من أسباب قلة الرواية .

من أمثلة الفهم السيء والتجنى الآثم :

في هامش (ص ٢٠٣) نقل كلام الإمام ابن تيمية في سيدنا عمر في كتاب « اقتضاء الصراط المستقيم » حيث قال : « وكان وقافا عند كتاب الله ممثلا لسنة رسوله ، محتذيا حذو صاحبيه ، مشاورا في أموره للسابقين الأولين مثل عثمان ، وعلي وطلحة ، والزبير ... وغيرهم ممن له علم ، وفقه ، أو رأى أو نصيحة للإسلام وأهله » .

فتأبى عليه نفسه المتجنية على أبي هريرة إلا أن يتخذ من كلام الإمام سبيلا للطعن في أبي هريرة فيقول : انظر إلى دقة فهم ابن تيمية ، وواسع اطلاعه ، فإنه لم يذكر أبا هريرة في الذين يستشيرهم عمر لأنه لم يكن له علم ولا فقه ، ولا رأى ، ولا نصيحة !!!

وأقول : يا عجبا لهذه العقول التي لا تدري كيف تفهم !! إن الإمام ابن تيمية حينما ذكر استشارة الفاروق للسابقين الأولين وذكر بعضهم على سبيل التمثيل ما كان يدور بخلد قط تنقص أبي هريرة ولا النيل منه كما افترى المؤلف ، وأبو هريرة لم يكن قطعا من السابقين لأنه أسلم سنة سبع ، ولكن كونه ليس من السابقين لا يعود عليه بالطعن ، ولا بالازراء فالآلاف من الصحابة ليسوا من السابقين الأولين ،